

Distr.: General  
22 February 2019  
Arabic  
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٦١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في  
مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولا -	الولاية والنتائج المقررة
٦	ألف -	لمحة عامة
٦	باء -	افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٦	جيم -	التعاون بين البعثات العاملة في المنطقة
١٦	دال -	الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٧	هاء -	أطر الميزانية القائمة على النتائج
٧٣	ثانيا -	الموارد المالية
٧٣	ألف -	لمحة عامة
٧٤	باء -	التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٧٥	جيم -	المكاسب في الكفاءة



٧٥	عوامل الشغور	- دال
٧٦	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	- هاء
٧٦	التدريب	- واو
٧٧	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	- زاي
٧٨	خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	- حاء
٧٩	المشاريع السريعة الأثر	- طاء
٨٠	الأنشطة البرنامجية الأخرى	- ياء
٨٢	تحليل الفروق	- ثالثا
٨٩	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	- رابعا
	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قراراتها ٢٨٦/٧٠ و ٢٩٠/٧٢	- خامسا
٩٠	و ٢٩٧/٧٢، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية	
٩٠	الجمعية العامة	- ألف
٩٨	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	- باء
		المرفقات
١٠٣	التعاريف	الأول
١٠٥	المخطط التنظيمي	الثاني
١٠٧	معلومات بشأن اعتمادات التمويل والأنشطة الخاصة بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	الثالث
١١٠		الخريطة

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، التي تبلغ ١ ١٤٩ ٧٧٨ ٨٠٠ دولار.

وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر ٤٠ من المراقبين العسكريين و ١٣ ٢٤٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٣٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١ ٥٧٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٨٢١ من الموظفين الدوليين و ٩٠٤ من الموظفين الوطنيين، بما في ذلك ١٥٠ موظفاً فنياً وطنياً وموظفان يشغلان وظيفتين مؤقتتين، فضلاً عن ١٩٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة (١٩١ متطوعاً دولياً و ٦ متطوعين وطنيين) و ١٩ فرداً مقدمين من الحكومات.

وقد رُبط مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة للبعثة خلال الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ بالهدف المحدد للبعثة عبر عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج والمبوبة بحسب كل عنصر (تحقيق المصالحة السياسية وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية وفقاً لاتفاق السلام؛ والأمن وحماية المدنيين وتنفيذ تدابير الدفاع والأمن المنصوص عليها في اتفاق السلام؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة؛ وإعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي؛ وتوفير الدعم). ونُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي للبعثة وإدارتها، التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل.

وُرُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، على صعيد كل من الموارد البشرية والموارد المالية، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة قررتها البعثة.

### الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	النفقات				النسبة المئوية
	المخصصات (٢٠١٩/٢٠١٨)	التكاليف المقدرة (٢٠٢٠/٢٠١٩)	المبلغ	النفقة	
	٤٨٢ ٧٧٨,١	٤٥٠ ٦٠٤,١	٤٩٥ ٣١٣,٠	٤٤ ٧٠٨,٩	٩,٩
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
	١٦٨ ٢٩٥,٢	١٦٧ ٢٩٤,٣	١٨٤ ٢٥٤,٠	١٦ ٩٥٩,٧	١٠,١
الموظفون المدنيون					
	٤٣٥ ٣٤٥,٥	٤٥٦ ٨٢٠,٥	٤٧٠ ٢١١,٨	١٣ ٣٩١,٣	٢,٩
التكاليف التشغيلية					
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>١ ٠٨٦ ٤١٨,٨</b>	<b>١ ٠٧٤ ٧١٨,٩</b>	<b>١ ١٤٩ ٧٧٨,٨</b>	<b>٧٥ ٠٥٩,٩</b>	<b>٧,٠</b>
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٤ ٥٢٥,٨	١٤ ٦٩٤,٠	١٦ ٢٩٨,٣	١ ٦٠٤,٣	١٠,٩
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>١ ٠٧١ ٨٩٣,٠</b>	<b>١ ٠٦٠ ٠٢٤,٩</b>	<b>١ ١٣٣ ٤٨٠,٥</b>	<b>٧٣ ٤٥٥,٦</b>	<b>٦,٩</b>
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>١ ٠٨٦ ٤١٨,٨</b>	<b>١ ٠٧٤ ٧١٨,٩</b>	<b>١ ١٤٩ ٧٧٨,٨</b>	<b>٧٥ ٠٥٩,٩</b>	<b>٧,٠</b>

الموارد البشرية<sup>(١)</sup>

متطوعو الأفراد		الموظفون الوظيفيون المؤقتة (ج)		الموظفون الوطنيون (ب)		الموظفون الدوليون		الشرطة ووحدات الأمم المتحدة		المراقبون العسكريون		المجموع	
<b>التوجيه التنفيذي والإدارة</b>													
الوظائف المعتمدة													
٢٠٢	-	٣١	-	٧٦	٩٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١٩/٢٠١٨
الوظائف المقترحة													
٢٠٥	-	٣١	-	٧٦	٩٨	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٢٠/٢٠١٩
<b>العناصر</b>													
تحقيق المصالحة السياسية وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية وفقا لاتفاق السلام													
الوظائف المعتمدة													
٦٨	-	١٤	-	١٩	٣٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١٩/٢٠١٨
الوظائف المقترحة													
٦٨	-	١٤	-	١٩	٣٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٢٠/٢٠١٩
الأمن وحماية المدنيين وتنفيذ تدابير الدفاع والأمن المنصوص عليها في اتفاق السلام													
الوظائف المعتمدة													
١٥ ٣٦٩	-	١٣	-	٩١	٥٦	١٥٧٠	٣٥٠	١٣ ٢٤٩	٤٠	٢٠١٩/٢٠١٨	-	-	-
الوظائف المقترحة													
١٥ ٣٧٠	-	١٣	-	٩١	٥٧	١٥٧٠	٣٥٠	١٣ ٢٤٩	٤٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	-	-	-
تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة													
الوظائف المعتمدة													
١٠١	-	٢٥	-	٣٩	٣٧	-	-	-	-	٢٠١٩/٢٠١٨	-	-	-
الوظائف المقترحة													
١٠١	-	٢٥	-	٣٩	٣٧	-	-	-	-	٢٠٢٠/٢٠١٩	-	-	-
إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي													
الوظائف المعتمدة													
١٠١	١٩	١٦	-	٣٤	٣٢	-	-	-	-	٢٠١٩/٢٠١٨	-	-	-
الوظائف المقترحة													
١٠١	١٩	١٦	-	٣٤	٣٢	-	-	-	-	٢٠٢٠/٢٠١٩	-	-	-
توفير الدعم													
الوظائف المعتمدة													
١ ٢٨٦	-	٩٠	٢	٦٣٩	٥٥٥	-	-	-	-	٢٠١٩/٢٠١٨	-	-	-
الوظائف المقترحة													
١ ٣٠٥	-	٩٨	٢	٦٤٥	٥٦٠	-	-	-	-	٢٠٢٠/٢٠١٩	-	-	-
<b>المجموع</b>													
الوظائف المعتمدة													
١٧ ١٢٧	١٩	١٨٩	٢	٨٩٨	٨١٠	١٥٧٠	٣٥٠	١٣ ٢٤٩	٤٠	٢٠١٩/٢٠١٨	-	-	-
الوظائف المقترحة													
١٧ ١٥٠	١٩	١٩٧	٢	٩٠٤	٨١٩	١٥٧٠	٣٥٠	١٣ ٢٤٩	٤٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	-	-	-
٢٣	-	٨	-	٦	٩	-	-	-	-	صافي التغير	-	-	-

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

## أولا - الولاية والنتائج المقررة

### ألف - لمحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٢ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على بلوغ الهدف العام المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في مالي.

٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عبر تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بها المبينة في الأطر أدناه. وهذه الأطر مصنفة حسب العناصر التالية: تحقيق المصالحة السياسية وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية وفقاً لاتفاق السلام؛ والأمن وحماية المدنيين وتنفيذ تدابير الدفاع والأمن المنصوص عليها في اتفاق السلام؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة؛ وإعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي؛ وتوفير الدعم. وهذه العناصر مستمدة من ولاية البعثة.

٤ - وسيفرضي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الهدف الذي توخاه مجلس الأمن ضمن الفترة الزمنية المحددة للبعثة، في حين تتضمن مؤشرات الإنجاز قياساً للتقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي للبعثة وإدارتها، التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل. أما الفروق في عدد الموظفين مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بما في ذلك عمليات إعادة التصنيف، فيرد تحليلها في إطار العنصر المتصل بها.

٥ - ويرأس البعثة، التي يقع مقر قيادتها في باماكو، الممثل الخاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام، تساعده نائبة للممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) ونائبة للممثل الخاص للأمين العام لتوطيد السلام (المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية)، وكلتاهما برتبة أمين عام مساعد. ويقود العمليات العسكرية قائد للقوة برتبة أمين عام مساعد ونائب لقائد القوة برتبة مد-٢، في حين يرأس مفوض الشرطة، برتبة مد-٢ أيضاً، عنصر الشرطة المدنية بالبعثة، إلى جانب نائب مفوض الشرطة برتبة مد-١.

### باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٦ - بناء على تنظيم الانتخابات الرئاسية بنجاح وعلى الزخم الإيجابي الذي أوجده إبرام ميثاق السلام في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حققت البعثة أثناء العام الماضي بعض التقدم شمل قيام كل من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولجنة الإدماج، بدعم من البعثة، بإطلاق العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج، وإنشاء لجنة خبراء معنية بالإصلاح الدستوري، وإيجاد إطار استشاري وطني بشأن الإصلاح الدستوري. وبالإضافة إلى ذلك، عينت الحكومة ٢٨٨ عضواً، بمن فيهم ١٤ امرأة، لدى الإدارات المؤقتة والهيئات الانتقالية في ٢١ من أصل ٢٤ مقاطعة من مقاطعات المناطق الشمالية. وأحرز التقدم أيضاً في إصلاح القطاع الأمني، فقد اجتمعت الأطراف الموقعة في باماكو للنظر في تفعيل الإجراءات ذات الأولوية في مجالي الدفاع والأمن والمحددة في خارطة

الطريق المعتمدة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ بما أفضى إلى التوقيع على خطة عمل محدثة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية. وأحرز التقدم كذلك في تنفيذ كل من استراتيجية الحدود الوطنية والسياسة الوطنية بشأن منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب وخطة العمل من أجل المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وقد بدأت البعثة بتنفيذ استراتيجية لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة الوسطى، عبر سبل منها إعادة تكييف أثرها وتنظيم حملة لحماية المدنيين.

٧ - وقد مكن التفعيل المستمر لآلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو وغاو من البدء بإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في شمال مالي. وأحرز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن واستراتيجية الحدود الوطنية. وبدأ تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بما يسهم إسهاماً هاماً في عملية المصالحة.

٨ - ومن المتوقع أن يجرز، في بداية الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، تقدم ملموس في تنفيذ الأحكام السياسية والأمنية لاتفاق السلام نتيجة الضغط الدولي المتزايد والمساعدات المتواصلة.

٩ - وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ما تزال الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان إلى جانب عدم اتخاذ التدابير الكافية لحماية المدنيين بصورة ملائمة مصدر قلق بالغ في مختلف أنحاء وسط وشمال مالي. وقد نفذت هجمات واستخدمت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بشكل متواصل ضد البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية؛ ووقعت حوادث تخويف وعمليات خطف واغتيالات استهدفت كلاً من المدنيين وأفراد الجماعات المسلحة الموقعة؛ ووقعت حالات عنف جنسي وجنساني. ومن المتوقع أن تظل الحالة الإنسانية متردية، ويرجع ذلك أساساً إلى انعدام الأمن في المنطقتين الشمالية والوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل الاشتباكات القبلية عاملاً يتسبب في التشرذم الداخلي، مما سيستوجب تقديم المساعدة لإنقاذ حياة المشردين وتوفير الحماية لهم.

١٠ - وسيظل الوضع الأمني والعنف القبلي يمثلان تحدياً رئيسياً في شمال ووسط مالي. وبالإضافة إلى الحالة الأمنية، سيظل الافتقار إلى أبسط الهياكل الأساسية وامتلاك الكيانات الحكومية قدرات محدودة أمراً يقيد المبادرات المتخذة بقيادة الحكومة بشأن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى السكان في شمال ووسط مالي. غير أنه لا غنى عن إحراز التقدم في ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتحقيق التنمية. ورغم هذه التحديات، ستعزز البعثة جهودها وستواصل تخصيص الموارد لاتخاذ تدابير الوقاية من المخاطر الأمنية والتخفيف من تأثيرها حتى يتسنى تنفيذ ولاية البعثة وتيسير وصول شركاء البعثة، بمن فيهم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

١١ - وستواصل البعثة بذل المساعي الحميدة مع المؤسسات والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في مالي بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وسيظل لهذه الاتصالات دور هام خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ في إرساء نسيج مشترك لضمان تنفيذ الإصلاحات المؤسسية وغيرها من أحكام اتفاق السلام بطريقة متسقة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك فيما يتعلق بالحقيقة والعدالة والمصالحة. وستهدف الجهود التي تبذلها البعثة إلى ضمان قدر أكبر من الشمول في عملية السلام، ولا سيما عبر تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني مع إيلاء اهتمام خاص لرابطات النساء والشباب، على النحو المبين في ميثاق السلام. وستقدم البعثة الدعم التقني واللوجستي والأمني من أجل تنظيم انتخابات فرعية بلدية حرة ونزيهة

وشفافة وشاملة وموثوقة وسلمية وانتخابات على مستوى الدوائر وانتخابات إقليمية تراعي الدوائر الانتخابية المنشأة حديثاً بالإضافة إلى انتخابات مجلس الشيوخ في مالي المقرر أن تجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وحزيران/يونيه ٢٠٢٠. وستواصل البعثة أداء دورها بوصفها أمانة لجنة متابعة الاتفاق، وتقديم الدعم لكل من المراقب المستقل ولجنة التحقيق الدولية، فضلاً عن مساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي وفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) في تنفيذ نظام الجزاءات بحق المسؤولين عن عرقلة تنفيذ اتفاق السلام.

١٢ - وفي إطار دعم خطة عمل الحكومة بشأن المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، ستكثف البعثة مبادراتها وتعاونها مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب والسلطات التقليدية، من أجل تعزيز الملكية المحلية وتسوية النزاعات بين القبائل ودخلها، وتشجيع الحوار المجتمعي وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تقوية وتفصيل الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة. وسيجري ذلك في امتثال لأحكام اتفاق السلام وقيادة وزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية. وتعزز البعثة تعزيز آليات الإنذار المبكر عبر سبل، منها على الأخص، رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها بانتظام، وتيسير مبادرات منع نشوب النزاعات وتسويتها في المنطقتين الوسطى والشمالية دعماً لحماية المدنيين.

١٣ - وستواصل البعثة دعم قوات الدفاع والأمن المالية مع توقع تزايد قدراتها باستمرار. ومن المفترض أن تنتشر شيئاً فشيئاً في جميع أنحاء البلد وأن تحسن قدرتها على التخفيف من حدة الأخطار، بما فيها الأخطار الناجمة عن التخلص من الذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإدارة الأسلحة والذخائر. غير أن قدراتها وقدرات المؤسسات الحكومية الرئيسية ستظل تتخللها ثغرات هامة تؤثر على قدرة كل واحدة منها على إعادة توطيد سلطة الدولة في الشمال وتعزيزها في الوسط والحوول دون حدوث مزيد من التدهور في الحالة الأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنمائية، لا سيما في الوسط. وسيشمل الدعم المساعدة اللوجستية والتقنية والتشغيلية والطبية، وإدخال تحسينات على حماية العسكرات، والمعدات، وبناء القدرات (التدريب والمشورة)، بالإضافة إلى تنسيق الدوريات وعمليات الحراسة، وسيقدم في حدود الموارد المتاحة. وسيقدم هذا الدعم تمشياً مع مذكرات التفاهم التي وقعتها البعثة مع كل من القوات المسلحة وقوات الأمن المالية وفي تقييد تام بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان التي تتبعها الأمم المتحدة.

١٤ - وستواصل الجهود الرامية إلى اتخاذ تدابير واقعية ترمي إلى إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن المالية وتنفيذ إصلاحات القطاع الأمني، بما في ذلك إحراز التقدم في تنفيذ السياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، وفي الإدارة العملية للحدود. وسيتيح التعزيز والتفصيل المتواصلان لآلية تنسيق العمليات بدوريات مختلطة عبر تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي الفرصة لعناصر الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق للاندماج في وقت مبكر في قوات الدفاع والأمن المالية، بما يؤدي إلى الانتشار التدريجي للقوات المسلحة المالية في شمال البلد. وانطلاقاً من النتائج الإيجابية التي أسفر عنها الإدماج المعجل للعناصر في آلية تنسيق العمليات بدعم من البعثة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ستواصل البعثة دعم برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عبر تجميع الحشد المتبقي من المقاتلين مع مواصلة إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وستواصل

استخدام مشاريع الحد من العنف المجتمعي بمثابة أداة سياسية ومحققة للاستقرار في المجتمعات الضعيفة واعتبارها في الوقت نفسه همزة وصل بين التسريح وإعادة الإدماج على المدى الطويل.

١٥ - وتستمر البعثة في إعادة تشكيل مواقعها العسكرية والشرطة بما يتماشى مع ولايتها وأولوياتها ومع توصيات الدراسات التي أعدت خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بشأن قدراتها العسكرية والشرطة. وسيتيح ذلك للبعثة جملة أمور منها دعم توسيع نطاق الأنشطة المدنية في مناطق التدخل الرئيسية. ومن المتوقع أن يبلغ الأفراد النظاميون كامل قدرتهم التشغيلية خلال الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ شريطة أن تحدد الثغرات التي تتخلل القدرات في مجالي الطيران العسكري والتخلص من الذخائر المتفجرة. وبينما يظل التركيز على الشمال أساسياً لتنفيذ اتفاق السلام، تعمل البعثة على زيادة وجودها في وسط مالي من أجل دعم بسط سلطة الدولة وحماية المدنيين. وسيشمل ذلك زيادة قدرة البعثة على توقع حجم الوجود العسكري في ديابالي، وهو أمر يكتسي أهمية استراتيجية بالغة لحرية الحركة من باماكو إلى تمبكتو ووسط البلاد. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً على حماية المدنيين في منطقة شهدت زيادة مثيرة للقلق في تأثير الجماعات الإرهابية المسلحة، بما فيها تلك الناشطة في البلدين المجاورين موريتانيا وبوركينا فاسو. وتعتزم البعثة أيضاً تعزيز وجود القوة في دوينتزا. وستواصل قوة الرد السريع في المنطقة الوسطى العمليات خارج منطقة موبتي وحوها وسيسمح نشر الوحدات القتالية المرافقة للقوافل بنقل كتائب المشاة من مهام حراسة القوافل إلى تسيير الدوريات في جميع أنحاء البلد. وقد حدثت البعثة بيانات احتياجات وحداتها لتعكس زيادة في عدد المركبات المحصنة ضد الألغام في كتائب المشاة التي ستقدمها البلدان المساهمة بقوات. وسيواصل أيضاً عنصر شرطة الأمم المتحدة زيادة وجوده في الوسط وتنفيذ خدمات الشرطة الموجهة نحو المجتمع المحلي والقائمة على الاستخبارات نتيجة نشر وحدة من الشرطة المشكلة في سيفاري. وهذه التعديلات ستدعم جهود تحقيق الاستقرار وتساهم في حماية المدنيين وبناء علاقات تتسم بالثقة مع السكان. وسيتمكن الاستخدام الأمثل للقدرات العسكرية المنشورة البعثة من موازنة وحداتها حتى تضطلع بالمهام ذات الأولوية العالية ومن ضمان بقاء البعثة في حدود قوامها الأقصى المأذون به من الأفراد النظاميين.

١٦ - ومن أجل تيسير إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها وإرساء سيادة القانون تدريجياً، ستواصل البعثة دعم الإدارات المؤقتة القائمة والجديدة من خلال فرقة عمل مكلفة بدعم السلطات المؤقتة. وستقدم البعثة المساعدة التقنية للمستشارين الخاصين في مكاتب حكام المقاطعات والمحافظين والمحافظين المساعدين وتتيح بناء قدراتهم، إلى جانب أعضاء السلطات المؤقتة والهيئات الإقليمية والمحلية المنتخبين حديثاً الذين من المتوقع أن يحلوا محل السلطات المؤقتة عقب إجراء انتخابات محلية. وسيتمتع على البعثة، لدعم نشوء اختصاصات إقليمية مستدامة، المضي من خلال الأنشطة البرنامجية في تقديم الدعم لبناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات وتنفيذ عملية تحقيق اللامركزية.

١٧ - وستواصل البعثة إعطاء الأولوية لرصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء مالي والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني. وستكفل رصد مسألة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، ومتابعة نتائج الالتزامات التي وقعت عليها أطراف النزاع فيما يتعلق بهذا الموضوع وبناء قدرات النظراء الوطنيين في هذا المجال. وستسدي البعثة المشورة التقنية إلى الجهات الفاعلة في النظام القضائي وتعزز قدرتها على التحقيق مع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم يمكن

أن تؤدي إلى تعطيل عملية السلام، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وستقدم البعثة الدعم، على وجه الخصوص، للوحدة القضائية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وفرقتها المعنية بالتحقيقات. وستتولى أيضا تعزيز أمن السجون واتخاذ التدابير لمنع التشدد والتطرف المصحوب بالعنف والتخفيف من حدة النزاعات والعوامل المسببة للعنف بين المجتمعات المحلية. وستواصل كذلك تقديم الدعم للحكومة في تعزيز أمن المؤسسات القضائية والإصلاحية في الوسط والشمال من أجل حمايتها من القوات التي يرحح أن تزعم استقرار عملية السلام وتعزيز إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها وفق المادة ٤٦ من اتفاق السلام. وتمشيا مع الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار وسط مالي وتعزيز وجود الدولة فيه، ستتواصل البعثة دعم استراتيجيات وطنية مثل الخطة الأمنية المتكاملة الخاصة بالمناطق الوسطى.

١٨ - وستدعم البعثة الجهود التي تبذلها سلطات مالي لتنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالعدالة والمصالحة، بما يشمل تأمين الأداء الفعال لآليات العدالة الانتقالية، من قبيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، والاستفادة من التقدم المحرز في اتجاه إنشائها ومباشرتها لأعمالها بشكل كامل بحلول نهاية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بما في ذلك افتتاح مكاتب إقليمية في جميع أنحاء البلد، وتدريب الموظفين، وجمع وتسجيل أقوال الآلاف من الشهود. وستستمر البعثة أيضا في تقديم الدعم لعمل لجنة التحقيق الدولية التي من المتوقع أن تنجز ولايتها بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وستدعم البعثة الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين عمل آليات العدالة التقليدية وفق بنود اتفاق السلام وتعزيز في الوقت ذاته بسط سلطة الدولة وسيادة القانون.

١٩ - وستواصل البعثة تخطيط وتنفيذ تدابير وقائية أو مخففة لمخاطر العنف البدني المحددة ضد المدنيين وإعداد خطط شاملة للرد على التهديدات الفعلية والمحتملة باشتراك مع دوائر الحماية الإنسانية. وستقدم البعثة أيضا المشورة التقنية بشأن حماية المدنيين إلى السلطات المحلية والجهات الفاعلة المعنية بالحماية على الصعيد المحلي.

٢٠ - وستواصل البعثة تنفيذ مبادرات تتعلق بتحسين هيكل الاستخبارات الخاص بها. وحتى تضطلع البعثة بولايتها، مع كفالة سلامة وأمن جميع أفرادها في مواجهة تزايد التهديدات الموجهة ضد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لا بد لها من الاستثمار في نظم الكشف والإنذار في وقت مبكر في حالة إطلاق نيران المدفعية وفي نظم المراقبة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة فيما يتعلق بالجمع بين استخدام الكاميرات بعيدة المدى القادرة على المراقبة الليلية وادارات المراقبة الأرضية ونظم الحماية الأخرى، وفي تعزيز التدابير الوقائية بناءً على الحلول الهندسية وتوفير التدريب ذي الصلة. وبالنظر إلى طبيعة الحالة الأمنية ومع اتساع نطاق وكثافة الأخطار التي تشكلها الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ولا سيما في وسط مالي، ستتواصل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقدم ما يلزم من الدعم الحيوي للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل تمكين البعثة من التنقل بحرية وتيسير وصول المساعدة الإنسانية في بيئة عالية المخاطر والحد من الخسائر المتكبدة في عمليات حفظ السلام.

٢١ - وستشمل التدابير الرامية إلى الامتثال للتوصيات الواردة في تقرير الفريق (المتقاعد) ألبرتو دوس سانطوس كروز المعنون "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة: علينا تغيير طريقة عملنا المعتادة" (تقرير كروز)، ويتطلب تحسين البيئة الأمنية العامة ما يلي: (أ) مواصلة توفير التدريب والإرشاد في التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لسرايا التخلص من الذخائر المتفجرة ولمفرزات إبطال الذخائر المتفجرة المدججة مع العناصر القتالية المرافقة للقوافل وكتائب المشاة في فترة ما قبل النشر

وداخل البعثة معاً؛ (ب) وصيانة المركبات المحصنة ضد الألغام للبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما لأجل استخدامها من قبل سرايا التخلص من الذخائر المتفجرة؛ (ج) وتوفير فرق الكلاب المدربة على الكشف عن المتفجرات في غاو وتمبكتو وكيدال وبامكو وموبتي. (د) وتقديم الدعم الاستشاري للتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع كلما اقتضى الأمر ذلك. وستواصل الحلول المقدمة من المدنيين الذين تم التعاقد معهم لتأمين الدعم على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للمخططات الزمنية للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين بسبب توقع عدم توفر العتاد العسكري المجهز بقدرات الرؤية الليلية. وستقوم البعثة أيضاً بإسداء المشورة للبلدان المساهمة بقوات ومساعدتها فيما يتعلق بالتصديق الذاتي قبل النشر ضمناً لأمن حفظة السلام. وستواصل البعثة أيضاً تعزيز القدرة الوطنية على التحقيق مع المسؤولين عن شن الهجمات ضد البعثة ومقاتلتهم.

٢٢ - وقد حسنت عمليات مواءمة الموارد المعتمدة مع المهام المسندة وتجميع عناصر البعثة ونشرها على النحو الأمثل (الموظفون المدنيون والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة)، التي بدأت في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، من قدرة البعثة على فرض نفوذها وتحقيق المزيد من التأثير والتقليل من متطلبات حماية المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة والحد من تعريض الأفراد للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، مكن تعزيز التنسيق والتخطيط واستخدام آليات محددة لإعطاء الأولوية للعمليات العسكرية على أساس الأهداف الاستراتيجية والمهام ذات الأولوية والأهداف السياسية من استخدام الموارد على نحو أكثر توجيهها وفعاليتها. وستواصل عملياتنا تحديد الأولويات في استخدام الموارد وإعادة التقويم التدريجي لوضع البعثة خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، بالاستناد إلى المهام ذات الأولوية والشروط المحددة، بما في ذلك على الخصوص قدرة الدولة على ضمان الأمن في المناطق التي سيقفل فيها وجود البعثة. وسيكون قد تم إغناء وتيسير هاتين العمليتين الهامتين من خلال مفهوم البعثة المستكمل والإطار الاستراتيجي المتكامل، بما يؤدي إلى زيادة التكامل والكفاءة في استخدام الموارد والمزايا النسبية داخل البعثة وعلى صعيد فريق الأمم المتحدة القطري في مالي على حد سواء.

٢٣ - ومن أجل دعم الأولويات والأهداف الاستراتيجية المبينة أعلاه، ستواصل البعثة تعزيز أنشطة الاتصال والتوعية الإعلامية التي تضطلع بها والموجهة إلى مختلف فئاتها المستهدفة في جميع أنحاء البلد من أجل تحسين العمل مع أصحاب المصلحة الماليين، ودعم عملية السلام وتعزيز دور البعثة في دعم تنفيذ اتفاق السلام وحماية المدنيين وغيرها من المهام ذات الأولوية المسندة إليها. وستركز أيضاً الجهود المبذولة في إطار الاتصالات الاستراتيجية على إدارة التوقعات وتصحيح التصورات الخاطئة من أجل تعزيز ثقة السكان المحليين وتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ البعثة لولايتها. وستواصل أنشطة التوعية المخصصة لوسائل الإعلام العمل على تعزيز صورة البعثة والتصورات السائدة بشأنها وتصحيحها عند الضرورة، فضلاً عن أنشطتها وولايتها. وفي إطار هذه الجهود المعززة، تهدف البعثة إلى زيادة تعميم الأفلام الوثائقية التلفزيونية وغيرها من المحتويات المرئية على الشركاء في وسائل الإعلام في جميع أنحاء مالي والمنطقة من أجل إبراز عملها والترويج له. وستواصل إنتاج ونشر منتجات متعددة الوسائط عبر قنوات اتصال البعثة لزيادة الوعي العام بأنشطتها وإنجازاتها، مع التركيز بوجه خاص على وسائل الإعلام الإقليمية والوطنية من أجل إبراز دور البعثة. وستضطلع محطة إذاعة البعثة بدور رئيسي في إقامة اتصال مباشر مع السكان في جميع أنحاء البلد بلغات مالي الوطنية الرئيسية، وستعمل بمثابة قناة لإبداء الرأي عن التصورات والشواغل العامة. وستصمم استراتيجية البعثة المحدثة في مجال الاتصال خصيصاً للمجتمعات المحلية المتنوعة في البلد، مع

التركيز بوجه خاص على تعزيز التوعية وإشراك النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى من أجل إدراك أفضل لتصوراتهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم، لتعزيز مشاركتهم في تنفيذ عملية السلام وتعزيز حماية المدنيين، ولا سيما في المنطقة الوسطى.

٢٤ - وستواصل البعثة الاحتفاظ بمقرها في باماكو وبالمكاتب الميدانية الموجودة في موبتي وغاو وتمبكتو وميناكا وكيدال. وستواصل الاستفادة إلى حد أقصى من مواردها من أجل تحقيق زيادة تدريجية مستمرة لوجودها في الوسط والشمال، ولا سيما في ميناكا، إثر التعزيز الأمني المنفذ في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وفي أماكن أخرى، وفقاً لما يقتضيه تقييم مستمر للموارد وإعادة المواءمة الناتج عنه على أساس الأولويات اللازمة لتنفيذ الولاية. وسيظل وجود للموظفين المدنيين في هذه المكاتب لدعم العمل الفني للبعثة رئيسياً لدعم تنفيذ اتفاق السلام وإحراز تقدم ملموس، ولا سيما في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمصالحة المتعلقة بالعنف الطائفي والمساعي الحميدة.

٢٥ - وتعكس الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إعادة تشكيل وضع البعثة على النحو المبين أعلاه، وإعادة تنظيم عنصر ملاك موظفيها المدنيين، بما في ذلك اقتراح إنشاء ٢٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة. وتعكس الزيادة في ملاك الموظفين المدنيين تعزيز أنشطة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام، والتحليل الاستراتيجي المتكامل، وسلسلة إمداد البعثة وهيكلها لتقديم الخدمات.

٢٦ - وسيواصل عنصر دعم البعثة تقديم الخدمات في جميع مواقع البعثة. وسينصب التركيز على تعزيز أمن المعسكرات عبر إيجاد حلول للخدمات الأمنية التكنولوجية التي تشمل قدرات المراقبة، واستيعاب النشر المتزايد لأفراد القوة والشرطة والموظفين المدنيين تمشياً مع متغيرات الوضع، وصيانة المعدات والهيكل الأساسية، والاستثمار في الاحتياجات التشغيلية التي تعمم مراعاة الإدارة البيئية.

٢٧ - وسيواصل عنصر دعم البعثة أيضاً صيانة جميع المعسكرات وغيرها من منشآت الأمم المتحدة، بسبل منها إعادة تأهيل الهياكل الأمنية المادية، واستبدال الهياكل الدفاعية، والاستعاضة عن المباني التي تضررت بعد الهجمات، وتقديم خدمات التنظيف والتبخير، وصيانة المطارات، وإدارة النفايات والتخلص منها، وتقديم خدمات مكافحة الأعشاب، وكفالة صيانة المعدات وتشغيلها. وستعمل البعثة أيضاً على صيانة نظم الإمداد بالمياه، بما فيها الآبار، وإمدادات المياه الصالحة للشرب، وشبكات توزيع المياه، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وشبكات توزيع المياه المعاد تدويرها.

٢٨ - وخلال الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، ستتواصل أعمال التشييد الرئيسية داخل المعسكرات، بما في ذلك تشييد ما يكفي من أماكن الإقامة لدعم ما نشر مؤخراً من وحدات عسكرية ووحدات شرطة وموظفين مدنيين، ولا سيما في المعسكرات الموجودة في كل من كيدال وميناكا وموبتي. وتتوقع البعثة أن تتواصل، في بعض المواقع، أعمال تشييد هيكل الحماية العلوية حتى الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، توجد متطلبات طارئة، ولا سيما فيما يتعلق بإدخال تحسينات أمنية على المطارات والمعسكرات. وفي هذا الصدد، تقترح البعثة الإسهام في التشييد المقرر أن تنفذه قوة بارخان مدرج في كيدال يكون بديلاً عن المدرج الذي دُمّر جراء هجمتين مختلفتين ولم يستخدم منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتنفذ البعثة عملية تناوب القوات الموجودة في كيدال بأعداد كبيرة باستخدام طائرات مروحية من غاو لديها طاقة استيعابية محدودة لنقل المسافرين، وتكلفتها تفوق تكاليف عمليات التناوب بطائرات ثابتة الجناحين.

٢٩ - ويُعد تعميم الإدارة البيئية أولوية من أولويات البعثة وسيظل أولوية لبرامج تخفيف الآثار التي تشمل جمع النفايات السائلة والصلبة والنفايات الطبية الحيوية والتخلص منها بطريقة آمنة ومعالجة المياه المستعملة. وستكفل البعثة أيضاً التخلص الآمن من النفايات الخطرة. وتعتمد تحسين النظم الحالية للتخلص من النفايات في كل من باماكو وتمبكتو (التي تديرها حالياً إحدى وكالات حكومة مالي) من خلال تشييد مرافق معالجة الرواسب الطينية وتحسين قدرة البلد على المساعدة في إدارة مخاطر التلوث بدلا من الاضطرار لتشيد منشآت خاصة بها. وتعتمد البعثة أيضاً بناء برك إدارة الرواسب الطينية في المعسكرات الستة المتكاملة أو بالقرب منها. وستواصل زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة عبر الاستعاضة عن المولدات الكهربائية القديمة بمصادر الطاقة المتجددة التي تشمل نظم الطاقة الشمسية والطاقة الهجينة، وستواصل الامتثال للمبادئ التوجيهية والمعايير البيئية التي وضعتها الإدارة.

٣٠ - وسيواصل عنصر الدعم توفير النقل الجوي والبري في جميع أنحاء منطقة البعثة. وفيما يتعلق بالنقل الجوي، أعادت البعثة تقييم تكوين الأسطول وخفضته بطائرتين لوجستيتين ثابتتي الجناحين لتحقيق التشكيل الأمثل والمناسب من حيث الحجم. وستواصل البعثة تحديد الأولويات والتركيز على نشر مزيج من الطائرات المدنية والعسكرية ذات الأجنحة الدوارة والأجنحة الثابتة لدعم الأنشطة التشغيلية واللوجستية لحركة ركاب البعثة وبضائعها وتسيير الدوريات وتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ بالإضافة إلى إجلاء المصابين والإجلاء الطبي. ومن أجل توفير هذه الخدمات، تتوقع البعثة نشر سبع طائرات ثابتة الجناحين و ٢٩ طائرة هليكوبتر.

٣١ - وستواصل البعثة استخدام النظم والمنصات الجوية المدنية والعسكرية المأهولة وغير المأهولة لجمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع في إطار دعم العمليات العسكرية والشرطية والفنية واللوجستية. ومن أجل تحسين خدمات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، تتوقع البعثة نشر ست منصات مأهولة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، بالإضافة إلى المنظومات الجوية التكتيكية المسيرة والمصغرة القصيرة المدى التي تطير لمدة طويلة.

٣٢ - وفيما يتعلق بالنقل البري، ستواصل البعثة تقديم خدمات تشمل خدمات التوزيع وأعمال تصليح وصيانة المركبات وأصول البعثة من المركبات، بما في ذلك مركبات الركاب الخفيفة، والشاحنات المتوسطة والثقيلة والخفيفة وشاحنات إطفاء الحرائق، ومعدات الهندسة والمطارات ومعدات مناولة المواد.

٣٣ - وستواصل البعثة تقديم الخدمات الطبية من خلال ثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات ومنشورة في تمبكتو وغاو وكيدال وأربع عيادات سبق وأن أنشئت في كل من باماكو وتمبكتو وغاو وموبتي. ومن المقرر إنشاء عيادة خامسة في كيدال في الربع الأخير من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وستوفر البعثة أيضاً الخدمات الطبية من خلال المستشفى العامل بموجب عقد تجاري في موبتي والذي يعد مرفقاً للحد من الضرر لديه القدرة على إجراء العمليات الجراحية ومعالجة المصابين. وستبقي كذلك على العقود المبرمة حالياً مع المستشفيات من المستوى الثاني في باماكو وغيرها من المستشفيات الموجودة خارج البلد لأغراض الإحالة والإجلاء. وسيُحتفظ بالفريقين الطبيين الجويين المتمركزين حالياً في باماكو وموبتي واللذين يقدمان أيضاً خدمات الإسعاف البري ويوفران التدريب في حالات الطوارئ، وستعزز كذلك إجراءات إجلاء المصابين لمواجهة المخاطر الصحية والأمنية السائدة، تمشياً مع توصيات تقرير كروز المتعلق بتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وتعتمد البعثة تحسين الخدمات الطبية الحالية من خلال تعزيز عيادة المستوى الأول المملوكة للأمم المتحدة في باماكو من أجل توفير الخدمات لمدة

٢٤ ساعة مع تغطية الإسعاف البري. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز قسم الخدمات الطبية بقدرة مخصصة للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين بسبب العدد المرتفع لحالات الإجلاء التي تسببها الهجمات المنتظمة على البعثة وشركائها.

٣٤ - وستواصل البعثة أيضاً توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مناطق عمليات البعثة. وتوزع الهياكل الأساسية للشبكة على ١٣ موقعاً رئيسياً في البلد. وتشمل هذه المواقع قاعدة عمليات البعثة (باماكو)؛ وثلاثة مقرات قطاعية (تمبكتو وغاو وكيدال)؛ وقطاعاً فرعياً واحداً (موبتي)؛ وثمانية معسكرات كتائب وسرايا مستقلة (ديابالي، وأنسونغو، ودوينترا، وميناكا، وتيساليت، وأغيلهوك، وبيير، وغوندام) في شمال مالي. وستشمل هذه الخدمات، في جملة أمور، الإنترنت، والإذاعة، والاتصالات الهاتفية، والتداول بالفيديو، والطباعة، ونظم المعلومات الجغرافية المكانية وتقنية الاتصال اللاسلكي للرعاية، وتدريب الموظفين على العمل بالاستعانة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظمها وتمكينهم من ذلك. وستتبع صيانة هذه الهياكل الأساسية وتحديث الهيكل الأساسي الشبكي وتوسيع عرض النطاق الترددي حسب الحاجة لاستيعاب احتياجات النظم المركزية والعدد المتزايد من الخدمات السحابية.

٣٥ - ومن المفترض أن يظل المستوى الراهن للتهديدات قائماً، مما يستوجب اتخاذ تدابير مخففة للحد من الأذى والضرر اللذين يلحقان بأفراد الأمم المتحدة ومنشأتها. وهذه التدابير هي حلول أمنية تكنولوجية وقائية تشمل مراقبة المعسكرات ومنظومة السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون ونظم الاستشعار والإنذار. ومن أجل تعزيز التدابير الأمنية القائمة، تعزز البعثة تركيب نظم تكنولوجية لمراقبة المعسكرات من شأنها أن توفر وضوح الرؤية وتتيح المجال للإنذار المبكر في حالة الهجوم. وتتألف هذه النظم من رادار مراقبة ميدانية يغطي مدى أقصاه ١٢ كيلومتراً ونظامي استشعار بصري كهربائي (مزودين بكاميرتين طويلتي المدى) للتوجيه نحو الهدف الذي يكتشفه المراقب الميداني، ونظام يدمج العنصرين المذكورين بشكل فعال لإتاحة المجال للكشف عن أية عناصر مشبوهة بالقرب من المخيم وتمييزها وتحديدتها. وستركب هذه النظم في المعسكرات الموجودة في تمبكتو وميناكا وتيساليت وموبتي.

٣٦ - وتوفر شبكة البعثة المؤمنة منصة موثوقة لجميع دوائر الاستخبارات التابعة للبعثة من أجل تبادل المعلومات الحساسة واستخدام أدوات تحليلية قوية تحقق الهدف النهائي المتمثل في تحسين الحالة الأمنية في مالي. وتعمل الشبكة في كل من باماكو وتمبكتو وغاو. وتعزز البعثة توسيع الشبكة لتشمل كيدال وموبتي بغية ضمان الحماية التامة للبيانات في مواقع البعثة الأخرى.

٣٧ - وستواصل البعثة الحفاظ على سلسلة إمداد تتسم بالمرونة والتجاوب على أكمل وجه دعماً لولايتها. وستحسن البعثة عمليات قاعدتي اللوجستيات في كل من غاو وباماكو وتنشئ مركزاً لشحن البضائع في موبتي لأنها أبعد موقع يمكن أن تقوم فيه شركات شحن البضائع بتسليمها بأمان. وبالنظر إلى نشر عدد إضافي من الأفراد العسكريين والمدنيين، يُقترح تعزيز القدرات في بعض المجالات الرئيسية لسلسلة الإمداد لضمان التغطية الكافية في جميع المناطق.

٣٨ - ويتألف ملاك الموظفين المدنيين المقترح للبعثة من ١ ٩٤١ موظفاً، منهم ٨٢١ موظفاً دولياً و ٩٠٤ موظفين وطنيين، بما في ذلك ١٥٠ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية وموظفان يشغلان وظيفتين مؤقتتين، فضلاً عن ١٩٧ من متطوعي الأمم المتحدة و ١٩ من الأفراد المقدمين من الحكومات. ويعكس هذا الملاك إنشاء ٢٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة (٣ ف-٤ و ٤ ف-٣ و ٢ ف-٢ و ٣ وظائف وطنية من

الفئة الفنية و ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة و ٨ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)، ونقل ٧ وظائف وإعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى وظيفة برتبة ف-٥.

٣٩ - ويُدعم الصندوق الاستثماري للسلام والأمن في مالي بالتبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء. ومنذ أن أنشئ في عام ٢٠١٣، بلغت هذه التبرعات ما مجموعه ٧٣,٤ مليون دولار. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تم التعهد بمبلغ قدره ٦٤,٤ مليون دولار لما يقرب من ١٥٦ مشروعاً معتمداً. وفي هذا الصدد، استخدمت نسبة ٢٠ في المائة من هذه الأموال لدعم إعادة إرساء النظام الدستوري واستعادة الوحدة الوطنية وإجراء الانتخابات؛ واستخدمت نسبة ١٩ في المائة منها لإعادة بسط سلطة الدولة، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاحات قطاع الأمن؛ واستخدمت نسبة ٢٠ في المائة لصالح قوات الدفاع والأمن المالية؛ واستُخدمت نسبة ٤١ في المائة لدعم مكاسب السلام ومشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة، بما في ذلك إصلاح مدرج مطار غاو.

٤٠ - وتوفر البعثة، وفقاً لولايتها، الدعم السياسي واللوجستي والتقني والأمني للعملية الانتخابية في مالي. وعموماً، لقد أسهم الدعم المقدم من البعثة في نجاح الانتخابات الرئاسية رغم التحديات السياسية والأمنية المواجهة. وطوال هذه العملية، كانت المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، بالتنسيق مع الجهات الدولية الأخرى صاحبة المصلحة مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، أساسية للحفاظ على جو إيجابي ونزع فتيل التوترات.

٤١ - وأثناء الأعمال التحضيرية للانتخابات، نقلت البعثة حوالي ٢٠٠ طن من المواد الانتخابية في المنطقتين الشمالية والوسطى، ودرت ونشرت ٧٠ من مساعدي شؤون اللوجستيات الانتخابية وفرت لهم ٤٩ مركبة من أجل مساعدة السلطات الإدارية المحلية. ونقلت البعثة نحو ٧٠٠ شخص، بمن فيهم ممثلو المحكمة الدستورية ومراقبون دوليون وممثلو الأحزاب السياسية ومندوبو هيئات الإدارة الانتخابية (اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والمفوضية العامة للانتخابات). وأسهمت البعثة، عن طريق فريق فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل، في بناء القدرات لمختلف أصحاب المصلحة في هذه العملية. وتلقت عدة مئات من المبالغين، بمن فيهم أعضاء هيئات الإدارة الانتخابية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية وقوات الأمن المالية، التدريب في قضايا مثل منع النزاعات المتصلة بالانتخابات والتخفيف من حدتها، والتوعية والتربية المدنية، وإدارة عمليات التصويت، وإدارة المنازعات الانتخابية.

٤٢ - ودعمت البعثة تنفيذ آلية الأمن الوطني قبل تنظيم جولتي الانتخابات الرئاسية وأثناء وبعد تنظيمهما. وعززت شرطة الأمم المتحدة وجودها جنبا إلى جنب مع قوات الدفاع والأمن المالية في جميع أنحاء مناطق انتشارها وسيّرت نحو ٥٠٠ دورية لدعم أمن الانتخابات. ووصل عدد عناصر شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكّلة المنتشرة لتقديم الدعم الأمني أثناء جولتي الانتخابات الرئاسية إلى ١٧٢٣ عنصراً يشكلون ١١ وحدة لديها ١٣٣ مركبة مدرعة. ونشرت أيضاً طائرات هليكوبتر لدعم الترتيبات الأمنية المقررة.

## جيم - التعاون بين البعثات العاملة في المنطقة

٤٣ - سيظل الحفاظ على رؤية مشتركة مع كل الشركاء الدوليين الرئيسيين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي (من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل)، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والجزائر ودول المنطقة دون الإقليمية، يكتسي أهمية حاسمة للبعثة. وستربط البعثة اتصالات مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتبادل معها المعلومات الاستخباراتية ذات الصلة. وسيقدم أي دعم من البعثة لقوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة في امتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستواصل البعثة العمل أيضاً بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي من أجل تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومع الحكومات في المنطقة لتحسين التحليل السياسي والأمني على الصعيد الإقليمي وتشجيع دول المنطقة على التعاون على نطاق واسع.

## دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٤٤ - سيُسترد في العمل مع الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة بالإطار الاستراتيجي المتكامل الذي اعتمد أثناء الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ والذي يحدّد الرؤية الشاملة والأولويات المشتركة والتكامل في الحفاظ على السلام في مالي وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترتين ٢٠١٥-٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢٤. وسيُكفل وضع البرامج والخطط التنفيذية المشتركة للأمم المتحدة ونشرها وتنفيذها، تمشياً مع سياسة التخطيط والتقييم المتكاملين في الأمم المتحدة. وبناء على الجهود المبذولة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ستواصل البعثة استخدام منتهائها للقيادة العليا وآلية عمله لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الاستراتيجية والتشغيلية المشتركة، بما في ذلك لأغراض تعزيز الاندماج وتشجيع التكامل بين الأنشطة البرنامجية للبعثة المتكاملة والأنشطة التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري بما يتماشى مع أولويات الإطار الاستراتيجي المتكامل. وسيساعد التنفيذ التدريجي لخطتها الانتقالية على ضمان تكامل الجهود ويسمح للبعثة بتقليص مساهماتها تدريجياً في تحقيق الأهداف ذات الأولوية التي تم تحديدها بشكل مشترك، مع تمكين وكالات الأمم المتحدة في الوقت ذاته من زيادة مساهماتها في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

٤٥ - وفي إطار فريق الأمم المتحدة المتكامل المعني بالانتخابات، ستقدم البعثة المتكاملة الدعم إلى مالي في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإتمام الدورة الانتخابية الجارية. وسينصب هذا الدعم على تهيئة بيئة سياسية تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية، وتحسين الأوضاع الأمنية ليتسنى تنظيم الانتخابات، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني والدعم الأمني، وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية.

٤٦ - وستواصل البعثة، بالتنسيق مع المجتمع المدني والسلطات المحلية وشركاء الأمم المتحدة، ومن بينهم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تشجيع وضع استراتيجيات لتعزيز حماية المرأة من العنف الجنسي المتصل بالنزاع وحماية الأطفال في خضم النزاع المسلح في مالي. وستواصل البعثة، بالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية مثل فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة الثنائية وحكومة

مالي، تشجيع ودعم مشاركة المجتمع المدني على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم والدوائر من أجل تعزيز إشراك المواطنين المحلي والمساءلة العامة والحكم الرشيد. وإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي على حشد الخبرات المالية والتقنية من أجل تعزيز قدرات اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية. وستسعى كذلك إلى زيادة تنشيط جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، بهدف تعزيز النهج المتكامل لسيادة القانون مع الجهات الفاعلة في فريق الأمم المتحدة القطري.

## هاء - أطر الميزانية القائمة على النتائج

٤٧ - سعياً لتيسير عرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في ما يتعلق بملاك الموظفين. ويرد في المرفق الأول-ألف لهذا التقرير تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٤٨ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توجيه البعثة وإدارتها بوجه عام. ويرد في الجدول ١ من ملاك الموظفين المقترح.

الجدول ١

### الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

المجموع	الموظفون الدوليون								
	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	المجموع الفرعي		الخدمة الميدانية		م-١		
			٢	٣	٢-ف	٣-ف	١-مد	٢-ف	
									مكتب الممثل الخاص للأمين العام
١٠	-	٢	٨	٢	٢	٣	-	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
١٠	-	٢	٨	٢	٢	٣	-	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
									مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)
٧	-	٢	٥	١	١	٢	-	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
٧	-	٢	٥	١	١	٢	-	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
									مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/المنسق الشؤون الإنسانية)
٦	-	٢	٤	١	-	٢	-	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
٦	-	٢	٤	١	-	٢	-	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير

الموظفون الدوليون								
المجموع	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>١</sup>	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	وأع-أع م
					ف-٢	ف-٤	مد-١	
<b>مكتب رئيس الموظفين</b>								
٢١	٥	٤	١٢	٣	٣	٥	١	-
٢٢	٦	٤	١٣	٣	٣	٥	١	-
١	١	-	١	-	-	-	-	-
<b>خلية التحليل المشتركة للبعثة</b>								
٢١	٥	٤	١٢	١	٨	٣	-	-
٢٢	٥	٤	١٣	١	٨	٤	-	-
١	-	-	١	-	-	١	-	-
<b>مركز العمليات المشتركة</b>								
٢١	١٠	-	١١	١	٨	٢	-	-
٢١	١٠	-	١١	١	٨	٢	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام</b>								
٧٠	٥	٥٠	١٥	٥	٥	٤	١	-
٧١	٥	٥٠	١٦	٦	٥	٤	١	-
١	-	-	١	١	-	-	-	-
<b>مكتب الشؤون القانونية</b>								
١١	٢	٣	٦	١	٣	٢	-	-
١١	٢	٣	٦	١	٣	٢	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>فريق السلوك والانضباط</b>								
٨	١	١	٦	١	٢	٢	١	-
٨	١	١	٦	١	٢	٢	١	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>وحدة مجلس التحقيق</b>								
٥	١	-	٤	٢	١	١	-	-
٥	١	-	٤	٢	١	١	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>رؤساء المكاتب الميدانية</b>								
١٩	-	٨	١١	٤	-	٣	٤	-
١٩	-	٨	١١	٤	-	٣	٤	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-



الأهداف والأولويات الاستراتيجية وتنفيذها من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية، بما في ذلك تحديد الأولويات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وتقود وحدة التخطيط الاستراتيجي، كجزء لا يتجزأ من عملها، عملية صياغة الوثائق الرئيسية التي تتضمن الإرشادات والسياسات العامة، مثل مفهوم البعثة، وتقود عملية إعداد أطر الميزانية القائمة على النتائج للبعثة المتكاملة وتنفيذها وتقييمها. كما تؤدي وحدة التخطيط الاستراتيجي دوراً قيادياً ومحفزاً في دعم التنسيق والتخطيط المتكامل في البعثة المتكاملة ومع فريق الأمم المتحدة القطري، وتسهم في تحديد أهداف البعثة وأولوياتها الاستراتيجية، وتتابع إعداد أطر الميزانية القائمة على النتائج للبعثة المتكاملة وتنفيذها وتقييمها. وفي سياق المهام الإضافية المسندة إلى البعثة بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، يُقترح تعزيز وحدة التخطيط الاستراتيجي عن طريق إنشاء وظيفة واحدة لموظف تخطيط استراتيجي (ف-٤). وسيقدم شاغل الوظيفة الدعم في إعداد الدورة الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية لعام ٢٠٢٤، وسيقدم الدعم في تنسيق أعمالها تمثيلاً مع الإطار الاستراتيجي المتكامل المقبل وما يرتبط به من خطط انتقالية، مع المساعدة في الوقت نفسه على مشاركة البعثة في التعميم التدريجي للنظام الشامل لتقييم الأداء (الذي يمثل منهجية جديدة تلمس الحاجة إليها لتقييم الأداء والأثر). وسيقدم موظف التخطيط الاستراتيجي الدعم أيضاً في تشغيل هيئات التنسيق المتكاملة المعززة للمساعدة في سد الثغرة بين التخطيط الطويل الأجل (عن طريق تعزيز منتدى القيادات العليا)، والتخطيط المتوسط الأجل (من خلال إنشاء خلية التخطيط التشغيلي المشتركة للبعثة) والتخطيط القصير الأجل. وستنجم زيادة في عبء العمل عن زيادة التركيز على التكامل على نطاق البعثة، الأمر الذي سيستتبع توسيع وتعزيز التعاون مع عناصر دعم البعثة وشرطة الأمم المتحدة والقوة. وعلاوة على ذلك، سيساعد موظف التخطيط الاستراتيجي على تنفيذ ولاية البعثة في ما يتعلق بالتخطيط المتكامل والتنسيق، وزيادة اتساق الجهود المبذولة داخل البعثة المتكاملة ومع فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم وضع الإرشادات العامة والأطر والإجراءات في الميدان دعماً للسلام والأمن وكذلك للمضي نحو المرحلة الانتقالية. ومن شأن هذا التعزيز للتكامل وهذا الدعم للتنفيذ والرصد الدقيق للإطار الاستراتيجي المتكامل وإطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية لعام ٢٠٢٤ أن يحسّن كفاءة البعثة وأدائها، مما سيؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، استناداً إلى المهام ذات الأولوية والاحتياجات التشغيلية.

### خلية التحليل المشتركة للبعثة

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة برتبة ف-٤)

٥٠ - تقوم خلية التحليل المشتركة للبعثة بملاك موظفيها المدنيين المأذون به حالياً والمؤلف من ٢١ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٣ ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٥ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) بإعداد تقارير تحليلية متكاملة لدعم قيادة البعثة في اتخاذ القرارات وتعزيز التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي للطوارئ. وتقدم الخلية تقييمات للمسائل العامة والتهديدات التي قد تؤثر في تنفيذ ولاية البعثة. ووفقاً لسياسة إدارة عمليات حفظ السلام - إدارة الدعم الميداني بشأن مراكز التحليل المشترك للبعثة، يقوم المركز أيضاً بدور أمانة هيكل البعثة لتنسيق الاستخبارات. ويرأس خلية التحليل المشتركة للبعثة رئيس (ف-٥) هو المسؤول عن إدارة عمل المركز والإشراف عليه ويتحاور مع كبار قادة البعثة وغيرهم من الجهات الفاعلة والمسؤولين الرفيعي المستوى، لتقديم المشورة والمساعدة على تحديد أولويات احتياجاتهم

من المعلومات والتقييم. وعلى إثر عملية مسح لهيكل الاستخبارات التابع للبعثة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٧، بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن في مقر الأمم المتحدة، أُوصي بإنشاء فرع للتنسيق داخل مركز التحليل المشترك للبعثة من أجل تعزيز قدرة المركز على القيام بمهام أمانة هيكل البعثة لتنسيق الاستخبارات. وعلى وجه التحديد، فإن فرع التنسيق التابع لمركز التحليل المشترك للبعثة سيمكّن البعثة من وضع خطة للحصول على المعلومات الاستخباراتية على نطاق البعثة وتحديثها وتنفيذها وللمساعدة على توجيه وتنسيق مهام الحصول على معلومات الاستخبارات. وفي هذا السياق، يُقترح تعزيز مركز التحليل المشترك للبعثة من خلال إنشاء فرع للتنسيق وإنشاء وظيفة محلّل معلومات (ف-٤) سيكون رئيس الفرع ويضطلع بمهمة قيادة تشغيل هيكل الاستخبارات في البعثة المتكاملة. وسيتمولى شاغل الوظيفة قيادة تنسيق وجمع الاحتياجات من المعلومات الاستخباراتية، استناداً إلى الاحتياجات ذات الأولوية من المعلومات التي تحددها قيادة البعثة ورؤساء المكاتب. وسيقوم شاغل الوظيفة أيضاً بعملية إعداد وتحديث وتنفيذ خطة البعثة للحصول على المعلومات الاستخباراتية. وسيقوم محلّل المعلومات بتنظيم المعلومات الاستخباراتية التي تحصل عليها جميع العناصر في البعثة وقيادة عملية إعداد إحاطات بشأن التحليلات/القرارات لتنظر فيها القيادة وتتخذ قرارات الرامية لمنع الهجمات، وسيتابع أيضاً تنفيذ تلك القرارات. ويستجيب شاغل الوظيفة للتوجيهات الواردة من المقر للبعثة المتكاملة بشأن تشغيل هيكل استخبارات البعثة لتعزيز قدرتها على جمع الاستخبارات وتنسيقها بغية منع الهجمات ضد البعثة المتكاملة. وسيضم فرع التنسيق الجديد أيضاً ضابطي أركان عسكريين وضابطي من شرطة الأمم المتحدة.

٥١ - ويمثل الإرهاب أحد المصاعب الرئيسية التي تقف في وجه تنفيذ اتفاق السلام واستتباب السلام والأمن في مالي. وبعد إنشاء البعثة في تموز/يوليه ٢٠١٣، بدأت ثلاث جماعات إرهابية تعمل في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة المتكاملة (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة تمبكتو، والمرابطون في منطقة غاو، وحركة أنصار الدين في منطقة كيدال). وفي عام ٢٠١٥، بدأت جماعة إضافية (جبهة تحرير ماسينا) تعمل في منطقة موبتي. وإضافة إلى هذه الجماعات الأربع، المجتمعة الآن في تحالف أنشئ في آذار/مارس ٢٠١٧ (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين)، بدأت جماعتان جديدتان تنفيذ عمليات إرهابية في مالي في عام ٢٠١٨، وهما تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة أنصار الإسلام (على الحدود مع النيجر وبوركينا فاسو، على التوالي). ومن خلال هجمات معقدة، استهدفت هذه الجماعات الإرهابية بصورة منهجية موظفي الأمم المتحدة وقوات الدفاع والأمن والإدارة في مالي، مستغلةً محدودية سلطة الدولة، لا سيما في الشمال، ومعرضة للخطر تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك محاولة عرقلة مشاركة الجماعات الموقعة أو تهديدها للحصول على دعمها. وفي هذا السياق، يكتسي تحسين نظام المعلومات وزيادة تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالاستخبارات أهمية أساسية في تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة وفهم نية الجماعات الإرهابية ومنع الهجمات الإرهابية بربط الاستخبارات بالإنذار المبكر والعمليات.

٥٢ - ومن شأن إنشاء وظيفة محلّل المعلومات (ف-٤) أن يمكّن مركز التحليل المشترك للبعثة المتكاملة من تشغيل هيكل الاستخبارات لتحسين تنسيق الاحتياجات والنواتج الاستخباراتية واستغلال الاستخبارات والاستعداد تحسباً للهجمات ضد البعثة المتكاملة. وسيُسهم ذلك في حماية حفظة السلام والموظفين المدنيين في البعثة المتكاملة باعتبارها شرطاً أساسياً لتنفيذ ولاية البعثة المتكاملة. وإضافة إلى ذلك، يشكل تشغيل هيكل الاستخبارات جزءاً من الجهود الجارية اللازمة لتنفيذ تقرير كروز بشأن

تحسين أمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. والغرض الأساسي من عملية هيكل الاستخبارات داخل البعثة هو تمكين القيادة العليا من اتخاذ قرارات بشأن الإجراءات المناسبة لاستباق الهجمات الموجهة ضد البعثة المتكاملة والحد من الخسائر البشرية. وترمي هذه العملية، من خلال صورة عملياتية موحدة، إلى توفير الإنذار المبكر بالتهديدات الوشيكة وتبئ المخاطر والفرص. وبالنظر إلى البيئة المعقدة والمتقلبة التي تعمل فيها البعثة المتكاملة، فإن تشغيل هيكل استخبارات ذي فعالية وكفاءة وقادر على تلبية الاحتياجات المذكورة أعلاه، مهمة إضافية لمركز التحليل المشترك للبعثة تتطلب إنشاء وظيفة جديدة مخصصة لها تماماً.

### شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة برتبة ف-٣)

٥٣ - حدّد مجلس الأمن، بقراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، المهام ذات الأولوية بالنسبة للبعثة، وتشمل حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك في مواجهة التهديدات غير المتماثلة. ودعا المجلس البعثة المتكاملة إلى حماية المدنيين المعرضين للتهديد بالعنف المادي، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية الواقعة على عاتق سلطات مالي، بما في ذلك عن طريق الإعلام والتوعية المجتمعية والحوار والتفاعل المباشر. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى البعثة المتكاملة أن تعزز اتصالاتها الاستراتيجية مع جميع أصحاب المصلحة في مالي ومع السكان المحليين، بهدف زيادة الوعي والمعرفة بالبعثة من حيث طبيعتها وأثرها وخصوصيات الولاية المنوطة بها والأنشطة التي تقوم بها. وتقدم شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام، التي يتألف ملاكها الوظيفي المأذون به حالياً من ٧٠ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ١٥ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، و ٣٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ٥ وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، الدعم من أجل تنفيذ ولاية البعثة من خلال العمل كمركز للاتصالات الاستراتيجية بين البعثة والسكان في مالي، والنهوض بالأهداف الرئيسية للبعثة في مجال الدعوة البرنامجية والسياسية، وكذلك بضمن فهم الناس لدور البعثة وتكوين صورتها العامة في البلد والمنطقة والعالم. وتساعد الشعبة أيضاً على نشر المعلومات الدقيقة بين السكان بهدف التخفيف من حدة النزاع وتعزيز حماية المدنيين والمساهمة في الدعوة إلى إجراء حوار وطني عن طريق زيادة وعي الجمهور ومشاركته. وتساعد الشعبة في تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ اتفاق السلام من خلال توعية المجتمعات المحلية باتفاق السلام وعملية تنفيذها. ولتمكين الشعبة من زيادة الفعالية في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالاتصالات، لا سيما برامجها للتوعية، والعمل بنشاط على دعم أنشطة البعثة وتنفيذ ولاياتها في وسط البلد، يُقترح تعزيز شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام بإنشاء وظيفة واحدة لموظف إعلام (ف-٣)، يكون مقره في موبتي، بهدف قيادة جهود التوعية في وسط البلد، استناداً إلى التوجيهات المقدمة من رئيس التوعية (ف-٤)، مع التركيز على تنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للمنطقة الوسطى بهدف دعم بسلطة الدولة وحماية المدنيين. وستتطلب تلك الجهود توسيعاً كبيراً لأنشطة التوعية في وسط البلد، بوسائل منها تنفيذ خطة تتألف من مشاريع منهجية يدعم بعضها بعضاً لإذكاء الوعي؛ وزيادة أنشطة التوعية المجتمعية ونطاقها وتأثيرها لدى/على المجتمعات المحلية في وسط البلد على نحو مستمر، والزيادة في جودة ومقدار المشاريع وأنشطة التوعية بولاية البعثة من خلال وجود موظفين متفرغين للتوعية في وسط البلد. فذلك سيمكّن البعثة من تعزيز معرفة المجتمعات المحلية بولاية البعثة وأنشطتها وأولوياتها، ويسهم في تعزيز الصورة الإيجابية لدى المجتمعات المحلية في وسط البلد، وتعزيز الشراكات وتوطيدها وبناء القدرات

مع الشركاء في مجال التوعية وإتاحة عدد أكبر من الفرص التي يمكن أن تُستغل بطرق مختلفة دعماً لتنفيذ الولاية. وسيتولى موظف شؤون الإعلام المقترحة وظيفته أيضاً مهام رئيس التوعية في حالة غيابه. أما الوظيفة المقترحة لإنشائها لموظف إعلام (ف-3) فستكفل الحد الأدنى والضروري من قدرات التوعية في منطقة الوسط لدعم ولاية البعثة بتنفيذ أنشطة توعية واسعة النطاق في الوسط، لإطلاع السكان المحليين، بمن فيهم القادة ووسائل الإعلام والشخصيات ذات النفوذ، على ولاية البعثة وتنفيذ استراتيجية محددة للوسط تمثيلاً مع ولاية البعثة المتكاملة. ومن شأن التواصل مع المجتمعات المحلية أن يساعد على تهيئة بيئة مؤاتية لعمل البعثة، ويسد الثغرات في الاتصالات المؤسسية من القمة إلى القاعدة بالشرع في تبادل تفاعلي للآراء مع الجهات المعنية، ويساعد على فهم ولاية البعثة وتصحيح الشائعات بمعلومات موثوق بها ويعزز التقارب بين البعثة والمجتمعات المحلية، وبذلك يعزز روابط الثقة وتبادل المعلومات.

### العنصر ١، المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق الإصلاحات المؤسسية وفقاً لاتفاق السلام

٥٤ - على النحو المبين في الإطار الوارد أدناه، ووفقاً للهدف الاستراتيجي والمهام ذات الأولوية التي يبتنيها مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ستواصل البعثة المتكاملة تركيز جهودها على تحقيق المصالحة السياسية والعمل مع المؤسسات والمنظمات في مالي لدعم التنفيذ الكامل والفعال والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي.

٥٥ - وبناء على التقدم المحرز حتى الآن في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والزخم الناجم عن إبرام اتفاق السلام في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ستركز البعثة جهودها على دعم تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك الحوكمة والعملية الانتخابية وتحقيق اللامركزية ورصد تنفيذها.

٥٦ - وستظل البعثة المتكاملة ملتزمة بضمان مشاركة الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية والحركات الموقّعة ومنظمات المجتمع المدني، لا سيما رابطات الشباب والنساء، والزعماء الدينيين والنقابات، مشاركة كاملة وفعالية في تنفيذ وتبني اتفاق السلام. وستدعم البعثة المتكاملة الحكومة وأحزاب المعارضة والحركات الموقّعة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المتنازع عليها، ومن ثم تهيئة بيئة سياسية مؤاتية لتنفيذ اتفاق السلام. وعلاوة على ذلك، سيشمل هذا الدعم تنفيذ خطة عمل الأمين العام ذات النقاط السبع لبناء السلام على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني (انظر الوثيقة A/65/354-S/2010/466)، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة البعثة، والدعوة إلى تنفيذ القانون المالي رقم 2015-052 الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي يحدّد حصة قدرها ٣٠ في المائة من النساء في المناصب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب أو التعيين، في مختلف الأنشطة التي تضطلع بها البعثة المتكاملة. وستواصل البعثة حرصها على إيلاء الأولوية لحقوق الأطفال وضمان الحماية والرعاية لهم طوال مدة عملية توطيد السلام وإعادة بناء البلد. وستواصل البعثة المتكاملة التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، مع دعم التعاون والاتساق في ما بين مختلف الشركاء والاستراتيجيات.

٥٧ - وستواصل البعثة المتكاملة دعم السلطات المالية خلال الدورة الانتخابية، لا سيما انتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات الدوائر والبلديات والأقاليم المرتقب إجراؤها في أثناء فترة الميزانية ٢٠١٩/٢٠٢٠، بناء على الاحتتام الناجح للانتخابات الرئاسية. وستواصل البعثة المتكاملة دعم إجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية المرتقبة خلال الدورة الانتخابية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وسيشمل ذلك تقديم المشورة والدعم في المجالين اللوجستي والتقني، وتنفيذ مبادرات للدعوة وبناء القدرات

التي ستستخذ على الخصوص شكل أنشطة في مجال التوعية وبناء القدرات، وكذلك تعزيز ودعم الحوار وإجراءات بناء الثقة. وسيقدّم الدعم الانتخابي بالتكامل مع تقسيم العمل على النحو المتفق عليه في الإطار الاستراتيجي المتكامل، وبعد تقسيم ذلك العمل.

٥٨ - وستواصل البعثة القيام بدور أمانة لجنة متابعة الاتفاق، والمشاركة في رئاسة اللجنة الفرعية التابعة لها المعنية بالدفاع والأمن، والمشاركة بنشاط في اللجان الفرعية الثلاث الأخرى. وبالصفة نفسها، ستقدم البعثة المتكاملة أيضاً الدعم اللوجستي والتقني لعمل المراقب المستقل.

٥٩ - وستدعم البعثة جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق اللامركزية بتقديم الدعم التقني إلى حكومة مالي في هيكله وتنفيذ عملية اللامركزية. وأسفر هذا الإصلاح المؤسسي الهام، المستند إلى قانون عام ٢٠١٢ بشأن اللامركزية، عن إنشاء مناطق والغرض منه هو تقريب الإدارة المحلية والخدمات إلى السكان، مع التركيز على اتخاذ القرار بطريقة تشاركية على الصعيد المحلي. ولا تزال البعثة المتكاملة تدعم تفعيل منطقتي ميناكا وتاوديني المنشأتين حديثاً من خلال رعاية المشاورات المحلية بشأن تعيين الحدود الإقليمية، التي تمخضت عن إنشاء ١٠ دوائر و ٣٩ مقاطعة و ٥١ جماعة. وستواصل البعثة دعم هذه الهياكل المنشأة حديثاً خلال فترة الميزانية ٢٠٢٠/٢٠١٩ تمشياً مع استعراض الحكومة لتشكيل الدوائر والمقاطعات والجماعات في البلد. وبدأت المشاورات الإقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لتمكين السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني من مناقشة إعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية المزمع تنفيذها في مالي على النحو الذي حدده القانون المتعلق بإنشاء المقاطعات الإدارية (رقم ٢٠١٢-٠١٧ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٢) والقانون المتعلق بإنشاء الدوائر والمقاطعات في مناطق تمبكتو وتاوديني وغاو وميناكا وكيدال (رقم ٢٠١٢-٠١٨ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٢). وستعزز البعثة قدرات منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك النساء والشباب) على المشاركة في عملية اتخاذ القرار في جميع مستويات الحكم، بما في ذلك الدوائر والمقاطعات والجماعات المنشأة حديثاً.

٦٠ - وسيقيم أداء البعثة لهذه المهام بواسطة مجموعة أساسية من مؤشرات الإنجاز التي تقيس الدعم المقدم من البعثة المتكاملة لتحقيق المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

١-١-١ تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك النساء والشباب) لدعم مزيد من المشاركة المحلية في رصد وتنفيذ اتفاق السلام (٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٠؛ تقديم الدعم لثمانين منظمة من منظمات المجتمع المدني عن طريق دورات لبناء القدرات؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٤٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٥٠)	١-١-١ إحراز تقدم نحو تحسين الحكم الديمقراطي الشامل للجميع
١-١-٢ زيادة انخراط المرأة ومشاركتها في عملية السلام، عن طريق ممثلات الرابطات النسائية (بما في ذلك الرابطات التي تمثل الشبابات) والقيادات النسائية (عدد المشاركات: ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٦٥٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٦٥٠)	
١-١-٣ زيادة عدد القوانين وبيانات الموقف الصادرة عن الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية والحركات الموقّعة ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ اتفاق السلام (٢٠١٧/٢٠١٨: ٣؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٤؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٨)	

- ١-٤-١ زيادة المذكرات الفنية التي تعدّها الأحزاب السياسية والحركات الموقّعة والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني بشأن الإصلاحات المؤسسية (عملية مراجعة الدستور) (٢٠١٧/٢٠١٨: ٣؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٣؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٥)
- ١-٥-١ الخطوات التي تتخذها الحركات المسلحة للتحويل إلى كيانات سياسية على نحو ما دعا إليه ميثاق السلام (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: بدء إزالة الطابع العسكري؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: بدء تسجيل الحركات كأحزاب سياسية أو الاندماج مع الأحزاب السياسية القائمة)

## النواتج

- تنظيم ١٦ حلقة عمل لتعزيز قدرات الدعوة لدى منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، وقدرات مرصد المجتمع المدني على القيام بدور فعال في تنفيذ اتفاق السلام في كيدال وميناكا وتيساليت وتمبكتو وتاوديني وموتبي وغانو وباماكو
- عقد اجتماعات فصلية ودورات توعية شهرية مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، لتعزيز شبكاتهما وبناء القدرات من أجل الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين في باماكو وموتبي وسيغو وميناكا وغانو وكيدال وتاوديني وتيساليت وتمبكتو
- عقد اجتماعات شهرية ودعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في مالي، بوسائل منها عقد ٣ حلقات عمل للاستفادة من منجزات اليوم المفتوح بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكذلك ترجمة القرار إلى ٥ لغات محلية
- عقد اجتماع كل شهرين مع وزارة شؤون المرأة من أجل تعزيز قدرتها على تشجيع وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالية للمرأة وإشراكها وتمثيلها في عملية السلام، بما في ذلك تقديم المشورة لوضع حملة تفاعلية رامية إلى إلهام وتمكين الريفيات والشابات على وجه الخصوص للقيام بدورهن في عملية السلام
- عقد اجتماع كل شهرين لتبادل الخبرات بين النساء والشابات في مالي وفي المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا والساحل بشأن إشراكهن في عملية السلام والمصالحة
- عقد ٦ اجتماعات تنسيق و ٣ حلقات عمل لتعزيز قدرة المرأة المالية على الإسهام في تنفيذ اتفاق السلام إسهاماً كاملاً وفعالاً والتوعية بدور المرأة في عملية السلام
- تقديم الدعم لتنظيم ٦ اجتماعات مع الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية في إطار الفريق العامل البرلماني المنشأ والمعني بتنفيذ اتفاق السلام، وحلقتي عمل مع الحركات الموقّعة وواحدة مع النقابات
- تقديم الدعم الفني للجنة الاستعراض الدستوري التي تتألف من الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ أحكام اتفاق السلام في ما يتعلق بالإصلاح الدستوري
- تقديم الدعم التقني واللوجستي (النقل، ومرافق المؤتمرات) إلى شركاء الحكومة واللجنة المعنية بالسياسات المتعلقة بوسط مالي سياسة التي أنشأها مكتب رئيس الوزراء
- إسداء المشورة المتخصصة لمساعدة الحركات المسلحة على صياغة الوثائق القانونية المتعلقة بتحويلها إلى كيانات سياسية
- تقديم المساعدة الفنية (المشورة السياسية والتنفيذية) وتنظيم ٦ حلقات عمل لدعم وزارة الوثام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية، وأفرقتها المكلفة بدعم المصالحة في أقاليم شمال ووسط مالي، وكذلك تقديم المشورة التقنية إلى وزارات العمالة والتدريب

المهني، واللامركزية والضرائب المحلية، وشؤون المرأة، دعماً للمصالحة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالية للمرأة وانخراطها وتمثيلها في عملية السلام

- تنظيم وتغطية حملة توعية بولاية البعثة والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، تشمل ٩٠ دورة لتوعية المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة الرئيسية في باماكو ووسط وشمال مالي، بالاستعانة بالمعلومات والمواد الإعلامية المرئية؛ والتوعية المجتمعية وإذكاء الوعي من خلال تنظيم يوم السلام ويوم حفظة السلام؛ وإعداد ١٠ منتجات إذاعية و ٦ منتجات إعلامية متعددة الوسائط

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

- ١-٢-١ إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع وسلمية وذات مصداقية لمجلس الشيوخ والبلديات والدوائر والمناطق
- ١-٢-٢ تزويد جميع الجهات الوطنية المعنية بالانتخابات (هيئات الإدارة الانتخابية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك النساء والشباب) ووسائط الإعلام والسلطات المحلية والزعماء الدينيين وقوات الدفاع والأمن والحركات الموقّعة) بالأدوات التقنية والمعلومات اللازمة لتنظيم انتخابات سلمية ومفتوحة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة (٢٠١٧/٢٠١٨: كل المجموعات الثماني من الجهات المعنية؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٨؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٨)
- ١-٢-٣ الدعم المتواصل للمرشحات في الانتخابات العامة (النسبة المئوية للمرشحات المنتخبات في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٣٠ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٣٠ في المائة)
- ١-٢-٤ عدد البلديات التي يقدم لها الدعم اللوجستي والأمني، بما في ذلك نقل المواد الانتخابية من باماكو إلى البلديات لتأمين العملية الانتخابية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧/٢٠١٨: ٧٠٣ من أصل ٧٠٣ جماعات؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٧٠٣ من أصل ٧٠٣ جماعات؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٧٠٣ من أصل ٧٠٣ جماعات)
- ١-٢-٥ إنشاء ورصد نظام ذي فعالية وكفاءة لتبويب نتائج الانتخابات يساعد على نشر نتائج مؤقتة للانتخابات في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه قانوناً (٢٠١٧/٢٠١٨: أنشئ؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٢٠١٩/٢٠١٨: ٢٠١٩/٢٠١٨: ٢٠٢٠/٢٠١٩: قيد الاستخدام في جميع أنحاء البلد)

#### النواتج

- تقديم المساعدة التقنية، وتنظيم اجتماعي مائدة مستديرة ودورتي تدريب بهدف تمكين الحكومة المالية من إجراء الإصلاحات التشريعية والانتخابية اللازمة، بما في ذلك إنشاء هيئة وحيدة لإدارة الانتخابات، وفقاً للمعايير الدولية وتمشياً مع أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي
- تنظيم ١١ حلقة عمل مع الأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المجموعات النسائية) وسلطات الدولة والجماعات المسلحة بشأن الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الرئيسية اللازمة، لا سيما الإصلاحات المتعلقة بالعملية الانتخابية، التي أوصى بها اتفاق السلام

- تقدم الدعم إلى هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال ٥ حلقات عمل لبناء القدرات وإسداء المشورة التقنية لتمكينها من تنفيذ برامج للتربية الوطنية وتوعية الناخبين قبل المناسبات الرئيسية للعملية الانتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبين والانتخابات ومنع نشوب النزاعات المتصلة بالانتخابات
- إسداء المشورة وتقديم الدعم عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتنظيم حلقة عمل مع هيئات إدارة الانتخابات في مالي والسلطات المحلية ووزارة العدل والمحكمة الدستورية بشأن السبل الكفيلة بالنجاح في إدارة المنازعات الانتخابية
- تنظيم ١٥ حلقة عمل عن منع نشوب النزاعات المتعلقة بالانتخابات والتخفيف من حدتها لصالح هيئات الإدارة الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والسلطات المحلية والأحزاب السياسية وقوات الأمن في مالي والجماعات الموقّعة ووسائل الإعلام في باماكو وموبتي وتمبكتو وغاو وكيدال (٣ حلقات عمل في كل موقع)
- تنظيم ٥ حلقات عمل لمنظمات المجتمع المدني وجماعات النساء والشباب وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والجهات الفاعلة السياسية لتقييم مدى امتثال القانون رقم ٢٠١٥-٠٥٢ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي يحدّد حصة قدرها ٣٠ في المائة من النساء في المناصب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب أو التعيين، وتقييم معدل مشاركة المرأة والشباب في انتخابات الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
- تنظيم اجتماعي مائدة مستديرة لتبادل الأفكار مع مختلف أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية (انتخابات مجلس الشيوخ والبلديات والدوائر والأقاليم) وتنظيم دورتين تدريبيتين لتيسير العمل المتعلق باستعراض النظام الانتخابي وتصميم هيكل الهيئة الوحيدة لإدارة الانتخابات
- تقديم الدعم التقني واللوجستي والأمني إلى العملية الانتخابية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ (انتخابات مجلس الشيوخ والبلديات والدوائر والأقاليم) في مالي بنقل ٢٠٠ طن من المواد الانتخابية و ٥٠٠ من المسؤولين والموظفين الوطنيين المعنيين بالانتخابات؛ وتوظيف وتدريب ونشر ٧٣ من المتقاعدين الأفراد المحليين؛ والتعاقد لاستئجار ٦٠ مركبة تزويدها بالوقود؛ وتقديم الدعم لتشغيل برامج حاسوبية لإدارة نتائج الانتخابات؛ وإنتاج ٨٠ مجموعة من الأدوات المكتبية
- عقد ٦ حلقات عمل مع أعضاء وزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني في مالي والأحزاب السياسية في باماكو وموبتي وتمبكتو وغاو وميناكا وكيدال للمساعدة على تحديد المرشحين المحتملين للانتخابات وآليات الدعوة، حرصاً على مراعاة وجهات نظر واحتياجات وشواغل وأولويات كل من النساء والشباب على جميع مستويات العملية الانتخابية، وعلى احترام القانون المالي رقم ٢٠١٥-٠٥٢ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي ينص على تخصيص حصة قدرها ٣٠ في المائة للنساء في المناصب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب أو التعيين
- تنظيم حملات إعلامية بشأن عملية الدورة الانتخابية، استناداً إلى نطاق ولاية البعثة المتكاملة، بهدف توعية المواطنين والناخبين الماليين بالإجراءات الانتخابية لمنع نشوب النزاعات الناجمة عن العملية الانتخابية، بواسطة ٥١ إنتاجاً إذاعياً و ٤ منتجات متعددة الوسائط وجلساتي إحاطة وجولات صحفية في المناطق

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

٣-١ إحراز التقدم نحو تحقيق اللامركزية	١-٣-١ زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار في الجماعات الإقليمية من خلال عقد اجتماعات مع المجالس الإقليمية (٢٠١٧/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٢)
	١-٣-٢ زيادة معدل تنفيذ سياسة اللامركزية من جانب قادة مجالس الأقاليم والدوائر (٢٠١٧/٢٠١٨: لم تصدر أي التزامات أو قرارات؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: التزامان وقرارات؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٣ التزامات وقرارات)
	١-٣-٣ أداء الإدارات المؤقتة عملها و/أو الأعضاء المنتخبين حديثاً عملهم في المناطق والدوائر والجماعات (٢٠١٧/٢٠١٨: على مستوى الأقاليم؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: على مستوى الأقاليم والدوائر؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: على مستوى الأقاليم والدوائر والجماعات)

## النواتج

- إسداء المشورة المتخصصة إلى السلطات المؤقتة لتنفيذ سياسة الهيكلية الإقليمية
- تنظيم دورتين تدريبيتين في باماكو لبناء قدرات ١٢٥ من المحافظين ونوابهم ورؤساء البلديات ورؤساء الوزارات التنفيذية الإقليمية وممثلي الحكومات المحلية ومسؤولي الإدارة المؤقتة لبناء قدراتهم في مجالات المصالحة والحكم المحلي وسياسات المشتريات العامة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة واللامركزية (بعد إقرار قوانين اللامركزية)
- تنظيم دورة واحدة لتدريب المدربين بشأن اللامركزية والتنمية المحلية لفائدة السلطات المؤقتة والمستشارين الخاصين و/أو الأعضاء المنتخبين حديثاً في المناطق والدوائر والجماعات في باماكو المستوى و ١٠ دورات تدريبية على الصعيد الإقليمي (٢ لكل منطقة في تاوديني وتمبكتو وغاو وكيدال وميناكا) بشأن الحصول على التمويل وسياسة تحصيل الضرائب والمشتريات العامة والمنازعات الإدارية، من أجل زيادة الفعالية في سير عمل المجالس المحلية

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

١-٤-١ دعم ورصد تنفيذ ميثاق السلام بواسطة آليات منها أمانة لجنة متابعة الاتفاق	١-٤-١ عقد جلسات عامة شهرية للجنة متابعة الاتفاق لتناول المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام وإعداد التقارير (٢٠١٧/٢٠١٨: ٨؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٢؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١١)
	١-٤-٢ عقد جلسات عامة للجان الفرعية المواضيعية الأربع التابعة للجنة متابعة الاتفاق وإعداد التقارير (عدد الجلسات لكل لجنة: ٢٠١٧/٢٠١٨: ٧؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٢؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٢)
	١-٤-٣ قيام المراقب المستقل، المكلف بموجب اتفاق السلام بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق والإبلاغ عنه، بتقديم تقارير منتظمة والمساهمة في استمرار تحاور الأطراف الموقعة (٢٠١٧/٢٠١٨: ٤؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٣؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١١)
	١-٤-٤ تولي الممثل السامي لرئيس الجمهورية المعني بتنفيذ اتفاق السلام ووزارة الوثام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية والمؤسسات الحكومية الأخرى المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام مهمة تنسيق الدعم الدولي (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢ اجتماع تنسيق؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٢ اجتماع تنسيق) (٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٢ اجتماع تنسيق)

- ١-٤-٥ مساعدة المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام والوساطة الدولية، بما في ذلك من خلال دعم الممثل السامي لرئيس الجمهورية المعني بتنفيذ اتفاق السلام والمؤسسات الحكومية الأخرى المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام، على حل نقاط الخلاف
- ١-٤-٦ استمرار التعاون والاتساق من خلال مبادرات في ما بين مختلف الشركاء/الجهات الفاعلة للإسهام في تنفيذ عملية السلام، لا سيما في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (٢٠١٧/٢٠١٨ : ٤٢ ؛ ٢٠١٨/٢٠١٩ : ٤٤ ؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠ : ٤)

## النواتج

- تنظيم الدورات الشهرية للجنة متابعة الاتفاق واللجان الفرعية المواضيعية الأربع والمشاركة فيها وتقديم المساعدة التقنية لها، إلى جانب نشر التقارير الشهرية لكل دورة، وإدارة الوثائق المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام
- تيسير نقل مندوبي الأطراف في اتفاق السلام من وسط وشمال مالي إلى باماكو للمشاركة في اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية الأربع
- المشاركة في رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن وتزويدها بالخبرة التقنية
- تقديم الدعم التنظيمي والفني واللوجستي للمراقب المستقل، بما في ذلك السفر داخل البلد وعقد الاجتماعات وتبادل المعلومات
- تنظيم اجتماعات تنسيق شهرية منتظمة مع الممثل السامي لرئيس الجمهورية المعني بتنفيذ اتفاق السلام ومع اللجان والمؤسسات الحكومية الأخرى المعنية المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام
- تنظيم اجتماعات تنسيق شهرية مع فريق الوساطة الدولية والمجتمع الدولي وإصدار التقارير
- توفير الخبرة التقنية (التحليل السياقي) للجهات الفاعلة في عملية نواكشوط ومنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل الذي يضم الدول الأعضاء في منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين
- تقديم الدعم اللوجستي لعقد اجتماع بشأن التعاون بين البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعماً لعملية السلام ودينامياتها الإقليمية

## العوامل الخارجية

حدوث تغييرات في البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية غير متوقعة في افتراضات التخطيط؛ وحالات أخرى من القوة القاهرة؛ وتغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وتغييرات في الدعم المالي والسياسي المقدم من المجتمع الدولي لعملية السلام؛ وتغييرات في الجدول الزمني الانتخابي للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ ومستوى التزام الأطراف بعملية المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام



الفعالية. وستواصل البعثة تقديم المشورة التقنية للسلطات المحلية والجهات الفاعلة الإقليمية المعنية بالحماية بشأن طرق تحسين أداء جميع الجهات الفاعلة التي تؤدي دوراً في حماية المدنيين من العنف.

٦٣ - وستواصل البعثة تركيز جهودها على إحلال الأمن في المناطق الشمالية، وكذلك في وسط البلد حيث بدأت تعزز جهودها تصدياً لتدهور الحالة الأمنية وما ينجم عن ذلك من تحديات تتعلق بحماية المدنيين. ووفقاً للمذكرات التفاهم الموقعة بين البعثة والقوات المسلحة المالية وحكومة مالي، ستواصل قوة البعثة دعم عمليات قوات الدفاع والأمن المالية وقدراتها وتيسير نشرها في الجزء الشمالي من البلد. وستواصل قوة البعثة أيضاً إجراء دوريات منسقة مع آليات تنسيق العمليات في غاو وكيدال وتمبكتو. وفي هذا الصدد، سلّمت البعثة المعسكر الموجود في غوسي إلى القوات المسلحة المالية في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ بعد نقل معسكر البعثة السابق في ليري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتواصل البعثة رصد تطور الظروف (السياسية والأمنية والتشغيلية واللوجستية) فيما يتعلق باحتمال نقل المعسكرين الآخرين (بير وغوندام) خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وستواصل البعثة أيضاً تعزيز تبادل المعلومات من خلال توفير المعلومات الاستخباراتية اللازمة دعماً للجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مناطق عملياتها على طول المناطق الحدودية الممتدة بين مالي وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، ومن خلال التواصل مع مكتب مقر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأضفي الطابع الرسمي على الدعم الذي تقدمه البعثة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية بموجب اتفاق تقني موقع في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ بين الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمفوضية الأوروبية، وفقاً لما حث عليه مجلس الأمن في قراره ٢٣٩١ (٢٠١٧).

٦٤ - وستواصل شرطة البعثة دعم بناء القدرات من خلال تنظيم دورات تدريبية وتقديم التوجيه والدعم التقني وتنفيذ عمليات مشتركة ترمي إلى حماية المدنيين ووضع مشاريع لتعزيز نشر قوات الأمن المعاد هيكلتها والمدربة والمجهزة جيداً في شمال البلد ووسطه.

٦٥ - وستواصل البعثة دعم حكومة مالي والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن ومفوضيته في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وخطة عملها، بما في ذلك تدابير الدفاع والأمن المنصوص عليها في اتفاق السلام، ووضع مفهوم لإعادة تشكيل القوات العسكرية والأمنية الجديدة، وإدماج المقاتلين في صفوف القوات النظامية، وإنشاء جهاز الشرطة المحلية واللجان التشاورية المحلية المعنية بالأمن. وستنسق البعثة أيضاً تقديم المساعدة الدولية لإصلاح قطاع الأمن ضمناً لاتساق الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع الأمن في مالي، داخل الإطار الزمني المحدد في اتفاق السلام. وستدعم البعثة ما تبذله الحكومة من جهود في تنفيذ السياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، والسياسة الوطنية لإدارة الحدود والسياسة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٦٦ - وستواصل البعثة تقديم المشورة إلى الحكومة والمجلس الوطني فيما يتصل بالاستراتيجيات والسياسات من أجل مواصلة قوانين التخطيط العسكري والأمني مع اتفاق السلام. وستدعم أيضاً تعزيز الحوكمة الديمقراطية والرقابة على قطاع الأمن من خلال بناء قدرات البرلمانين والمساعدين البرلمانين ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك المنظمات النسائية ومنظمات الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، ستحسن البعثة مساءلة قوات الدفاع والأمن المالية من خلال دعم المفتشين العسكريين ومفتشي الشرطة في كل من المفتشية العامة لخدمات الدفاع والقوات المسلحة والمفتشية العامة لخدمات الأمن والحماية المدنية.

وستواصل البعثة دعم أمن الحدود من خلال تعزيز تنفيذ خطة العمل لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٦٧ - وستواصل البعثة أيضاً تقديم الدعم إلى حكومة مالي في تنفيذ عملية تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً. وستحدد الحكومة حجم حالات المقاتلين التي يتعين تجهيزها في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، استناداً إلى عملية التسجيل المسبق التي تقوم بها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدعم من البعثة. ومن معالم نجاح عملية السلام تفعيل آليات تنسيق العمليات في المناطق الشمالية من البلد وتسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويُتوقع أن تستفيد من هذا النجاح العملية الأوسع نطاقاً لتجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٨ - وسيستمر تنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي في شمال مالي ووسطه بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين من أجل تيسير جهود منع الجماعات الإرهابية والجهادية من تجنيد الشباب المعرضين لخطر التجنيد في المجتمعات المحلية الضعيفة، إلى جانب توفير فرص قصيرة الأجل لإعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين لم يُدرجوا بعد في البرنامج الطويل الأجل لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

٦٩ - ومع اتساع رقعة الخطر الذي يهدد المدنيين وموظفي الأمم المتحدة بسبب مخاطر المتفجرات، وتزايد حدة هذا الخطر في وسط مالي على وجه الخصوص، ستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم ما يلزم من دعم للتخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل تيسير حرية تنقل البعثة في بيئة عالية المخاطر والحد من الخسائر البشرية في صفوف أفراد عمليات حفظ السلام. وسيستمر تركيز الجهود على زيادة تأهب وحدات الأفراد النظاميين وعلى بناء الاستدامة من خلال تنظيم دورات تدريب المدربين. وسعياً لتيسير عمل جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في المواقع الخطرة وتمكينهم من الاضطلاع بمهامهم، سيستمر تنظيم أنشطة ترمي إلى توعيتهم بالتهديدات المرتبطة بمخاطر المتفجرات وبآليات وإجراءات التخفيف من هذه التهديدات. وسيقدم البرنامج الدعم والمعدات ودورات التدريب والتوجيه إلى الوحدات العسكرية للبعثة والسرايا المتخصصة في التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة للبعثة، إضافة إلى أنشطة التوعية بخطور الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتدريب على التصدي لهذا الخطر قبل عملية النشر وفي الميدان، وسيسهم ذلك في كفالة سلامة المدنيين وأفراد الأمم المتحدة العاملين في أماكن محفوفة بمخاطر عالية وتيسير حرية تنقلهم فيها. وستكون تلك الأنشطة عاملاً أساسياً في ضمان تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير كروز بشأن تحسين أمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وستبدل البعثة أيضاً مزيداً من الجهود لتفعيل هيكل الاستخبارات تفعيلاً كاملاً من أجل زيادة الإلمام بالحالة السائدة، وإرشاد عملية صنع القرار، وتوجيه التخطيط التشغيلي للعمليات والأنشطة بهدف تنفيذ الولاية على نحو فعال، إلى جانب وضع تدابير لمنع الهجمات التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة ومبانيها.

٧٠ - وسعياً إلى حماية المدنيين، ستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام استخدام نهج مجتمعي المنحى من أجل تنفيذ ودعم وتنسيق أنشطة التوعية بالتهديدات المتصلة بمخاطر المتفجرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتوفير آلية استجابة سريعة لمساعدة الناجين من مخاطر المتفجرات، إلى جانب تنظيم أنشطة تهدف إلى الحد من العنف المسلح. وستواصل البعثة أيضاً الدعوة إلى تفعيل هيكل وطني مكلف بإدارة الإجراءات المتعلقة بالألغام وستقدم الدعم المؤسسي لحكومة مالي في هذا الصدد.

وسيستمر تنظيم أنشطة بالغة الأهمية لبناء قدرات أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، مثل الدورات التدريبية في مجال التخلص من مخاطر المتفجرات، وذلك في مركز وضع إجراءات إزالة الألغام والتطهير في بنن، وكذلك في المرفق الوطني للتدريب على التخلص من الذخائر المتفجرة في باماكو، قبل نشر هؤلاء الأفراد.

٧١ - وعلاوة على ذلك، وسعيًا إلى تعزيز قدرات الحكومة في مجال التصدي لمخاطر المتفجرات على المدى الطويل، سيستمر تنظيم دورات تدريب المدربين من أجل إعداد قوات الدفاع والأمن المالية للنشر، في إطار الدعم التوجيهي في البداية، ثم بصورة مستقلة في مرحلة لاحقة. وسيهدف برنامج البعثة للتخفيف من مخاطر المتفجرات أيضاً إلى بناء قدرات تلك القوات على تأمين مخزونات الأسلحة والذخيرة.

٧٢ - ودعمًا لتنفيذ اتفاق السلام، ستواصل البعثة أيضاً تقديم دعم محدد لتنفيذ الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ودعم قدرة السلطات الوطنية على متابعة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم تهدد استقرار عملية السلام، وخصوصاً مرتكبي جرائم متصلة بالإرهاب وجرائم منظمة عبر وطنية. وإن بناء القدرة الفعالة على التحقيق مع المتورطين في الإرهاب والجريمة المنظمة ومتابعتهم واعتقالهم بصورة آمنة لن يساهم في تعزيز سيادة القانون فحسب، بل سيعزز أيضاً اتباع نهج متمحور حول حقوق الإنسان في السعي إلى المساءلة عن تلك الجرائم المزعزعة للاستقرار.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-٢ تحسُّن قدرة الأمم المتحدة وقوات الدفاع والأمن المالية على ردع الهجمات التي تستهدف الوحدات والقواعد والمرافق (انخفاض عدد الهجمات: ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٢؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٨٥؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٨٠)	١-٢ تحسُّن القدرة على كفالة استدامة الأمن في وسط وشمال مالي
٢-١-٢ زيادة قدرة البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية على تأمين تحركات القوافل والمركبات والدفاع عنها من هجمات الجماعات المسلحة المتطرفة على طول طرق الإمداد الرئيسية (انخفاض عدد الهجمات: ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٠٢؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٧٥؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٧٥)	
٣-١-٢ زيادة عدد الحاميات العسكرية لقوات الدفاع والأمن المالية التي أعيد فتحها و/أو استأنفت أنشطتها في وسط وشمال مالي، بما في ذلك القواعد المشتركة مع البعثة (٢٠١٧/٢٠١٨: ١؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٨؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١١)	
٤-١-٢ زيادة عدد قوات الأمن المالية المعاد هيكلتها والمدربة والمجهزة بصورة جيدة (الشرطة والدرك والحرس الوطني والحماية المدنية) والمنتشرة في وسط وشمال مالي (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٤٧؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٣٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٤٠٠)	
٥-١-٢ زيادة عدد أفرقة قوات الدفاع والأمن المالية المدربة والمجهزة في مجال مواجهة مخاطر المتفجرات في وسط وشمال مالي (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٦؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٢٤؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٢٨)	

#### النواتج

- عقد اجتماع تنسيقي واحد في الشهر لتحسين قدرة اللجنة التقنية للأمن على رصد وقف إطلاق النار والتحقيق في الانتهاكات، وتحديث الترتيبات الأمنية، ورصد ودعم عملية تجميع المقاتلين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- إجراء ٧٥ دورية مختلطة تنسّقها آليات تنسيق العمليات

- إجراء ٧٠٠ دورية راجلة عسكرية في كل مركز من المراكز السكانية الرئيسية (بما فيها تلك المنفذة بالتنسيق مع الدوريات المختلطة التي تيسرها آلية تنسيق العمليات)
- تخطيط وتنفيذ ما لا يقل عن ٨ عمليات من العمليات التي تقودها قوة البعثة وما لا يقل عن ٢٤ عملية متكاملة من العمليات المتكاملة للبعثة، بما في ذلك ١٢ عملية منسقة مع القوات المسلحة المالية و/أو مع عملية بارخان
- توفير الخدمات الأمنية لما عدده ٣٦ بعثة للمساعدة الإنسانية تحدد وكالات الأمم المتحدة برنامجها الزمني وتنسيقها بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- إيفاء ١٠٥٠ بعثة من بعثات الدعم الجوي عن قرب و ٩٣٠ بعثة لتوفير الإمدادات الميدانية ونقل القوات المسلحة بطائرات الهليكوبتر العسكرية لتكون بمثابة مضاعف للقوة لتعزيزاً للقدررة على حماية المدنيين وضماناً لأمن أفراد حفظ السلام وإيفاء ٤٨٠ بعثة من بعثات النقل الجوي العسكري من أجل زيادة عمليات التمكين العسكري الفوري إلى أقصى حد
- إيفاء ٢٠٠٠ بعثة من بعثات المراقبة الجوية بطيار ومن دون طيار (بعثات الاستخبارات والحراسة بما متوسطه ١٦٦ بعثة في الشهر، حسب الاحتياجات والقدرات التشغيلية) تستقي ما يكفي من المعلومات لتنفيذ العمليات
- تقديم الدعم إلى القوات المسلحة المالية وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بطرق منها تنظيم اجتماعات وتنسيق العمليات وتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي والتوجيه وتعزيز تبادل المعلومات والإجلاء الطبي والنقل والتخطيط
- تنظيم عمليات التواصل مع القادة الرئيسيين والقيام بأنشطة إعلامية كل شهر في جميع القطاعات بهدف إبلاغ السكان المحليين وإقناعهم وثنيهم عن دعم الأنشطة الإرهابية
- توفير ٤٨٠ يوماً من أيام عمل دوريات شرطة الأمم المتحدة في المناطق المضطربة دعماً لقوات الأمن المالية (دوريتان على مدى ٣٦٠ يوماً في ٩ مواقع للأفرقة)
- تنظيم ٧٢٥٠ نشاطاً استشارياً، بما في ذلك أنشطة للتوجيه والرصد وبناء القدرات تراعي المنظور الجنساني، من قبيل التدريب أثناء العمل، والاشتراك في استخدام المواقع، وتقديم الدعم التشغيلي والمشاريع، استفادت منها قوات الأمن المالية (الشرطة والدرك والحرس الوطني وقوة الحماية المدنية) من خلال الاشتراك في استخدام مواقع العمل في مناطق غاو وتمبكتو وموتبي وكيدال وميناكا، وفي الأكاديميتين الوطنيتين للتدريب والوحدات الوطنية المتخصصة في باماكو المعنية بمكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة والإرهاب (موقعان لقوات الأمن المالية في ٩ مواقع للأفرقة لمدة ٥ أيام على مدى ٥٠ أسبوعاً) + (أكاديميتان وطنيتان للتدريب + ٩ وحدات وطنية متخصصة لمدة ٥ أيام على مدى ٥٠ أسبوعاً)
- توفير التوجيه والمساعدة التدريبية عند الطلب، سواء قبل النشر أو في الميدان لجميع البلدان المساهمة بقوات المشاة والتي لديها القدرة على تقديم التدريب في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية لإدراك مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتفاديها)
- توفير تدريب متخصص في مجال تحديد مخاطر المتفجرات وكشفها وفي تكتيكات مواجهتها لكتائب المشاة وسرايا القوافل القتالية ووحدات الشرطة المشكلة التي يتم نشرها في وسط وشمال مالي، وتقديم التدريب المتخصص لقادة العمليات التكتيكية في مجال التخطيط والاستجابة، ما لم يتم التنازل عن تلقي هذا التدريب
- توفير التدريب والتوجيه المحددي السياق وفقاً لمعايير الأمم المتحدة لسريتين معنيتين بالتخلص من الذخائر المتفجرة تابعتين لبلدين مساهمين بقوات من أجل كفاءة تأهيلهما للاضطلاع بالمهام الأساسية للتصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع قبل النشر، وتعزيز قدرتهما وقدرات أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة في سرايا القوافل المقاتلة عند نشرها في الميدان

- تخصيص فريق مكلف بإبطال الذخائر المتفجرة لسد الثغرات العملية في تمبكتو، وتوفير كلاب الكشف عن المتفجرات من أجل تأمين مباني البعثة وتعزيز قدراتها على إدارة مخاطر المتفجرات
- توفير تدريب أساسي في التوعية بمخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع للعنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثة، يتناول في جملة أمور أساليب العمل في بيئة أمنية معقدة
- تقديم الدعم والمشورة التقنية في مجال التخفيف من مخاطر المتفجرات لقيادة البعثة والوحدات التمكينية وكذلك لمقر الأمم المتحدة استجابةً لنسبة ١٠٠ في المائة من الطلبات
- تدريب أربعة أفرقة إضافية من أفرقة التصدي للمخاطر في مجال التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتوفير تدريب متقدم في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة ودورات لتجديد المعلومات والتوجيه للأفرقة المدربة سابقاً من أجل تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن المالية على توفير التدريب في مجال التخفيف من مخاطر المتفجرات والحفاظ عليها، فضلاً عن قدرتها على التصدي لمخاطر المتفجرات على نطاق البلد
- تعزيز الأمن في مستودع واحد للذخيرة الاستراتيجية و ١٠ مواقع تخزين إضافية في وسط وشمال مالي، فضلاً عن تقديم المساعدة في تدمير المخزونات، من أجل تحسين قدرات السلطات المالية على توفير التدريب وقدراتها التقنية على تخزين وإدارة الأسلحة والذخائر المملوكة للدولة بأمان وكفاءة، بما في ذلك المخزونات الوطنية
- إنتاج برامج إذاعية يومية لتشجيع المستمعين على مناقشة الشواغل الأمنية، وزيادة الوعي بالمسائل الأمنية وبمساعدتي البعثة لمعالجتها والتخفيف من حدة التوترات المرتبطة بها

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- ٢-٢-٢ إحراز تقدم في حماية المدنيين وتحقيق التلاحم الاجتماعي، ولا سيما في منطقة وسط مالي
- ١-٢-٢ انخفاض عدد الخسائر البشرية المسجلة في صفوف المدنيين (الوفيات الناجمة عن العنف والإصابات) (٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٠٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٤٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٣٠٠)
- ٢-٢-٢ انخفاض عدد حوادث العنف المباشر ضد المدنيين أو التهديدات بتعرضهم للعنف المباشر (٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٥٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٧٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٦٠٠)
- ٣-٢-٢ العودة التدريجية للمشردين داخلياً واللاجئين (٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٠.٠٠٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٥٠.٠٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٥٠.٠٠٠)
- ٤-٢-٢ زيادة عدد البلديات التي توجد فيها آليات مجتمعية فعالة للإنذار المبكر وحماية المدنيين (٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٤٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٥٠)
- ٥-٢-٢ إنشاء لجان للمصالحة على مستوى البلديات (٢٠١٧/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: صفر؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٣٢)
- ٦-٢-٢ الحد من خطر تعرض النساء والفتيات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في مناطق النزاع، وذلك بتيسير حصولهن على المعلومات المتعلقة بالفيروس وعلى خدمات العلاج والرعاية والدعم (عدد النساء والفتيات اللائي استفدن من دورة توعية وتلقين خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥٠٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٦٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٢٠٠٠)

## النواتج

- تنظيم ٤٨ دورة للتوعية والدعوة لفائدة السلطات المحلية والجهات المؤثرة (مثل الهيئات الدينية والشخصيات البارزة) والمجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات الشباب) لدعم الحفارة المجتمعية في ٥ مناطق وفي باماكو
- تنظيم ٣٦ حلقة عمل توجيهية مع الحكومة من أجل متابعة الخطط الاستراتيجية والتشغيلية المشتركة الإقليمية مع قوات الأمن المالية
- تنظيم ٣٦ اجتماعاً بشأن تقديم المشورة التقنية إلى وزارة الأمن والحماية المدنية، والمديريات العامة والإقليمية لقوات الأمن المالية فيما يتعلق بوضع برامج واستراتيجية للتدريب في مجال التصدي للجرمة المنظمة الخطيرة وعبر الوطنية، وسيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتوعية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، إلى جانب التحقيقات في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
- تنفيذ استجابة نوعية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي من أجل حماية المدنيين من مخاطر المتفجرات بتنسيق من الفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وتقديم المشورة والدعم التقنيين لمؤسسات مالي من أجل التقدم صوب تفعيل هيكل وطني معني بإدارة الإجراءات المتعلقة بالألغام
- توفير التدريب والتوجيه لمنظمات المجتمع المدني في مالي في مجال التوعية بمخاطر المتفجرات، وتعزيز وعي ٣٠ ٠٠٠ من الأشخاص في المناطق المتضررة، وتوفير وتنسيق المساعدة المناسبة للناجين وأسرههم بغية منع مخاطر المتفجرات التي تهدد سلامة المدنيين والتصدي لها
- تنمية قدرات أربع منظمات من منظمات المجتمع المدني في مالي و ٨٠ جهة اتصال مجتمعية في مجال التوعية بمخاطر المتفجرات ووضع استراتيجيات مجتمعية للتخفيف من حدة النزاعات من أجل زيادة استدامة الاستجابة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة مخاطر المتفجرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- تنظيم ٣٢ حواراً في مناطق محددة ذات أولوية من أجل منع النزاعات العنيفة أو الناشئة على مستوى المجتمعات المحلية في مناطق موبتي وسيغو وغاو وميناكا وتيساليت وتمبكتو وكيدال، وإدارة هذه النزاعات ومعالجتها، بالتعاون مع الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة التابعة لوزارة الوثام الاجتماعي والسلم والمصالحة
- تنظيم ٨ دورات لتدريب المدربين لفائدة أعضاء ٣٢ لجنة بلدية معنية بالمصالحة من أجل تعزيز قدراتهم على النهوض بالتلاحم الاجتماعي والحد من النزاعات المحلية داخل القبائل وفيما بينها
- تنظيم حملة واحدة للتوعية في باماكو من أجل زيادة مشاركة الشباب والنساء من منظمات المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات وتسويتها
- تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى المؤسسات التدريبية التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية وإلى بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية لضمان إدراج وتعميم المسائل المتعلقة بحماية المدنيين في دوراتها التدريبية، مع التركيز على المسائل الجنسانية
- تنظيم ٦ أنشطة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في الحكومة المحلية في غاو وميناكا وموبتي وتمبكتو/تاوديني وكيدال، بمن فيهم المستشارون الخاصون للمحافظين المعنيون بالمصالحة ونزع السلاح التسريح وإعادة الإدماج والمديريات الإقليمية لوزارة شؤون المرأة، سعياً إلى تعزيز وعي هذه الجهات فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني في مسائل حماية المدنيين وتحفيز إدماجه في ما تتخذه من إجراءات
- توفير ٥٥٠٠ يوم من أيام الدورات المشتركة بين الأمم المتحدة وقوات الأمن المالية، لا سيما في شمال ووسط مالي (دورتان لكل وحدة شرطة مشكلة لما مجموعه ١١ وحدة شرطة مشكلة لمدة ٥ أيام على مدى ٥٠ أسبوعاً)
- تسيير ١٠٠٠ دورية بعيدة المدى من قبل أفراد شرطة الأمم المتحدة (قيام كل وحدة من مجموع ١١ وحدة شرطة مشكلة بدورتين بعيدتي المدى على مدى ٥٠ أسبوعاً)

- توعية ٢٠٠٠ امرأة وفتاة في مناطق النزاع بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وبجهود منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتوفير خدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية وخدمات الرعاية والدعم ذات الصلة
- تنظيم حملتي توعية لإذكاء الوعي بجهود مكافحة الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة المكتسب في صفوف الأشخاص المصابين بهذا الفيروس والفئات السكانية الرئيسية في مناطق النزاع
- تنظيم حملتين إعلاميتين لدعم الأمن والاستقرار وحماية المدنيين، تشملان ٢٠ دورة توعية مجتمعية، وما لا يقل عن ٥ إحاطات إعلامية، و ١٠ منتجات متعددة الوسائط، و ٥٠ منتجاً إذاعياً وتغطية إعلامية لأنشطة البعثة في المناطق المعنية من أجل تعزيز الأنشطة الإعلامية، بما في ذلك من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية ولا سيما في المنطقة الوسطى للإسهام فيما تبذره البعثة من جهود لحماية المدنيين
- التواصل مع المجتمعات المحلية والحوار المباشر والتفاعل المباشر من أجل تعزيز قدرات مرفق البث الإذاعي (الاستوديو) في المنطقة الوسطى للإسهام فيما تبذره البعثة من جهود لحماية المدنيين
- تنظيم ٣ حلقات عمل لدعم شرطة مالي في تصميم وحدات دراسية عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وإدراجها في المناهج الدراسية للأكاديمية الشرطة الوطنية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٣-١ عدد المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تم تحديدهم والتحقق من هويتهم وتحديد مواصفاتهم وتسجيلهم ببطاقات التسريح (٢٠١٧/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٣٠٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٧٠٠٠)	٢-٣ نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها
٢-٣-٢ زيادة عدد المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة، بمن فيهم النساء، الذين يستفيدون من مشاريع قصيرة الأجل لإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً (٢٠١٧/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٣٠٠٠؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٧٠٠٠)	
٢-٣-٣ عدد المستفيدين المباشرين من برامج الحد من العنف المجتمعي (الشباب المعرضون للخطر والنساء والمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة والأشخاص المرتبطون بالمقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية) (٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٠٦٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٢٠٠٠٠؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٢٠٠٠٠ مستفيد مباشر)	

#### النواتج

- توفير مواد غذائية وغير غذائية والدعم الطبي في معسكرات التجميع وغيرها من المواقع المحددة سلفاً لعدد يصل إلى ٧٠٠٠ من مقاتلي الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق
- تحديد ما يصل إلى ٧٠٠٠ من المقاتلين السابقين والتحقق من هويتهم وتحديد مواصفاتهم وتسجيلهم وتوعيتهم في مجالات التحقيق النفسي والاجتماعي والمصالحة الوطنية واستفادتهم من أنشطة التوجيه في معسكرات التجميع وغيرها من المواقع المحددة سلفاً
- توفير خدمات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لما يصل إلى ٧٠٠٠ مقاتل سابق
- تنظيم ٥ حلقات عمل لبناء القدرات في مجال الدعوة وتقديم المشورة التقنية للمؤسسات الوطنية فيما يتصل بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- تنظيم ٥ حلقات عمل لبناء القدرات من أجل تمكين المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والقادة المجتمعيون، في مجال الدعوة إلى تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تنفيذ ٣٠ مشروعاً من مشاريع الحد من العنف المجتمعي تستهدف ما يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ مستفيد مباشر من الشباب المعرضين للخطر والنساء والمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة والأشخاص المرتبطين بمقاتلين سابقين وأفراد المجتمعات المحلية
- تنظيم ٨ حلقات عمل لتوعية المجتمعات المحلية المضيفة فيما يتعلق بعودة المقاتلين السابقين إلى المجتمعات المحلية أو وجودهم فيها
- تنظيم ٤ حلقات عمل لبناء قدرات الجهات الشريكة المنفذة المعنية بالحد من العنف المجتمعي وإعادة الإدماج المجتمعي وغيرها من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في المناطق
- إجراء ٨ زيارات إلى ٨ مواقع تجميع (زيارة واحدة لكل موقع) من أجل التحقق من إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والدعوة إلى ذلك، ومن أجل إدماج المنظور الجنساني والتوعية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وتدريب أعضاء الحركات المسلحة على حماية الأطفال وحقوقهم، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- بث ٢٤ برنامجاً إذاعياً جديداً يتعلق بالمسائل المتصلة بتجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم وبمشاريع الحد من العنف المجتمعي

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- ٢-٤-٢ ١-٤-٢ قيام الحكومة بتنفيذ استراتيجية تتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وسياسة وطنية للحدود، واستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والعنف المتطرف (٢٠١٧/٢٠١٨: وضع استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: اعتماد استراتيجية واحدة لإصلاح قطاع الأمن، وسياسة وطنية واحدة للحدود، واستراتيجية وطنية واحدة لمكافحة الإرهاب والعنف المتطرف؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: تنفيذ استراتيجية واحدة لإصلاح قطاع الأمن، وسياسة وطنية واحدة للحدود، واستراتيجية وطنية واحدة لمكافحة الإرهاب والعنف المتطرف)
- ٢-٤-٢ ٢-٤-٢ صياغة واعتماد خطة عمل لاستراتيجية قطاع الأمن واستراتيجيتين تكميليتين (الحدود والدفاع) (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: وضع خطة عمل واحدة واستراتيجيتين تكميليتين؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: اعتماد خطة عمل واستراتيجيتين تكميليتين)
- ٢-٤-٢ ٣-٤-٢ زيادة النسبة المئوية للنساء العاملات في صفوف قوات الدفاع والأمن المالية (الشرطة: ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٤ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٨ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٢٥ في المائة؛ الدرك: ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٧ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٩ في المائة؛ الحرس الوطني: ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦,٥ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٩ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٩,٥ في المائة؛ القوات المسلحة: ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٩,٥ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٠ في المائة)

٢-٤-٤ استفادة كل من الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ولواء التحقيقات المتخصصة التابع لها من البنى التحتية والمعدات وجهود بناء القدرات (٢٠١٧/٢٠١٨: تدريب ٧٥ في المائة من الضباط فيما يتعلق بالإطار القانوني، والانتهاه من إعادة تأهيل غرف الاحتجاز؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: تدريب ١٠٠ في المائة من الضباط فيما يتعلق بالإطار القانوني ومهارات التحقيق، وتزويد اللواء بمعدات التحقيقات الجنائية، والشروع في تشييد المباني أو ترميمها لإيواء مكاتب إقليمية فرعية في موبتي وغاو وتمبكتو؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: توفير التوجيه لنسبة ١٠٠ في المائة من الموظفين و/أو تدريبهم في مجال التحقيقات الجنائية والمتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم المعقدة، وتجهيز المكاتب الإقليمية الفرعية في الوسط والشمال بالبنى التحتية والمعدات)

## النواتج

- تقديم المساعدة التقنية بشأن تفعيل الوحدة القضائية المتخصصة ولواء التحقيقات التابع لها في بامكو ودعم هذا التفعيل، سعياً إلى مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة والمزعزعة للاستقرار من خلال توفير البنى التحتية والمعدات، وتقديم المشورة بشأن مشاريع القوانين والأنظمة، وكذلك تنظيم أنشطة شهرية للتوجيه وبناء القدرات لفائدة ٥٠ من المحققين و ١٠ من القضاة بهدف تحسين قدراتهم في مجالات إدارة القضايا والتحليل الجنائي والتحقيقات الاستباقية
- تقديم المساعدة التقنية بشأن إنشاء وتفعيل ثلاثة مكاتب إقليمية تابعة للوحدة القضائية المتخصصة ولواء التحقيقات التابع لها في غاو وموبتي وتمبكتو وتقديم الدعم بهذا الصدد من خلال توفير البنى التحتية والمعدات، إلى جانب تنظيم أنشطة للتوجيه وبناء القدرات استفاد منها محققون ومدعون عامون التحقوا بمناصبهم حديثاً، بهدف تحسين جمع الأدلة وإجراء التحقيقات الاستباقية
- تقديم المساعدة التقنية، من خلال أنشطة توعية فصلية، بهدف تحسين التعاون بين قوات الدفاع والأمن المالية والوحدة القضائية المتخصصة فيما يتعلق بجمع الأدلة ونقلها من ساحة المعركة، إلى جانب أنشطة الدعم والدعوة من أجل وضع جهود التعاون في إطار رسمي
- تقديم الدعم التقني لتنفيذ السياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب وخطة العمل ذات الصلة
- توعية ٢٥٠٠ فرد من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية ومعاليمهم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع العنف الجنسي، وتوفير فرص الحصول على العلاج وخدمات الرعاية والدعم
- تنظيم دورات تدريبية تقنية وعملية لما مجموعه ٦٨٠٠ طالب في قوات الأمن المالية بشأن وحدات نموذجية شتى تتناول، في جملة أمور أخرى، مهارات الشرطة العامة والخفارة المجتمعية ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والأخلاقيات وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية
- تقديم الدعم التقني والمشورة إلى مدارس وأكاديميات قوات الدفاع والأمن المالية من أجل تيسير إدماج مراعاة المنظور الجنساني في المناهج الدراسية والبرامج التدريبية
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين و ١٠ اجتماعات استشارية مع المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن ومفوضيته دعماً لعملية إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم اجتماعات للتنسيق الدولي مرة كل شهرين بشأن إصلاح قطاع الأمن بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوفد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي والأقسام الفنية التابعة للبعثة المتكاملة (تنظيم ٦ اجتماعات بشأن إصلاح قطاع الأمن لتيسير تنسيق المساعدة الدولية المختصة لإصلاح قطاع الأمن)

- إجراء ١٢ زيارة مراقبة إلى كل من المفتشية العامة لخدمات الدفاع والقوات المسلحة والمفتشية العامة لخدمات الأمن والحماية المدنية، وحلقة عمل تدريبية واحدة للبرلمانيين والمساعدين البرلمانيين، وثلاث حلقات عمل مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات الشباب بشأن الحكم الديمقراطي والرقابة على قوات الدفاع والأمن المالية
- تنظيم حلقة عمل واحدة لبناء قدرات ١٠٠ من النساء في صفوف قوات الدفاع والأمن المالية وحلقتي عمل لتوعية منظمات المجتمع المدني بشأن إصلاح قطاع الأمن على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل زيادة الوعي بالمنظور الجنساني وتعميم مراعاته في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للدفاع والأمن
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين بشأن مكافحة/منع التطرف العنيف لموظفي وزارة الشؤون الدينية والعبادات، وكذلك تنظيم حلقتي عمل لتوعية منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات الشباب والقادة الدينيين والعاملون في وسائط الإعلام، من أجل دعم تنفيذ السياسة الوطنية لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
- تنظيم ٥ حلقات عمل ومنتدبين لفائدة أفراد دوريات الحدود والمديرية الوطنية لأمن الحدود والمديرية الوطنية المعنية بالمياه والغابات والبيئة من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود، والاستراتيجية القطاعية لأمن الحدود وسياسات مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإجراء ٣ زيارات ميدانية في المنطقة الوسطى

#### العوامل الخارجية

إن انعدام الإرادة لدى الأطراف الموقعة على اتفاق السلام ووجود جماعات مسلحة غير ممثلة وما تقوم به تلك الجماعات من أنشطة كلها عوامل يمكن أن تعطل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وغير ذلك من أحكام اتفاق السلام. ولا يمكن تحقيق الأهداف إلا إذا أدى الشركاء المنفذون والمتعاقدون ما هو مطلوب منهم وفقاً للمعايير، وإذا كانت الهياكل الوطنية تعمل بكامل طاقتها، وإذا توفر الدعم المالي واللوجستي الكافي لتنفيذ عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك مشاريع الحد من العنف المجتمعي ومشاريع إعادة الإدماج المجتمعي. وقد يؤثر أيضاً أي تغيير في ولاية عملية بارخان وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية على الأنشطة المقررة. وقد يكون لعدم إحراز تقدم في عملية إصلاح قوات الدفاع والأمن المالية وتطوير قدراتها، وفي عملية إنشاء وحدات إضافية مؤهلة للعمل من أجل نشرها في شمال ووسط مالي تأثير أيضاً في تنفيذ هذا العنصر



خامسا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و/ع - أ ع م	مد-٢ - ١	ف-٥ - ٤	ف-٣ - ٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	-	١	٨	١٠	٢	٢١	١٧	٨	٤٦
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع الفرعي - الموظفون المدنيون</b>									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	١	٥	٢١	٢٤	٥	٥٦	٩١	١٣	١٦٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	١	٥	٢١	٢٥	٥	٥٧	٩١	١٣	١٦١
صافي التغيير	-	-	-	١	-	١	-	-	١
<b>المجموع (أولا - خامسا)</b>									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٩/٢٠١٨								
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢٠/٢٠١٩								
صافي التغيير	١								

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

### شعبة الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة برتبة ف-٣)

٧٣ - إن شعبة الشؤون المدنية، بقوامها المدني المأذون به حالياً وهو ٧٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١ و ٤ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ٥ ف-٣ و ٨ ف-٢ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ٧ وظائف فنية وطنية و ٤٠ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) تؤدي دوراً أساسياً في الاضطلاع بالمهام ذات الأولوية في ولاية البعثة، بما في ذلك دعم تنفيذ اتفاق السلام وبسط سلطة الدولة في وسط البلد. وتعمل شعبة الشؤون المدنية مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والمجتمع المدني من أجل منع نشوب النزاعات المحلية وتحويلها ومعالجتها، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل استعادة سلطة الدولة وبسطها بصورة فعالة على الصعيد المحلي. وفي جهودها الرامية إلى التصدي للنزاعات المحلية ودعم جهود الحد من التوترات القبلية، تسهم الشعبة أيضاً في حماية المدنيين عن طريق العمل مع المجتمعات المحلية والسلطات على تعزيز المشاركة المجتمعية وآليات الحماية، بما في ذلك من خلال توفير خدمات المصالحة والوساطة ودعم حل النزاعات المحلية. وتدعم الشعبة أيضاً الأنشطة الرامية إلى تعزيز المشاركة المحلية للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات الشباب. وتواقي شعبة الشؤون المدنية العناصر الأخرى للبعثة بما تتلقاه من معلومات متعلقة بحماية المدنيين من مختلف الجهات الفاعلة. ومن خلال إنشاء وتعهد العلاقات مع الجهات صاحبة المصلحة في المجتمعات المحلية، تستطلع شعبة الشؤون المدنية تصورات المجتمعات المحلية بشأن عملية السلام والأمن في مالي وتسهم بوجهات نظرها في المسائل المطروحة داخل البعثة. ومن خلال مختلف أنشطتها واتصالاتها على الصعيد المجتمعي، لا تعمل الشعبة على تحويل النزاعات فحسب، بل تنسج أيضاً علاقات مع السكان وتعزز وعيهم بالبعثة وبعملها. وغالباً ما تكون الشعبة أول نقطة اتصال للسكان مع البعثة وتحويل الأفراد إلى الشعبة المناسبة للرد على استفساراتهم. وعند العمل مع المجتمعات المحلية، تعتمد شعبة الشؤون المدنية نهجاً شاملاً يستهدف طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، ولا سيما من خلال كفالة مشاركة النساء والشباب.

وبالإضافة إلى وجود شعبة الشؤون المدنية في المكاتب الإقليمية في كيدال وغاو وميناكا وتمبكتو وموبتي، فهي تنشر أيضاً موظفيها، من فئة مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي، في دويتزا وغوندام وأنسونغو وتيساليت وأغيلهوك، حيث يعدّ أولئك المساعدون الموظفين الفنيين الوحيدين في تلك المواقع. ويؤدي مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي دوراً رئيسياً في تواصل البعثة مع المجتمعات المحلية ويساهمون في حماية المدنيين، بسبل منها التعاون مع القوة والشرطة. وفي إطار مكتب البعثة المنشأ حديثاً في ميناكا، يُقترح تعزيز شعبة الشؤون المدنية عن طريق إنشاء وظيفة واحدة يشغلها موظف الشؤون المدنية برتبة ف-3 يتولى رئاسة فريق الشؤون المدنية بعين المكان. وسيتولى موظف الشؤون المدنية في ميناكا الإشراف على الفريق وتوجيهه، وسيكون مسؤولاً عن الإشراف العام على أنشطة شعبة الشؤون المدنية في المنطقة، التي ستتركز بوجه خاص على خفض التوترات وأعمال العنف القبليّة في بيئة شديدة التقلب وفي المنطقة الحساسة الواقعة على الحدود مع النيجر والتي تتميز بمسائل من قبيل أنشطة الترحال الرعوي وأعمال العنف بين مختلف المجموعات العرقية. وإن وجود فريق صغير للشؤون المدنية في ميناكا أمر لا غنى عنه لكفالة تمكّن الشعبة من الاضطلاع بمهامها ذات الأولوية الصادر بها تكليف دعماً للتلاحم الاجتماعي وحماية المدنيين واستعادة سلطة الدولة. وبما أن حكومة مالي أنشأت منطقة ميناكا حديثاً، يجب أن يكون لشعبة الشؤون المدنية هناك وجود بالقدر الكافي الذي يكفل لها دعم السلطات المؤقتة التي نُشرت حديثاً والمسؤولين المنتخبين، فضلاً عن الفريق الإقليمي لدعم المصالحة المنشأ حديثاً في ميناكا، تحت إشراف وزارة الوثام الاجتماعي والسلم والمصالحة الوطنية.

٧٤ - وتعزز شعبة الشؤون المدنية، من خلال وجود محدود وكاف في الميدان، تحسّين قدرتها على الاضطلاع بولايتها ودعم التلاحم الاجتماعي وحماية المدنيين واستعادة سلطة الدولة في منطقة ميناكا. وسيتولى شاغل الوظيفة مهام رئيس الفريق، وسيشرف على أداء الموظفين العاملين تحت مسؤوليته ويراقبه، كما سيقوم بتصميم وتنسيق مشاريع وأنشطة الشؤون المدنية الممولة من الأنشطة البرنامجية، بما في ذلك البرامج المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الأخرى عند الاقتضاء، وذلك سعياً إلى تحقيق الأهداف العامة للشعبة. وسيعمل رئيس الفريق على وضع استراتيجيات محلية من أجل تعزيز التعاون الفعال بين شعبة الشؤون المدنية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بهدف تعزيز امتلاك زمام عملية السلام على الصعيد المحلي، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون بين السلطات والجهات الفاعلة على صعيدي المجتمع والمجتمعات المحلية. وسيتولى أيضاً إدارة ما يقدم من دعم في مجال الشؤون المدنية للجهات الفاعلة المحلية من أجل وضع استراتيجيات وعمليات ترمي إلى إدارة النزاعات وتسويتها والدعوة إلى حماية الفئات المستبعدة و/أو المهتدة وتمكينها في ظل الاحترام الكامل للقانون الإنساني والقانون الدولي، بما في ذلك آليات تبادل المعلومات والتصدي للأزمات وحماية المدنيين عند الاقتضاء. وسيعمل رئيس الفريق أيضاً على ضمان قدرة شعبة الشؤون المدنية على تقديم دعم مستق وملائم للحوار والتعاون بين السلطات والجهات الفاعلة على صعيدي المجتمع والمجتمعات المحلية، وسيشجع على إنشاء هيكل المساءلة والشفافية في منطقة ميناكا. وسيكون بمقدور البعثة تعزيز قدرات السلطات المحلية على النحو المناسب، بما في ذلك الهيئات الإقليمية والمحلية المنتخبة حديثاً، ومن ثم دعم ظهور كفاءات إقليمية دائمة وإشراك المواطنين. وسيكون لدى البعثة القدرة على التواصل مع النظراء الحكوميين بهدف دعم وضع مقترحات لسياسات وتشريعات وطنية تهدف إلى تعزيز التكامل بين نظام العدالة الرسمي والآليات التقليدية لتسوية المنازعات وتحقيق العدالة بغية المضي قدماً بعملية السلام.

### العنصر ٣: تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة

٧٥ - على النحو المبين في الإطار أدناه، ووفقاً للمهام ذات الأولوية الصادرة بها تكليف من مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ستقوم البعثة بدعم السلطات المالية في تنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالعدالة والمصالحة، بما يشمل تأمين الأداء الفعال لآليات العدالة الانتقالية، من قبيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وستواصل البعثة مساعدة السلطات المالية ومنظمات المجتمع المدني في جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء مالي وتنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ستساعد البعثة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال تعزيز تفاعلها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وستواصل البعثة إحالة حالات انتهاك حقوق الإنسان الموثقة، بما في ذلك ضد النساء والأطفال، إلى السلطات المختصة في الدولة، وستقدم المشورة التقنية اللازمة إلى الكيانات ذات الصلة، بما في ذلك السلطة القضائية، من أجل كفالة اتخاذ التدابير العلاجية المناسبة، ودعم هيئات الرقابة الداخلية لقوات الدفاع والأمن المالية بهدف كفالة مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وستدعم البعثة أيضاً تنفيذ نظام فعال لحماية الضحايا والشهود والموظفين القضائيين.

٧٦ - وستواصل البعثة رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق في تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني (بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسدية ضد الأطفال وما يتصل بذلك من آليات الرصد والإبلاغ)، في سياق مكافحة الإرهاب بقيادة القوى الوطنية والإقليمية والدولية. وستواصل البعثة تقديم تقارير منتظمة وعلنية إلى مجلس الأمن بشأن هذه التجاوزات والانتهاكات.

٧٧ - وستواصل البعثة، في إطار الدعم الذي تقدمه لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية، بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد، تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بشكل منهجي لضمان إخضاع أي دعم مقدّم للقوات غير التابعة للأمم المتحدة لتقييم للمخاطر من منظور حقوق الإنسان وكفالة متابعة تنفيذ التدابير التخفيفية الموصى بها. وينطبق ذلك أيضاً على الدعم المقدم إلى المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

٧٨ - وستواصل البعثة إعطاء الأولوية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما يشمل حقوق الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، من خلال جملة أمور منها الرصد والإبلاغ والدعوة. وستواصل البعثة رصد حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح وغير ذلك من الانتهاكات الأخرى لحقوق النساء والأطفال والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة. وستسهم البعثة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بوسائل منها الحفاظ على آليات الرصد والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وبالانتهاكات الجسدية ضد الأطفال. وستحافظ البعثة على الحوار المنتظم مع القوات المسلحة الوطنية والجماعات المسلحة من خلال الاجتماعات والبعثات الميدانية وأنشطة التوعية، لدعوتها للائتمثال إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والوفاء بالتزاماتها وخطط عملها الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسدية ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً، فضلاً عن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له. وستقدم البعثة الدعم التقني والتدريب

وبناء القدرات إلى قوات الدفاع والأمن المالية لتمكين من منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحقيق فيه والتصدي له على النحو الملائم.

٧٩ - وستواصل البعثة المتكاملة دعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والحقوق والحريات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تقديم المساعدة إلى منظمات المجتمع المدني من خلال بناء القدرات المتعلقة بالرصد والإبلاغ والدعوة، بحيث تؤدي دوراً فعالاً في تعزيز الحقوق والحريات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة الفئات الضعيفة من الشباب عن طريق توفير التدريب المهني ودورات توعية ببرامج حقوق الإنسان والديمقراطية.

## الإنجاز المتوقع

## مؤشرات الإنجاز

- ١-٣ اعتماد الآليات والمبادرات وتعزيزها لزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بيئة ما بعد النزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
- ١-٣-١ تقديم تقرير دوري واحد من الدولة إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١)
- ١-٣-٢ زيادة عدد التحقيقات/الإجراءات التأديبية التي تباشرها السلطات الحكومية بشأن ادعاءات التجاوزات والانتهاكات التي تحيلها البعثة، بما في ذلك حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٠)
- ١-٣-٣ اعتماد تشريعات وطنية واتخاذ مبادرات إقليمية لتدعيم آليات ومبادرات النظام الوطني لحماية الطفل (٢٠١٧/٢٠١٨: لا يوجد؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: صياغة مشروع قانون وطني واعتماد استراتيجيتين على الأقل؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: إقرار البرلمان للقانون الوطني وتنفيذ استراتيجيتين على الأقل)
- ١-٣-٤ زيادة عدد التدابير التي تتخذها الجماعات المسلحة للتصدي للانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفرادها ومنعها (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٠)
- ١-٣-٥ تنفيذ خطط العمل الموقعة من قبل الجماعات المسلحة الموقعة (تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة) من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له (٢٠١٧/٢٠١٨: توقيع خطة عمل واحدة من جانب تنسيقية الحركات الأزوادية؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: توقيع خطة عمل واحدة من جانب الائتلاف؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: تنفيذ خطتي العمل) و (٢٠١٧/٢٠١٨: وضع خطتي عمل دون تنفيذ أي منهما؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: وضع خطتي تنفيذ وتنفيذ خطة واحدة فقط بنسبة ٢٠ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: توقيع خطتي تنفيذ وتنفيذ اثنتين بنسبة ٥٠ في المائة)
- ١-٣-٦ زيادة معارف الموظفين الحكوميين في مجال حقوق الإنسان من خلال تدريب تقدمه البعثة (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٥ دورة تدريبية)

٣-١-٧ التقييم والمتابعة المنتظمين للتدابير التخفيفية لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في حالات تقديم الدعم للقوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة التي تدعمها البعثة. (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٠٠ في المائة)

## النواتج

- إسداء المشورة عن طريق عقد ٣ دورات توعية وتوظيف خبير دولي لمساعدة سلطات مالي في إعداد وصياغة تقرير دوري وتقديمه إلى هيئات المعاهدات المعنية بهدف تعزيز تواصل سلطات مالي مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (أي: الهيئات المنشأة بموجب معاهدات)
- تنظيم مهام أسبوعية تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك مهام الرصد وإجراء التحقيقات، وإجراء زيارات منتظمة لمرافق الاحتجاز وزيارات تقييم لجميع المشاريع التي تدعم القوات غير التابعة للأمم المتحدة، ورصد تنفيذ التدابير التخفيفية الموصى بها لتلك المشاريع بغية تعزيز رصد امتثال سلطات مالي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقديم المشورة التقنية إلى وزارة العدل ووزارة الدفاع عن طريق الإحالة المنتظمة لحالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسدية لحقوق الطفل، في إطار الآلية المشتركة التي أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ومن خلال تعيين خبير لاستعراض الإطار القانوني لآليات الرقابة الداخلية إزاء معايير حقوق الإنسان
- تنظيم حلقة دراسية واحدة لمدة أسبوع، بالتعاون مع السلطات القضائية في مالي والمعهد الدولي لحقوق الإنسان، بشأن القانون الجنائي الدولي، بغية تبادل الخبرات في مجال حماية حقوق الإنسان، لفائدة ٥٠ من كبار القضاة والمسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المدني
- تنظيم ثلاث حلقات تدريبية عن معايير حقوق الإنسان لزيادة تعميم مراعاة حقوق الإنسان في آليات الرقابة لقوات الدفاع والأمن المالية
- تنظيم ست دورات توعية للنظرء الوطنيين، بما في ذلك الجماعات المسلحة الموقّعة، بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- تقديم المشورة التقنية في مجال تعميم المنظور الجنساني في مجال حقوق الإنسان إلى سلسلة الإجراءات الجنائية (الشرطة والقضاء والسجون) في باماكو وتمبكتو وغانو وموبتي وميناكا وكيدال
- القيام بأنشطة الدعوة وبناء القدرات والدعم التقني لتشجيع تعزيز الإطار الوطني لحماية الطفل عن طريق تنظيم حلقات عمل في باماكو مع الحكومة (١)، والبرلمان الوطني (١)، والسلطات القضائية (١)، وشبكة الشباب للدفاع عن حقوق الطفل (١)، و ٤ حلقات عمل إقليمية مع أصحاب المصلحة المحليين
- المتابعة مع أطراف النزاع من أجل التفاوض والتماس الالتزامات لوضع خطط عمل محددة زمنياً لوقف ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسدية الست ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة من خلال عقد حلقتي عمل مع الجماعات المسلحة الموقّعة؛ وعقد أربعة اجتماعات للفريق العامل التقني المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة وتنسيقية الحركات الأزوادية؛ وتنظيم خمس دورات تدريب إقليمية
- ثلاثة مشاريع سريعة الأثر تدعم عمل مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك رابطات الشباب، في مجال منع الانتهاكات الجسدية ضد الأطفال والتصدي لها

- تنظيم ١٢ حلقة عمل (٥ للمؤسسات الوطنية؛ و ٥ لرابطات ضحايا العنف الجنساني، وأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وتنسيقية الحركات الأروادية، والائتلاف؛ و ٢ لمساعدة السلطات الوطنية في تعبئة الموارد) بغية الدعوة وتقديم المساعدة التقنية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك إدراج التعويضات للضحايا في عملية المصالحة
- تنظيم ثماني دورات توعية للمجتمعات المحلية في أربع مناطق لتعزيز قدرتها على الإنذار المبكر وآلياتها فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
- القيام بخمس زيارات ميدانية لدعم تنسيقية الحركات الأروادية والائتلاف في تنفيذ خطط العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتنظيم خمس جلسات حوار لأفراد قوات الدفاع والأمن المالية من أجل زيادة قدرتهم على منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له
- تأمين التغطية الإعلامية لأنشطة وحلقات عمل البعثة، وتقديم الدعم في مجال التوعية لتنظيم أيام حقوق الإنسان الرئيسية مثل يوم حقوق الطفل، وحملة الستة عشر يوماً من النشاط المناهضة للعنف الجنساني، واليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، واليوم الدولي للمرأة، من خلال ٥٠ إنتاجاً إذاعياً وخمسة إنتاجات إعلامية، وما لا يقل عن إحاطتين صحفيتين مكرستين

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- |  |   |
|--|---|
| ٢-٣ تحسين قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والفئات السكانية الضعيفة في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان  | ١-٢-٣ إنتاج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتقرير سنوي واحد (٢٠١٧/٢٠١٨ : لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٩ : لا ينطبق؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩ : ١) |
| ٢-٢-٣ إطلاق خطة استراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢٠-٢٠١٨)   | (٢٠١٨/٢٠١٧ : لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨ : لا ينطبق؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩ : ١)   |
| ٣-٢-٣ تنظيم منظمات المجتمع المدني في شبكة منظمة وإصدار بيانات مشتركة مخصصة بشأن قضايا حقوق الإنسان (٢٠١٧/٢٠١٨ : لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨ : لا ينطبق؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩ : إنشاء الشبكة وإصدار بيان واحد) |   |
| ٤-٢-٣ عدد الفئات الضعيفة من الشباب والشابات الذين أمموا تدريباً مهنياً ودورات توعية بحقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة (٢٠١٧/٢٠١٨ : لا يوجد؛ ٢٠١٩/٢٠١٨ : لا يوجد؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩ : ١٢٠)       |   |
| ٥-٢-٣ التنفيذ التدريجي للقوانين الوطنية بشأن العنف الجنساني (٢٠١٧/٢٠١٨ : لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨ : وضع الصيغة النهائية لمشروع القانون؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩ : اعتماد القانون وتطبيقه)                     |   |

## النواتج

- تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الاضطلاع بولايتها من خلال المشاركة في الاجتماعات التقنية وتنظيم دورتين تدريبيتين تستهدفان أعضاء اللجنة وموظفيها
- تعزيز قدرة المجتمع المدني على تعزيز المساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب البعثة من خلال تقديم ست دورات توعية وست دورات تدريبية تستهدف منظمات المجتمع المدني

- تعزيز الفرص الاقتصادية لـ ٢٥٠ من الشباب والشبان الضعفاء المعرضين لخطر التجنيد من جانب الجماعات المتطرفة من خلال تنفيذ البعثة وشركائها لبرامج تجمع بين التدريب المهني والتوعية بحقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة
- تنظيم ٣ حلقات عمل للوزراء والبرلمانيين الرئيسيين لدعم صياغة القانون المتعلق بالعنف الجنساني واعتماده
- توفير خط اتصال مباشر بشأن العنف الجنسي والجنساني ووضع إجراءات تشغيل موحدة للتصدي بالشكل المناسب للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات/العنف الجنسي

مؤشرات الإنجاز	الإنجاز المتوقع
٣-٣-١ عدد البعثات التي تقودها الأفرقة المتنقلة التابعة للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة لجمع إفادات الشهود والضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال. ٢٠١٧/٢٠١٨: لا يوجد؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: تفعيل ستة أفرقة متنقلة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٣٠ فريق)	٣-٣ عمل آلية العدالة الانتقالية في مالي وإجراءاتها وفقا لمعايير حقوق الإنسان
٣-٣-٢ زيادة عدد إفادات الشهود التي تتلقاها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ١٠.٠٠٠؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٣.٠٠٠)	
٣-٣-٣ زيادة عدد الحالات التي تحقق فيها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٣٠)	
٣-٣-٤ عدد الضحايا الذين شاركوا في جلسات الاستماع العلنية للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٤٨)	
٣-٣-٥ زيادة النسبة المئوية للنساء العاملات في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٧ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٣٥ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٤٠ في المائة)	

#### النواتج

- دعم تنفيذ ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بما يتفق مع المعايير الدولية ويتكامل مع النظام القضائي الوطني وآليات التحقيقات الأخرى من خلال التوجيه التقني وست دورات تدريبية تنظم لأعضاء اللجنة وموظفيها
- تحسن في إمكانية وصول ومشاركة الضحايا ومنظمات المجتمع المدني في عملية العدالة الانتقالية، بما في ذلك لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، من خلال عقد ستة أنشطة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني بغية تشجيعها على المشاركة في العملية ورصدها، لزيادة عدد الإفادات ومشاركة الضحايا في جلسات الاستماع العلنية
- تقديم المشورة التقنية إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بشأن أنشطتها في باماكو وفي الميدان فيما يتعلق بالشواغل الجنسانية، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني

#### العوامل الخارجية

يمكن لاستمرار تدهور الحالة الأمنية وتواصل الهجمات غير المتكافئة في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي أن يؤدي إلى إعاقة تنفيذ الأنشطة المقررة. ويمكن أن يؤثر عزوف أطراف اتفاق السلام عن التواصل والحوار على مجموعة الأهداف المحددة

## الموارد البشرية: العنصر ٣، تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة

الموظفون الدوليون									الموظفون المدنيون
و أ ع م	أ ع م	٢-مد	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٣-ف	٢-ف	
أ ع م	أ ع م	٢-مد	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٣-ف	٢-ف	الموظفون متطوعو الأمم المتحدة <sup>(أ)</sup>
وحدة حماية المدنيين									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
									الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
									صافي التغير
وحدة حماية الطفل									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
									الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
									صافي التغير
الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
									الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
									صافي التغير
شعبة حقوق الإنسان									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
									الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
									صافي التغير
مكتب مستشارة شؤون حماية المرأة									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
									الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
									صافي التغير
المجموع									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
									الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
									صافي التغير

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

## العنصر ٤: إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي

٨٠ - على النحو المبين في الإطار أدناه، ووفقاً للمهام ذات الأولوية الصادرة بها تكليف من مجلس الأمن على النحو المبين في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ستواصل البعثة دعم تنفيذ الأحكام الأساسية في اتفاق السلام، مع التركيز على دعم أداء سلطة الدولة لعملها وإعادة بسطها، بما في ذلك السلطات المؤقتة على صعيد الأقاليم والدوائر والبلديات، بالتعاون الوثيق مع وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية. وسيتحقق ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية واللوجستية، ولا سيما من خلال بناء القدرات والأنشطة الاستشارية، مع التركيز بوجه خاص على المناطق المنشأة حديثاً مثل ميناكا وأشد المناطق تضرراً من الأخطار التي تهدد حماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة تطوير القدرات التقنية والإدارية المستدامة للسلطات المحلية والإقليمية بهدف تحقيق الحوكمة الشاملة للجميع وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان في الأجل المتوسط. ولهذا الغرض، سيتم تصميم وتنفيذ المزيد من أنشطة الإنعاش بالتعاون الوثيق مع السلطات الإقليمية ووكالات التنمية الإقليمية وبالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة البعثة على تصميم استجابتها على نحو أفضل بما يتناسب مع السياق المتطور على أرض الواقع وتعزيز إسهامها في تيسير مبادرات ظاهرة للعيان ومتسقة على نطاق الأمم المتحدة في شمال ووسط مالي.

٨١ - وسينصب التركيز بوجه خاص على التعاون مع السلطات في تعزيز إقامة العدالة الجنائية على مستوى سلسلة النظام الجنائي كلها. وبغية بناء الثقة السكان، ستواصل البعثة تعزيز القدرات الأساسية لنظام العدالة في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك في مجال العدالة الجنائية والمنازعات التي تحفز النزاع؛ وعقد دورات تدريبية وتوجيهية للموظفين الوطنيين في النيابة العامة والقضاء والإصلاحات؛ وتقديم الدعم عن طريق المشاريع السريعة الأثر؛ وتعبئة فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة الدولية لدعم مؤسسات العدالة والسجون في جميع أنحاء مالي. وستواصل البعثة دعم الإصلاح الشامل للعدالة في مالي. وتمشيا مع اتفاق السلام، ستواصل البعثة دعمها لتطوير التكامل بين نظام العدالة الرسمي وآليات العدالة التقليدية لتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، بينما يتم بسط سلطة الدولة وتعزيز سيادة القانون، بسبل منها التخفيف من حدة العنف بين المجتمعات المحلية. وعلى وجه التحديد، ستشجع البعثة السلطات في مالي على نشر المدعين العامين والقضاة وموظفي شؤون الإصلاحات الوطنيين في وسط وشمال مالي، والحرص على إتاحة مؤسسات العدالة لجميع شرائح السكان. وستواصل البعثة تقديم الدعم إلى آليات ذات قيادة وطنية مثل إطار تنسيق سلسلة العدالة الجنائية وعمليات التفتيش القضائي في شمال مالي، وهما عنصران من العناصر الحاسمة لتعزيز سيادة القانون بصورة مستدامة.

٨٢ - وستواصل البعثة السعي إلى مواصلة التدخلات المدعومة من خلال الآليات المالية الثلاثة (المشاريع السريعة الأثر، والصندوق الاستئماني للسلام والأمن في مالي، السلام وصندوق بناء السلام) مع الأولويات الرئيسية المحددة من خلال الإطار الاستراتيجي المتكامل، بما يتماشى مع إطار حكومة مالي الاستراتيجي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترتين ٢٠١٥-٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢٤. وعلاوة على ذلك، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، وتمشيا مع الخطة الانتقالية المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي المتكامل، سيسمح تعزيز التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري بالنقل التدريجي للمسؤوليات من البعثة إلى أعضاء

فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات التي تكون فيها للفريق القطري ميزة نسبية وحيث تسمح له الظروف السائدة بالاضطلاع بدور أكبر في الإسهام في تحقيق الأهداف المشتركة ذات الأولوية. ومن خلال المشاركة المستمرة في المحافل التي تضم شركاء مالي في المجالين التقني والمالي، ستقوم البعثة بدور تنسيقي ومحوري في النهوض بترتيب أولويات الجهود واتساقها بين الحكومة الوطنية والسلطات الإقليمية والجهات المانحة على الصعيد الثنائي ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

مؤشرات الإنجاز	الإنجاز المتوقع
٤-١-١ عدد المسؤولين الحكوميين العائدين إلى مراكز عملهم، على مستوى الأقاليم والدوائر والمقاطعات، في المنطقتين الوسطى والشمالية (من أصل ما مجموعه ١٩٥ وظيفة: ٢٠١٧/٢٠١٨: تم شغل ٣٢ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٤٠ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٥٥ في المائة)	٤-١-١ إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وتقديم الخدمات بطريقة لامركزية في وسط وشمال مالي
٤-١-٢ عدد الاستراتيجيات المتكاملة لتحقيق الاستقرار الإقليمي المعتمدة من خلال المجالس الإقليمية العاملة (٢٠١٧/٢٠١٨: ١؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٤؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٦)	
٤-١-٣ عدد ما يُنفذ من المشاريع المتعلقة بفوائد السلام، بما في ذلك بناء الثقة تجاه البعثة والمهام المنوطة بها، والوثام الاجتماعي وتسوية النزاعات التي تنشأ بين الطوائف وضمن الطائفة الواحدة، ومؤسسات الأمن وسيادة القانون، وتفعيل سلطات الدولة وتحقيق فعاليتها، ودعم عملية السلام (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥٠؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ١٥٠؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٥٠)	

#### النواتج

- عقد دورة تدريبية واحدة للمحافظين ونوابهم ورؤساء البلديات ورؤساء الوزارات التنفيذية الإقليمية، وممثلي الحكومة المحليين، والمديرين المؤقتين لبناء قدراتهم في مجال المصالحة والحكم المحلي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة
- عقد ٥ تدريبات تطبيقية للسلطات المؤقتة والجماعات المنتسبة إليها في المحافظات على السياسات العامة، بما يشمل الاشتراء العمومي وإيرادات ونفقات السلطات المحلية، وتجهيز الميزانية المحلية، والتقاضي الإداري
- عقد ٦ حلقات عمل في غاو وميناكا وتاودينيت وكيدال وتمبكتو وموبي لدعم قدرات المسؤولين العائدين بشأن الهيكلة الإقليمية والإدارة العامة
- تقديم المشورة التقنية من خلال عقد اجتماعات فضلية مع وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية بهدف استعراض التقدم المحرز في مجال استعادة بسط سلطة الدولة في شمال ووسط مالي، واستعراض الوثائق الاستراتيجية الأساسية المتعلقة بأطر التنمية المحلية
- تنفيذ وتنسيق نحو ١١٠ مشاريع سريعة الأثر بتمويل من البعثة لدعم بناء ثقة السكان المحليين في مجالي التدريب وبناء القدرات، وذلك تمثيلاً مع أولويات وخطط البلد الإقليمية والوطنية والإطار الاستراتيجي المتكامل
- توفير المساعي الحميدة وإسداء المشورة الاستراتيجية من خلال عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع السلطات الوطنية والإقليمية وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين والمجتمع المدني من أجل تنفيذ المشاريع المتعلقة بفوائد السلام التي تتماشى مع الاستراتيجيات الإقليمية الست لتحقيق الاستقرار وفعالية المعونة، بما في ذلك تحديد الفرص للمبادرات المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتشاور مع السلطات الوطنية، مع أخذ حساسية النزاع والشواغل الجنسانية في الاعتبار

- إنشاء ٢٠ فريق عامل مع الحكومة والشركاء الإنمائيين والإنسانيين للعمل على تنفيذ العناصر الاجتماعية والاقتصادية لاتفاق السلام، لأغراض منها تيسير وضع الخرائط المشتركة من خلال لجنة إعادة تأهيل مناطق ما بعد النزاع، فضلا عن تقييم الاحتياجات والبعثات في شمال ووسط مالي، تضم الشركاء التقنيين والماليين، عند الاقتضاء، لإجراء استعراض مشترك لاحتياجات الإنعاش والتنمية في شمال ووسط مالي من أجل ضمان اتساق فهم أوجه التأزر البرنامجي وتعزيزها
- تعبئة التمويل لأجل الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي، تمشيا مع الإطار الاستراتيجي المتكامل ومن خلال التواصل المنتظم مع الجهات المانحة لمواصلة دعم تنفيذ اتفاق السلام، وإعادة بسط سلطة الدولة، وتوطيد السلام المستدام والتماسك الاجتماعي من خلال أنشطة تحقيق الاستقرار المتعددة الأبعاد
- تقديم الدعم عن طريق عقد ٦ حلقات عمل لبناء القدرات من أجل تطوير وتعديل خطط تحقيق الاستقرار الإقليمي في ميناكا وتاوديني وكيدال وغاو ومبكتو وموبيتي بشكل شامل ومنسق من جانب المؤسسات التقنية الحكومية في تلك المناطق، مع مراعاة حساسية النزاع والشواغل الجنسانية
- تنظيم ٨ مناسبات للتوعية من أجل دعم استراتيجية البعثة في الوسط والشمال، وما لا يقل عن ٤ إنتاجات إعلامية لزيادة الوعي بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، مثل السلطات الوطنية والإقليمية، والشركاء التقنيين والماليين، والسكان المحليين والمجتمعات المحلية بشأن المشاريع المدعومة من البعثة في مجال تحقيق الاستقرار والإنعاش في وسط وشمال مالي، و ٥٣ إنتاجا إذاعيا، وإحاطتان إعلاميتان مخصصتان

## الإنتاج المتوقع

## مؤشرات الإنجاز

- ٢-٤-٢ تعزيز مؤسسات العدالة التي جرى إصلاحها لتكون قادرة على تقديم خدمات العدالة الأساسية، وضمان سيادة القانون، وإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- ٢-٤-١ قيام وزارة العدل بتنفيذ استراتيجية وطنية لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمثيل القانوني (٢٠١٧/٢٠١٨: لم تصغ أي استراتيجية؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: صياغة الاستراتيجية؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: تنفيذ الاستراتيجية)
- ٢-٤-٢ إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح نظام العدالة (٢٠١٧/٢٠١٨: تنفيذ كامل الأنشطة الداعمة لبرنامج الطوارئ؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: تنفيذ جميع الأنشطة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: تنفيذ ٣٣ في المائة من الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المتابعة لبرنامج الطوارئ)
- ٢-٤-٣ وضع إطار بشأن دور الممارسات القضائية التقليدية (نظام القاضي) والعلاقة بينها وبين نظام العدالة الرسمي (٢٠١٧/٢٠١٨: وضع الإطار)؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: اعتماد الإطار التشريعي؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: تنفيذ الإطار)
- ٢-٤-٤ رفع الوعي بالحقوق الأساسية والالتزامات القانونية بموجب نظام العدالة الرسمي وسهولة توافر النصوص القانونية الدولية والوطنية (٢٠١٧/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: عرض ٨٠ نصا قانونيا وطنيا على الموقع الشبكي العام لوزارة العدل؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: عرض ٨٠ نصا قانونيا وطنيا حاليا و ١٠٠ في المائة من النصوص القانونية الجديدة على الموقع الشبكي العام لوزارة العدل)

## النواتج

- تقديم المشورة والدعم التقني لوزارة العدل من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح نظام العدالة

- تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء لمكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الخطيرة والمزعزعة للاستقرار، بما في ذلك عن طريق تنظيم ٣ حلقات عمل، بالاشتراك مع شرطة الأمم المتحدة، للتوعية بمكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك بالنسبة للمواطنين الشهود وفيما يتعلق بعمل الوحدة الوطنية لتجهيز البيانات المالية والمكتب المركزي لمكافحة المخدرات
- تقديم الدعم التقني لآليات العدالة التقليدية، بما في ذلك تنفيذ إطار تشريعي لمواءمة أدوار نظم العدالة التقليدية والرسمية، وتنظيم أنشطة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة التقليدية، وتقديم الدعم من أجل تفعيل وظيفة الجهات الفاعلة في مجال العدالة التقليدية، وتنظيم أنشطة للتوعية وبناء القدرات في باماكو وفي المناطق (١٢ دورة توعية، و ٥ دورات تدريبية، و ٤ حلقات عمل، و ٤ رحلات دراسية أقاليمية) للنظر في الحكوميين والجهات الفاعلة التقليدية والرسمية والمجتمع المدني فيما يتعلق بأدوار نظم العدالة التقليدية والرسمية
- تنظيم دورات استشارية للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين القضائيين/موظفي المحاكم بشأن المعايير والتقنيات وأفضل الممارسات الوطنية والدولية في مجال العدالة الجنائية، في باماكو والمنطقتين الشمالية والوسطى
- تقديم ٦ دورات تدريبية لدعم مركز تدريب موظفي السجون وتطبيق المنهاج التدريبي لموظفي الإصلاحات والسجون، بما في ذلك القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وقواعد معاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات
- توفير الدعم للمحامين في تقديم المساعدة القانونية المجانية، بما في ذلك اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة مشروع الاستراتيجية المتعلقة بتقديم الخدمات القانونية المجانية
- تنظيم ١٠ مناسبات وبرامج إذاعية عامة لإذكاء الوعي، تشمل مناقشات ومقابلات مع الجهات الفاعلة المعنية بشأن القوانين الوطنية والمعايير الدولية المنطبقة في مجال العدالة
- تنظيم حلقة عمل واحدة لمناقشة توصيات وإصدارها بشأن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام محاكم مالي من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧، ورصد ما يُقدَّر بـ ١٠ قضايا جنائية تتعلق بجرائم خطيرة

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- ٣-٤ تعزيز السلطة القضائية ووجودها في وسط وشمال مالي
- ١-٣-٤ إحراز تقدم في تعزيز الأمن في السجون التي يُحتجز فيها المتهمون و/أو المدانون من الإرهابيين والجناة المتورطين في الجريمة المنظمة، عن طريق تحسين تدابير الأمن المادي وزيادة قدرات ووعي السلطات الوطنية والمحلية وموظفي السجون (٢٠١٧/٢٠١٨: تعزيز أمن سجن واحد لحمايته من الحوادث الأمنية الداخلية والخارجية؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: تعزيز أمن سجنين؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: تعزيز أمن ٤ سجون في الوسط والشمال)
- ٢-٣-٤ إحراز تقدم في توفير الأمن للمحاكم وموظفي المحاكم (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: اعتماد سياسة وطنية بشأن حماية المحاكم وموظفيها والتنفيذ التدريجي للتدابير الأمنية في الشمال والوسط؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: تنفيذ التدابير الأمنية في ٥ محاكم في الشمال والوسط)
- ٣-٣-٤ عمل المحاكم في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وفي مقاطعات موبتي بكامل قدرتها التشغيلية (فتح المباني وحضور الموظفين وتجهيز القضايا) (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠ محاكم؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٣؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٥)

٤-٣-٤ استمرار عمل السجون بكامل قدرتها التشغيلية (فتح المباني، وحضور الموظفين والسجناء) في مناطق غاوا وتمبكتو وكيدال وفي مقاطعات موبتي (٢٠١٧/٢٠١٨: ٦ سجون؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٣؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٥)

## النواتج

- تقديم الدعم لتوفير الأمن في المحاكم والسجون، بسبل منها تقديم المشورة والدعم التقني والمادي (نظم الإنذار والمراقبة بالفيديو)، وبناء القدرات والتوعية، للسلطات الوطنية والمحلية وموظفي السجون، ولا سيما فيما يتعلق باحتجاز المتهمين والمدانين من الإرهابيين والجناة المتورطين في ارتكاب الجريمة المنظمة
- تعزيز الإطار التنسيقي للجهات المعنية بالعدالة الجنائية في مناطق غاوا وموبتي وتمبكتو، بسبل منها تقديم المشورة والدعم التقني
- تقديم الدعم إلى وزارة العدل والجهات الفاعلة في مجال العدالة والمؤسسات الإصلاحية من أجل التفعيل الكامل لـ ١٥ محكمة و ١٥ سحنا، عن طريق تقديم المشورة والدعوة والخبرة التقنية وبناء القدرات (بما في ذلك تنظيم ١٠ دورات تدريبية لرفع القدرة على تخزين وتحليل إحصاءات السجناء و ٥ اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية للجهات الفاعلة في نظام العدالة)
- تقديم الدعم التقني والمشورة إلى وزارة العدل والجهات المعنية بتنسيق إطار العدالة الجنائية في باماكو وفي مناطق غاوا وموبتي وتمبكتو، من خلال عقد دورتين للتوعية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني المزمع تطبيقه في مجالات مسؤولياتها، وبشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح نظام العدالة

## العوامل الخارجية

الخلافات بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، وانعدام الأمن، ووجود الجماعات المسلحة غير المتمثلة وأنشطتها. والافتقار إلى التمويل من موارد خارجة عن الميزانية

## الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي

الفئة	المجموع
أولا - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	١٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠	١٩
صافي التغيير	-

## الموظفون الدوليون

ثانيا - الموظفون المدنيون	أ ع م مد-١	ف-٤	ف-٢	الخدمية	المجموع	الموظفون متطوعو الأمم المتحدة <sup>(١)</sup>	المجموع
مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر	-	١١	-	٢	١٤	٢٢	٤٤
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	١	١١	-	٢	١٤	٢٢	٤٤

الموظفون الدوليون									
ثانياً - الموظفون المدنيون	أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة المجموع	الموظفون متطوعو الأمم المتحدة <sup>(أ)</sup>	المجموع		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	-	١	١١	-	٢	١٤	٢٢	٨	٤٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم العدالة وشؤون السجن									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	-	١	٩	٧	١	١٨	١٢	٨	٣٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	-	١	٩	٧	١	١٨	١٢	٨	٣٨
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	-	٢	٢٠	٧	٣	٣٢	٣٤	١٦	٨٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	-	٢	٢٠	٧	٣	٣٢	٣٤	١٦	٨٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع (أولاً وثانياً)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

### العنصر ٥: توفير الدعم

٨٣ - يُكلف عنصر توفير الدعم بتقديم خدمات تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية لدعم تنفيذ ولاية البعثة عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات وتحقيق مكاسب في الكفاءة. وستقدّم خدمات لوجستية وتنظيمية وإدارية وتقنية بفعالية وكفاءة لما مجموعه ١٥ ٢٠٩ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ١ ٩٤١ من الموظفين المدنيين دعماً لتنفيذ الولاية. وتشمل هذه الخدمات إدارة شؤون الموظفين وإنشاء مرافق للمكاتب والإقامة وصيانتها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل الجوي والبري، والخدمات الطبية، وإدارة الممتلكات، وخدمات المعسكرات، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وخدمات الأمن، إضافة إلى إدارة الصناديق الاستثنائية الخاصة بالبعثة.

٨٤ - وستقوم البعثة، حيثما أمكن، بإدارة مواردها وعملياتها على نحو يتيح بناء القدرات الوطنية على نحو مستدام، بسبل منها توفير برنامج تدريب وتمكين مكثف للموظفين الوطنيين. كما ستسعى البعثة إلى اقتناء مشترياتها محلياً لتشجيع نمو القطاع الخاص المحلي وحفز سوق العمل، حيثما كان ذلك ممكناً.

٨٥ - ومن أجل تحسين قابلية المقارنة والمساءلة بشأن تقديم هذه الخدمات، عزّز العنصر إطار الميزنة القائمة على النتائج الخاص به للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- ١-٥-١-١-٥ النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (٢٠١٧/٢٠١٨: ٧٥ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٩٠ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٩٠ في المائة)
- ١-٥-٢-١-٥ متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة المأذون بها (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٧,٥ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٧,٤ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٣ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٥ في المائة  $\pm$  ٣ في المائة)
- ١-٥-٣-١-٥ متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٥ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٣٦ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٣٠ في المائة)
- ١-٥-٤-١-٥ متوسط عدد الأيام التي يستغرقها الاستقدام من قائمة المرشحين المقبولين إلى تاريخ الاختيار فيما يخص المرشحين الدوليين (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٩:  $\geq$  ٤٥ يوم عمل منذ تاريخ إغلاق باب الترشح للوظيفة الشاغرة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠:  $\geq$  ٤٥ يوماً تقويمياً من تاريخ نشر إعلانات الوظائف من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة مد-١ ووظائف الخدمة الميدانية)
- ١-٥-٥-١-٥ متوسط عدد أيام العمل التي يستغرقها التعيين في وظائف معينة، من تاريخ إغلاق باب الترشح للوظيفة الشاغرة حتى الاختيار فيما يخص المرشحين الدوليين (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٩:  $\geq$  ١٣٠ يوم عمل من تاريخ إغلاق باب الترشح للوظيفة الشاغرة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠:  $\geq$  ١٣٠ يوماً تقويمياً من تاريخ نشر إعلانات الوظائف من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة مد-١ ووظائف الخدمة الميدانية)
- ١-٥-٦-١-٥ الدرجة الإجمالية في سجل أداء الإدارة البيئية للإدارة (٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٧؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٠٠)
- ١-٥-٧-١-٥ النسبة المئوية لجميع مشاكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم حلها ضمن الأهداف المحددة للمشاكل المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الأهمية (٢٠١٧/٢٠١٨: ٩١,٨ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩:  $\leq$  ٨٥ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩:  $\leq$  ٩٥ في المائة)
- ١-٥-٨-١-٥ الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٠٠ في المائة)
- ١-٥-٩-١-٥ الدرجة الإجمالية المسجلة في الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته الإدارة استناداً إلى ٢٠ مؤشراً رئيسياً للأداء (٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٨٨؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٨٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠:  $\leq$  ١٨٠٠)
- ١-٥-١٠-١-٥ الانحراف عن خطة الطلب من حيث الكميات المخطط لشرائها والشراء في الموعد المحدد (٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٩:  $\geq$  ٢٠ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩:  $\geq$  ٢٠ في المائة)
- ١-٥-١١-١-٥ النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة تستوفي المعايير في ٣٠ حزيران/يونيه، تماشياً مع مذكرة التفاهم (٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٢ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٠٠ في المائة)

١٢-١-٥ امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بإيصال حصص الإعاشة وجودتها وإدارة مخزونها (٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٨,١ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠١٨:  $\leq ٩٥$  في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩:  $\leq ٩٥$  في المائة)

## النواتج

## تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة، تمثيلاً مع استراتيجية الإدارة في مجال البيئة الخاصة بالبعثات الميدانية
- دعم تنفيذ استراتيجية ومخطط الإدارة في مجال إدارة سلسلة الإمداد
- تنفيذ هياكل الإقامة الموحدة الخاصة بالبعثة

## خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة ما مجموعه ٧٠ طائرة (٧ طائرات ثابتة الجناحين، و ٢٩ طائرة ذات أجنحة دوارة، و ٦ منصات استخبارات ومراقبة واستطلاع مأهولة، و ٢٨ منظومة جوية مسيرة)
- توفير ما مجموعه ٤٨٨ ١٩ ساعة طيران مقررة (تشمل ١١ ٥٩٦ ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و ٧ ٨٩٢ ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لجميع الخدمات التي تشمل الركاب، والبضائع، والدوريات، والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين، والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لـ ٧٠ طائرة و ١٧ مطاراً وموقعاً لهبوط الطائرات

## خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

- تقديم خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة لميزانية قدرها ١ ١٤٩,٨ مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة

## خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية إلى قوام مأذون به من الموظفين المدنيين يصل إلى ١ ٩٢٢ فرد كحد أقصى (٨١٩ موظفاً دولياً و ٩٠٤ موظفين وطنيين وموظفين يشغلان وظيفتين مؤقتتين و ١٩٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل تجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تماشياً مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية في البعثة إلى ٣ ٨٥٢ موظفاً مدنياً ودعم تقديم تدريب خارج البعثة لما عدده ٢٠٤ من الموظفين المدنيين
- تقديم الدعم لتجهيز ٣ ٩٦٦ طلب سفر داخل منطقة البعثة و ١٩٨ طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و ٣٢٠ طلب سفر لأغراض تتعلق بتدريب الموظفين المدنيين

## خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والتوصيل لما مجموعه ١٩ موقعا تابعا للبعثة (باستثناء ٦ مواقع صغيرة في باماكو) في ١٣ موقعا
- تنفيذ ١٣ مشروعا من مشاريع التشييد والتجديد والتعديل

- تشغيل وصيانة ٣٢٥ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة في ١٢ موقعا ومحولين كهربائيين في موقعين و ٢٦ لوجا/محطة للطاقة الشمسية، بالإضافة إلى خدمات الإمداد بالكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين
- تشغيل وصيانة مرافق لإمدادات المياه ومعالجتها مملوكة للأمم المتحدة تتألف من ٣٧ بئرا/بئرا أنبوبيا و ٢٤ محطة لمعالجة المياه وتنقيتها في ١٣ موقعا
- توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في ١٣ موقعا
- توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات وغسل الملابس في ١٣ موقعا وتوفير خدمات المطاعم في ٦ مواقع

### خدمات إدارة الوقود

- إدارة إمداد وتخزين ٤٩,٧ مليون لتر من الوقود، منها ٩٥٣ ٥٥٦ ١٣ لترا للعمليات الجوية، و ٢٧٠ ٦٢٥ ١٠ لترا للنقل البري، و ١٦٢ ٥٥٤ ٢٥ لترا للمولدات الكهربائية والمرافق الأخرى، والزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع ومرافق التخزين في ١٣ موقعا

### خدمات المعلومات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا الاتصالات

- توفير ٣٠٣١ جهازاً لاسلكياً محمولاً، و ٨٨٧ جهازاً لاسلكياً متنقلاً للمركبات، و ٣٢٧ جهازاً لاسلكياً للمحطات القاعدية، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة بما
- تشغيل وصيانة ١١ محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي (FM) و ٨ مرافق للإنتاج الإذاعي
- تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك ٤٠ وحدة طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و ٢٨ مقسما هاتفيا، و ٧٣ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وكذلك توفير خطط لخدمات الهواتف الساتلية والمحمولة
- توفير ودعم ٢٦٨٠ جهازاً حاسوبياً و ٤٣٦ طابعة لقوام متوسطه ٨٠٣ ٢ من المستخدمين النهائيين المدنيين والنظاميين، إضافة إلى ٥٥٥ جهازاً حاسوبياً و ٣٢ طابعة لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات، فضلا عن خدمات مشتركة أخرى
- دعم وصيانة ٧٥ شبكة محلية وشبكة واسعة النطاق في ١٨ موقعا
- تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي ١,٢ مليون كيلومتر مربع، وصيانة الطبقات الطبوغرافية والمواضعية، وإعداد ٤٠٠٠ خريطة

### الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (٥ عيادات من المستوى الأول)، وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (٣٧ عيادة من المستوى الأول في ١١ موقعا، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني في ٣ مواقع)، بالإضافة إلى تعهد الترتيبات التعاقدية مع مستشفيات/عيادتين من المستوى الثاني في باماكو ونيامي، ومرفق واحد للحد من الضرر لديه قدرات جراحية في موبتي
- تعهد ترتيبات الإجلاء الطبي إلى ٣ مرافق طبية (مرفق من المستوى الثالث واثنان من المستوى الرابع) في ٣ مواقع خارج منطقة البعثة في داكار والقاهرة ونيروبي

### خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم لعمليات التخطيط والتزود من أجل شراء بضائع و سلع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ ٩٩,٦ مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة للبعثة
- استلام ما يصل إلى ٢٣ ٠٠٠ طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقا داخل منطقة البعثة

- أداء مهام الإدارة والمحاسبة والإبلاغ في ما يتصل بالممتلكات والمنشآت والمعدات، والمخزونات المالية وغير المالية، وكذلك المعدات الواقعة دون الحد الأدنى والبالغة كلفتها الأصلية الإجمالية ٥٧٢,٠ مليون دولار، تماشياً مع السلطة المفوضة

### خدمات الأفراد النظاميين

- توفير خدمات تركز الأفراد النظاميين وتناوبهم وإعادة تمهيم إلى الوطن لقوة يصل قوامها المأذون به إلى ١٥ ٢٠٩ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٤٠ مراقباً عسكرياً و ٤٨٦ من ضباط الأركان العسكرية و ١٢ ٧٦٣ من أفراد الوحدات و ٣٥٠ شرطياً من شرطة الأمم المتحدة و ١ ٥٧٠ شرطياً من وحدات الشرطة المشكّلة) فضلاً عن ١٩ من الأفراد المقدمين من الحكومات
- التفطيش والتحقق والإبلاغ فيما يتصل بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبالتقيّد بالاكْتفاء الذاتي بالنسبة لـ ٥١ وحدة عسكرية ووحدة شرطة مشكّلة في ١٣ موقعا
- توريد وتخزين حصص الإعاشة والإعاشة الميدانية والمياه لقوام متوسطه ١٣ ٨٢٤ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة
- دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه ٨٧٦ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ١٩ من الأفراد المقدمين من الحكومات
- تقديم الدعم لتجهيز ٦٣٨ طلب سفر داخل منطقة البعثة و ٥٢ طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و ٢ ٧٩٤ طلب سفر لأغراض تتعلق بالتدريب

### خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة ٩٩٦ مركبة مملوكة للأمم المتحدة (٤٣٠ مركبة ركاب خفيفة، و ١٧٢ مركبة للأغراض الخاصة، و ١١ سيارة إسعاف (منها ٣ سيارات مصفحة) و ١٢ ناقلة أفراد مصفحة و ١٧٠ مركبة مصفحة، وكذلك ٢٠١ مركبة أخرى من المركبات المتخصصة والمقطورات وملحقات المركبات)، و ٣ ٩١٨ مركبة مملوكة للوحدات، و ٧ ورش ومرافق تصليح للمعدات المملوكة للأمم المتحدة، فضلاً عن توفير وسائل النقل وخدمات النقل المكوكي

### خدمات الأمن

- توفير خدمات الأمن بواسطة نظام اتصالات في حالات الطوارئ على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة، التي تشمل ١٦ موقعاً
- توفير الحماية اللصيقة على مدار الساعة لثلاثة من كبار موظفي البعثة وجميع الزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى
- تقييم/إعادة تقييم المخاطر الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك إجراء مسح لأماكن الإقامة في باماكو
- تنظيم ما مجموعه ٣١١ دورة إعلامية بشأن التوعية الأمنية وخطط الطوارئ تطل جميع أفراد البعثة، وتقديم ٣٠ إحاطة أمنية للزوار والوفود
- تنظيم ٤٥ دورة تدريبية لجميع الموظفين الجدد بشأن مُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية
- إجراء تحقيقات أمنية في ما نسبته ١٠٠ في المائة من الحالات التي تنطوي على أحداث وحوادث مبلغ عنها من مختلف المكاتب/الموظفين
- إجراء تقييمات أمنية وتوفير مرافقين لتمكين الموظفين المدنيين في البعثة وفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من تقديم خدماتها وتنفيذ برامجها طوال العام انطلاقاً من أربع من العواصم الإقليمية الرئيسية في جميع المناطق المشمولة بالولاية

### السلوك والانضباط

- تنفيذ الاستراتيجية الثلاثية المحاور المتعلقة بالسلوك والانضباط، وهي تشمل ما يلي:

المنع: التأكد من أن جميع أفراد البعثة، المدنيين والنظاميين، تلقوا تدريباً ودورات لتحديد المعلومات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم فريق السلوك والانضباط بزيارات لتقييم المخاطر إلى جميع المعسكرات ومعسكرات الشرطة والمخيمات المدنية التابعة للبعثة مرتين في السنة لتحديد المخاطر المحتملة أو الفعلية وتحليلها واقتراح حلول من أجل منع سوء السلوك الإنفاذ: إنشاء آلية إبلاغ موثوق بها، ورصد التحقيقات وكفالة التعامل مع جميع الادعاءات المبلغ عنها في الوقت المناسب واتخاذ التدابير المناسبة وفقاً للإجراءات المتبعة

التصحيحية: تماشياً مع سياسة الأمين العام بشأن مساعدة الضحايا، يتأكد فريق السلوك والانضباط من حصول جميع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المساعدة اللازمة ومن اتباع جميع الإجراءات التصحيحية الممكنة

### فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- توعية ما يصل إلى ٧ ٠٠٠ مقاتل سابق بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتقديم خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية وتوفير العلاج والرعاية والدعم
- تنظيم ٢٥ دورة تدريبية تمهيدية للوفاديين الجدد في غضون ٦ أسابيع من قدومهم، و ٥ دورات إلزامية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفائدة ١٠٠ من الموظفين المدنيين في البعثة، و ٣٠ برنامجاً واسع النطاق لتوعية ٧ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، و ٣ دورات تدريبية لتحديد المعلومات لما عدده ٢٠٠ من الأفراد النظاميين، و ٣ دورات تدريبية للتحقيق بواسطة الأقران في ٣ من مواقع البعثة، و ٣ دورات تدريبية بشأن خدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية لما عدده ٦٠ من المستشارين المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية، و ٤ حلقات عمل بشأن العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لما عدده ٨٠ مشرفاً في ذلك المجال
- تنظيم حملة ترويجية فصلية لخدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية في مواقع مختلفة للبعثة، وتعهده ٥ مرافق وظيفية ثابتة لخدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية في البعثة، وتنظيم دورة لبرنامج الأمم المتحدة للرعاية في باماكو؛ وإقامة احتفال باليوم العالمي لمكافحة الإيدز في جميع مواقع البعثة

### العوامل الخارجية

أن تتيح الظروف الأمنية، وبخاصة في وسط وشمال مالي، تنقل الموظفين دون انقطاع وتوزيع الموارد التشغيلية؛ وأن يقوم البائعون والمتعاقدون والموردون بتسليم السلع وتقديم الخدمات وفقاً لشروط العقود المبرمة معهم

### الجدول ٦

### الموارد البشرية: العنصر ٥، الدعم

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	و أ ع م	٢-مد	٥-ف	٣-ف	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
مكتب مدير دعم البعثة	١	٦	٥	٨	٢٠	١١	٢	٣٣	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	-	١	٦	٥	٨	٢٠	٢	٣٣	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	-	١	٦	٥	٨	٢٠	٢	٣٣	
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	

الموظفون الدوليون									الموظفون المدنيون
و أ ع م	أ ع م	٢-مد	٥-ف	٣-ف	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	
<b>العمليات وإدارة الموارد</b>									
-	١	٢٠	٢٠	٢٠	٨٠	١٢١	١٠١	٣٦	٢٥٨
-	١	٢١	٢١	٢٠	٨٠	١٢٢	١٠١	٣٦	٢٥٩
-	-	١	-	-	-	١	-	-	١
-	-	-	-	١	١	٢	-	-	٢
-	-	-	-	١	١	٢	-	-	٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع الفرعي</b>									
-	١	٢٠	٢١	٢١	٨١	١٢٣	١٠١	٣٦	٢٦٠
-	١	٢١	٢١	٢١	٨١	١٢٤	١٠١	٣٦	٢٦١
-	-	١	-	-	-	١	-	-	١
<b>إدارة سلسلة الإمداد</b>									
-	١	١٠	١٠	١٠	٥١	٧٢	١٠٧	٢٤	٢٠٣
-	١	١٠	١٠	١١	٥٥	٧٧	١١٣	٢٦	٢١٦
-	-	-	-	١	٤	٥	٦	٢	١٣
<b>إدارة تقديم الخدمات</b>									
-	١	١٩	٣٣	٣٣	١٣٥	١٨٨	٢٤٥	٢٨	٤٦١
-	١	١٩	٣٤	٣٤	١٣٣	١٨٧	٢٤٥	٣٤	٤٦٦
-	-	-	١	(٢)	(٢)	(١)	-	٦	٥
<b>المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة</b>									
-	٤	٥٥	٦٨	٦٨	٢٧٤	٤٠١	٤٦٤	٩٠	٩٥٥
-	٤	٥٦	٧٠	٧٠	٢٧٦	٤٠٦	٤٧٠	٩٨	٩٧٤
-	-	١	٢	٢	٢	٥	٦	٨	١٩
-	-	-	-	١	١	٢	-	-	٢
-	-	-	-	١	١	٢	-	-	٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع، شعبة دعم البعثة</b>									
-	٤	٥٥	٦٩	٦٩	٢٧٥	٤٠٣	٤٦٤	٩٠	٩٥٧
-	٤	٥٦	٧١	٧١	٢٧٧	٤٠٨	٤٧٠	٩٨	٩٧٦
-	-	١	٢	٢	٢	٥	٦	٨	١٩
<b>قسم الأمن والسلامة</b>									
-	-	٥	١١	١١	١٣٨	١٥٤	١٧٥	-	٣٢٩
-	-	٥	١١	١١	١٣٨	١٥٤	١٧٥	-	٣٢٩
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الموظفون الدوليون								الموظفون المدنيون
و أ ع م مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
٤	٦٠	٨٠	٤١٣	٥٥٧	٦٣٩	٩٠	١٢٨٦	
٤	٦١	٨٢	٤١٥	٥٦٢	٦٤٥	٩٨	١٣٠٥	
-	-	١	٢	٥	٦	٨	١٩	
المجموع								الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
المجموع								الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
المجموع								صافي التغيير

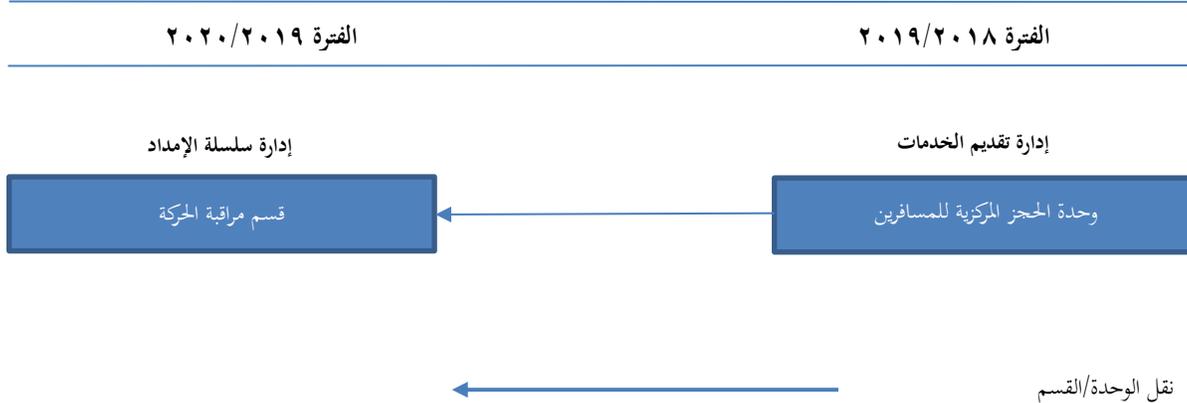
(أ) تشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفون الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمّول من المساعدة المؤقتة العامة، تحت بند تكاليف الموظفون المدنيين.

### شعبة دعم البعثة

٨٦ - في سياق استعراض ملاك الموظفون المدنيين في عام ٢٠١٦، كانت البعثة قد نقلت وحدة الحجز المركزية للمسافرين من قسم مراقبة الحركة المدرج في إطار ركيزة إدارة سلسلة الإمداد إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات نظراً إلى أن طابع الوحدة موجه نحو الخدمات. وبالفعل، نقلت الوحدة إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات وهي مسؤولة مباشرة أمام رئيس إدارة تقديم الخدمات. وتستلزم هذه الوحدة التي يرأسها موظف مراقبة الحركة من فئة الخدمة الميدانية، رقابة وتوجيها إداريين يوميا يتعذر على رئيس إدارة تقديم الخدمات تقديمهما بسبب مقتضيات التعيينات والالتزامات. ولذلك يُقترح نقل وحدة الحجز المركزية للمسافرين إلى قسم مراقبة الحركة المدرج في إطار ركيزة إدارة سلسلة الإمداد. ويبين الشكل أدناه التغييرات المقترحة إجراؤها في المكاتب المدرجة ضمن عنصر الدعم.

### التغييرات المقترحة إجراؤها في المكاتب المدرجة ضمن عنصر الدعم



الموظفون الدوليون: زيادة صافية من ٥ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية من ٦ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية من ٨ وظائف مؤقتة

## العمليات وإدارة الموارد

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

## قسم المالية والميزانية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة برتبة ف-٤)

٨٧ - كما هي الحال في البعثات الميدانية الأخرى، يتوخى الأمين العام أن تستفيد البعثة من التزام إضافي بتطبيق اللامركزية في ممارسة السلطات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتماشياً مع هذه المبادرة الرامية إلى تحسين مواءمة السلطة على الموارد مع المسؤولية عن تنفيذ الولايات، أشار الأمين العام في تقريره عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى أنه، سعياً لضمان أن يواكب انتقال المسؤوليات من المقر إلى البعثات الميدانية تحولاً في القدرات المرتبطة بذلك، تقرّر إلغاء ست وظائف من الفئة الفنية في شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية التابعة لإدارة الدعم الميداني بهدف إعادة إنشائها في عدد من البعثات الكبيرة والمعقدة (A/72/790/Rev.1، الفقرتان ١٧ و ١٧٧). وستتمكّن البعثة، من خلال إضافة وظيفة واحدة برتبة ف-٤ فيها، من جني فوائد تلك الجهود بغية تحسين تمكين البعثات الميدانية والإبقاء على إشرافها على مواردها.

## إدارة تقديم الخدمات

الموظفون الدوليون: نقصان صاف بوظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ وإعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥، ونقلوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: لا تغيير صافياً (إنشاء ٣ وظائف لموظفين فنيين وطنيين ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة ونقل ٤ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية من ٦ وظائف مؤقتة (إنشاء ٧ وظائف مؤقتة للمتطوعين الوطنيين من متطوعي الأمم المتحدة ونقل وظيفة مؤقتة واحدة لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة)

## قسم الخدمات الطبية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣)

٨٨ - يوفر قسم الخدمات الطبية بملاك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً الذي يتألف من ٥٩ وظيفة ومنصبا (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٧ ف-٣، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ٧ موظفين فنيين وطنيين، و ٢٤ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و ١٣ لمتطوعي الأمم المتحدة) الرعاية الطبية النموذجية المعتادة المقدمة في الأمم المتحدة والرعاية الطبية العاجلة، ويقدم خدمات إجلاء المصابين الملائمة وفي الوقت المناسب، ويدعم تلبية الاحتياجات الطبية والإدارية لموظفي البعثة من خلال كفالة توفّر خدمات

العناية الصحية والوقاية، والتنسيق الجيد لعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين داخل منطقة البعثة وخارجها، والتخطيط والإدارة الجيدين لحالات الطوارئ الطبية. وتواجه البعثة، منذ إنشائها، هجمات متكررة ومتعددة ومعقدة يشنها إرهابيون وجماعات مسلحة، إضافة إلى حوادث أمنية كبيرة أخرى في مختلف مناطق عملياتها استهدفت قوافلها ودورياتها ومطاراتها ومعسكراتها. وتؤدي هذه الهجمات والأحداث في كثير من الأحيان إلى سقوط العديد من الضحايا الذين يحتاجون إلى الرعاية في الوقت المناسب إلا أن توفيرها يتسم بالتعقيد من ناحية التخطيط لعمليات الإجلاء الطبي الجوي وتحليلها وتنفيذها. ويشكل ذلك أيضاً التزاماً أساسياً فيما يتعلق بواجب العناية، وهو أحد الشروط القياسية للأمم المتحدة، إضافة إلى أنه يشكل إحدى التوصيات الواردة في تقرير كروز بشأن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وحتى تاريخه، قدم قسم الخدمات الطبية نحو ٢٠٠٠ من هذه الخدمات بدعم من مكتب كبير الأطباء بصورة أساسية. فتوفير الدعم الطبي الجيد والمنقذ للأرواح وللأطراف في الوقت المناسب في هذه البعثة العالية المخاطر أولوية بالغة الأهمية، ولا سيما عند تقديم الرعاية العاجلة وإجلاء المصابين في بلد يوفر الحد الأدنى من الدعم في مجالي الصحة والبنية التحتية، ويتسم بمجال جوي عالي الخطورة يفتقر إلى الرقابة. وعلى الرغم من حصول تحسن ملحوظ جداً في تنفيذ عمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي في البعثة، أبرزت تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية عدداً من الثغرات التي تتعلق بالافتقار إلى ما يكفي من الموظفين القادرين على اتخاذ القرارات ورسم مسارات العمل المناسبة في جميع الأوقات. ولذلك يُقترح تعزيز قدرة وحدة الإجلاء الطبي والتنسيق في حالات الطوارئ التابعة للبعثة عن طريق إنشاء وظيفة طبيب (ف-٣) بما يتيح تلبية الطلب المرتفع على هذه المهمة الحيوية وأداءها بفعالية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة والمعايير الدولية والسياسة الجديدة للأمم المتحدة بشأن إجلاء المصابين في الميدان الصادرة في عام ٢٠١٨. وتحتاج الوحدة إلى توفير تغطية على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع على مدى السنة بكاملها من أجل تنسيق جميع الحوادث الطارئة والاستجابة لها على النحو المناسب. ومنذ إنشاء البعثة، يعمل مكتب كبير الأطباء بدعم من موظف من فئة الخدمة الميدانية، على تنسيق ووضع الاستراتيجية المتعلقة بأداء جميع عمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي ويتولى إعادة المرضى والجرحى إلى الوطن. ويستغرق هذا العمل نسبة ٤٠ في المائة من وقت كبير الأطباء، مما يترك القليل من الوقت للإدارة اليومية لقسم الخدمات الطبية. وسيتولى شاغل هذه الوظيفة تنسيق إجلاء المصابين والإجلاء الطبي وإدارة عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ في الموقع. وسيتولى أيضاً مسؤولية رئاسة وحدة الإجلاء الطبي والتنسيق في حالات الطوارئ، واتخاذ القرارات المنقذة للأطراف في الوقت المناسب لضمان توفر الدعم الطبي، بما يكفل إجلاء المصابين وفقاً للتوصية ١٠-١-٢ المتعلقة بالاستجابة للإجلاء الواردة في تقرير كروز، ويكفل التنسيق السليم وفي الوقت المناسب لعمليات النقل، وتولي الجوانب التقنية، والاتصال مع أطراف مختلفة في البعثة (العمليات الجوية التابع لقسم مراقبة الحركة) ومع الأفرقة الطبية الجوية التابعة للجهات تجارية والتابعة للبلدان المساهمة بقوات لكفالة إجراء عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين والإعادة إلى الوطن في الوقت المناسب وبكفاءة وفعالية. وسيتولى شاغل هذه الوظيفة أيضاً الاتصال بمستشفيات الإحالة وتنسيق عمليات تسليم المرضى وإجراء مزيد من المشاورات معهم وإدارة حالاتهم للحد من الإجازات المرضية الطويلة إضافة إلى رصد جميع النفقات المتعلقة بعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين والإبلاغ عنها.

## قسم النقل

الموظفون الدوليون: لا تغيير صافيا (إعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥)

٨٩ - يتولى قسم النقل، بملاك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً الذي يتألف من ١٠٩ وظائف ثابتة ومؤقتة (١ ف-٤، و ٢٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ لموظفين فنيين وطنيين، و ٧٨ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٥ لمتطوعي الأمم المتحدة)، إدارة أسطول مركبات البعثة ومعداتها المتخصصة، وللقسم مكاتب في باماكو وستة مواقع إقليمية. ويتألف نطاق أنشطة النقل من عمليات اقتناء المركبات وصيانتها من خلال العديد من ورش التصليح التي تشغلها البعثة، ومن إدارة عقود الخدمات المسندة إلى مصادر خارجية. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم القسم اختبارات القيادة إلى جميع فئات أفراد البعثة وخدمات النقل المكوكي على نطاق البعثة، وينظم حملات للتوعية بالسلامة على الطرق والتوعية البيئية، ويرصد تقيّد الموظفين بالتعليمات والتعاميم الإدارية المتعلقة بالقيادة والنقل، ويقدم التدريب إلى موظفي البعثة عند الاقتضاء من أجل قيادة مركبات متخصصة، بما يشمل معدات المناولة الميكانيكية، والآليات الثقيلة، والسيارات المصفحة، والمركبات المحصنة ضد الألغام. والبعثة هي إحدى أكبر عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وأكثرها تعقيداً، فهي تعمل في بلد يتسم بحالة أمنية هشّة وتضاريس وعرة ومناخ قاس وشبكة طرق سيئة في شمال البلد. وتحفظ البعثة، في سياق تنفيذ الولاية المسندة إليها في ظل تلك الظروف بأسطول كبير ومتنوع من المركبات السطحية يشمل مركبات ومعدات للمركبات. وتشكل صلاحية تشغيل الأسطول في بعض الأحيان الضمانة الوحيدة لبقاء أفراد البعثة على قيد الحياة. ولذلك، من الضروري بذل جهود متضافرة من أجل إبقائها في حالة ممتازة من خلال صيانتها بصورة دائمة، وتصليحها، وشراء قطع الغيار بموجب أكثر من ٣٠ عقداً إدارياً ومن العديد من المتعاقدين المحليين. ويعمل قسم النقل حالياً في سبعة مواقع، وهي تشمل مقره في باماكو وورش تصليح المركبات في ستة مواقع أمامية في مناطق مالي (وهي موبتي وغاو وتبكتو وكيدال وميناكا وتيساليت). ويشكل التكوين العملي والجغرافي للأراضي المذكورة تحديات جدية أمام صيانة الأسطول، وتشغيل المعدات، وإدارة شؤون الموظفين، ويستدعي الاستخدام المتكرر للأصول بما يتجاوز مستويات الاستخدام/التحمل الموصى بها. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى كفاءة توفّر ما يكفي من الموظفين التقنيين والموارد اللوجستية في جميع المواقع، بما يضمن توفير الدعم اللوجستي والتقني. وتستلزم إدارة تلك الأنشطة والموارد تمتع كبير موظفي النقل بمهارات إدارية استثنائية، وكفاءة تقنية، ومهارات في إدارة شؤون الأفراد، وخبرة في تحقيق العائدات المثلى للمنظمة، ولذلك تُقترح إعادة تصنيف وظيفة كبير موظفي النقل من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥. وسيعمل شاغل هذه الوظيفة على إنشاء أسطول المركبات وإدارتها وفقاً لسياسات الأمم المتحدة وتوجيهاتها المتبعة، والإشراف على اقتناء أسطول المركبات وتسلمه وتوزيعه وصيانتها واستخدامه والتصرف فيه، وإسداء المشورة بشأن مسائل النقل السطحي التقنية والتشغيلية إلى العنصر العسكري وعنصر الشرطة، والإشراف على إعداد ميزانية النقل السطحي (التي يتجاوز متوسطها ١٨ مليون دولار في السنة)، مما يتطلب فهماً معمقاً للإجراءات ذات الصلة وخبرة تقنية ومسألة فيما يتعلق بالعملية. وسيتولى شاغل هذه الوظيفة أيضاً مسؤولية الإشراف على إعداد عقود مختلفة لنقل السلع والخدمات، والمساهمة في إعداد مشاريع تحظى بدعم من الصندوق الاستئماني دعماً للسلام والأمن في مالي، واقتناء السلع والخدمات ذات الصلة بالنقل. وسيكون كبير موظفي النقل مسؤولاً أمام رئيس إدارة تقسيم الخدمات (مد-١) ويتعاطى مع مختلف المسؤولين في الإدارة العليا، ومنهم مسؤولون في العنصر العسكري

وعنصر الشرطة في البعثة. ويجب النظر في اقتراح إعادة تصنيف وظيفة كبير موظفي النقل في سياق المسؤوليات الأعلى شأنًا التي تقع على عاتقه فيما يتعلق بالعمليات والخدمات اللوجستية وإدارة شؤون الموظفين، والموارد والشؤون المالية، إضافة إلى التحديات الخاصة بالبعثة المتصلة بالضرورات الأمنية، والبيئة العدائية السائدة، وعبء المعدات المفرط المكونة من أكثر من ١٠٠٠ من الأصول وتأدية دور استشاري في مسائل النقل السطحي للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة.

### قسم الهندسة وصيانة المرافق

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف (إنشاء ٣ وظائف لموظفين فنيين وطنيين)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٦ مناصب (إنشاء ٦ وظائف مؤقتة للمتطوعين الوطنيين من متطوعي الأمم المتحدة)

٩٠ - يتولى قسم الهندسة وإدارة المرافق، بملاك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً الذي يتألف من ١٣٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٦ ف-٣، و ٢٩ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٣ لموظفين فنيين وطنيين، و ٧٢ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٦ لمتطوعي الأمم المتحدة) مسؤولية التخطيط والتشييد والإدخال في الخدمة لمرافق البعثة وبنيتها التحتية بما في ذلك المعسكرات، والمكاتب، وأماكن السكن، وأماكن العمل، والبنية التحتية للأمن المادي والدفاع الميداني، ومدارج الطائرات، ومهابط طائرات الهليكوبتر، والبنية التحتية للطرق. ويتولى القسم أيضاً صيانة جميع أماكن العمل التي تتضمن أشغال الإصلاح والتجديد، وتشغيل وصيانة مختلف المعدات، ومنها مكيفات الهواء ومولدات الكهرباء ومنشآت معالجة المياه ومنشآت معالجة المياه المستعملة. وتتطلب خطة العمل البيئية للبعثة الإدارة السليمة لإمدادات المياه، ومرافق لإدارة المياه المستعملة تماشياً مع الاستراتيجية البيئية الخاصة بالبعثات الميدانية التي وضعتها إدارة الدعم العملي ومع السياسات والإجراءات البيئية للأمم المتحدة. وبلوغ انتشار البعثة مرحلة متقدمة، يزداد التركيز على كفاءة تقليص البصمة البيئية للبعثة باتخاذ تدابير مختلفة للتخفيف من الآثار البيئية. وتشكل إدارة الموارد المائية وإدارة المياه المستعملة اثنتين من المجالات التي تستلزم مزيداً من الاهتمام. ولا تملك البعثة القدرة الكافية على تقديم الخدمات في جميع مواقعها من دون انقطاع. ولا يمكن الاضطلاع بفعالية بعبء العمل الحالي المتعلق بالمياه والصرف الصحي باستخدام الموارد البشرية المتاحة. وحُدِّد ذلك النقص في الموظفين في مواقع مختلفة على نطاق البعثة. ولذلك، يُقترح تعزيز قسم الهندسة وصيانة المرافق بإنشاء ثلاث وظائف لمهندسين معاونين في مجالي المياه والمرافق الصحية (موظف فني وطني) على أن يعمل مهندس واحد في كل من غاو وكيدال وتمبكتو، وثلاث وظائف مؤقتة لمهندس مياه ومرافق صحية (من المتطوعين الوطنيين للأمم المتحدة) على أن يعمل مهندس واحد في كل من مينাকা وموبتي وتيساليت. وتتوخى البعثة أن تؤدي هذه الوظائف الست الثابتة والمؤقتة المقترحة إنشاؤها في مجالي المياه والصرف الصحي إلى تعزيز قدرات القسم مع ضمان توفير الخدمات بسلاسة لجميع أفراد البعثة. وتتوقع البعثة أن تتمكن من بناء قدرة المتطوعين الوطنيين للأمم المتحدة في خلال مساهمتهم في عمليات البعثة. وتتوقع البعثة أيضاً أن تتمكن من اجتذاب الموظفين الفنيين الوطنيين الذين يملكون المهارات اللازمة لإدارة المياه الجوفية (الآبار) ومنشآت معالجة المياه المستعملة.

٩١ - وإضافة إلى ذلك، إن القدرة الحالية على تقديم خدمات الصيانة في مجالات الكهرباء ومولدات الكهرباء ومكيفات الهواء غير كافية لأنه يجب على الموظفين المتوفرين السفر من باماكو لتقديم الدعم في

بعض المواقع. وتود البعثة، بانتقالها من مرحلة التشييد إلى مرحلة الصيانة، تعزيز قدرات مواقعها الإقليمية لكي تبلغ هذه الأخيرة مرحلة الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالصيانة. ولذلك، يُقترح تعزيز قسم الهندسة وصيانة المرافق بإنشاء ما يلي: وظيفة مؤقتة لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة يكون مقره تيساليت حيث توجد حالياً وظيفة واحدة لميكانيكي مولدات كهرباء (موظف وطني من فئة الخدمات العامة). وتعتمد البعثة اعتماداً شديداً على مولدات الكهرباء في معظم عملياتها وهي بحاجة إلى الطاقة الكهربائية على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع. وبغية تقديم خدمات موحدة، من الضروري توفير الدعم الاحتياطي لميكانيكي المولدات الحالي ومن الضروري في الوقت نفسه أداء مهام أخرى لصيانة المرافق. وإلى جانب التصليحات المعتادة، هناك متطلبات إلزامي لاستكمال تصليح مولدات الكهرباء بالاستناد إلى عدد ساعات تشغيلها. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لتقني كهرباء (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة) في ميناكا، وهي مركز إقليمي جديد لا يزال العمل جارياً على توسيعه لاستيعاب موظفين مدنيين وأفراد عسكريين إضافيين. ويتعين على البعثة كفاءة توفير ما يكفي من الموظفين لتقديم الخدمات في المعسكر. وستشمل مهام شاغل هذه الوظيفة إجراء التصليحات العادية للمعدات والبنية التحتية الكهربائية، فضلاً عن تركيب جميع أنواع النظم والقطع والمعدات الكهربائية الداخلية المنخفضة الفولطية وخدمتها وتصليحها وصيانتها، بما في ذلك الدارات الكهربائية، ولوحات التوزيع، وأنايب الأسلاك الكهربائية، وتجهيزات الإضاءة، والأدوات الكهربائية، وأجهزة المراقبة، وأجهزة الإنذار بالحرائق، والمحركات والمضخات الكهربائية، وشبكات توزيع الطاقة الكهربائية في المحطات الفرعية، فضلاً عن معدات اللحام وغير ذلك من الأدوات ذات الصلة. وختاماً، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء (متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة) في تمبكتو. فليس لدى البعثة سوى وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة في تمبكتو لصيانة مكيفات الهواء. والمعسكر كبير ويحتوي على أكثر من ١٠٠٠ مكيف هواء. ومع الأخذ في الاعتبار الطقس الحار والحمل بالغبار على مدار السنة، هناك حاجة إلى إجراء أعمال الصيانة والتنظيف بصورة معتادة. ولضمان توفير الخدمات في الوقت المناسب، من المهم أن تتمتع البعثة بالقدرات المقترحة. وسيكون شاغل هذه الوظيفة مسؤولاً عن خدمة وصيانة وتصليح معدات تكييف الهواء التي تشمل مكيفات الهواء التي تركب في النوافذ ومحطات التكييف المركزية، والغلايات وأنظمة دوران الهواء وأجهزة التحكم فيها، وصيانة وتصليح حاويات النقل المبردة ومعدات المطابخ بما يشمل الوحدات العاملة بالطاقة الكهربائية/الديزل ووحدات غرف التخزين المبرد/التجميد.

### وحدة دعم المعيشة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة مؤقتة واحدة (إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة)

٩٢ - تتولى وحدة دعم المعيشة، بملاك موظفيها المدنيين المأذون به حالياً الذي يتألف من ٣٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٧ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٣ لمتطوعي الأمم المتحدة) مسؤولية توفير الخدمات وإدارة العقود لحصص الإعاشة وخدمات توريد الأغذية الجاهزة وجميع أنواع الوقود ومواد التشحيم والسلع العامة وخدمات الإمداد. وتتألف الوحدة من وحدة حصص الإعاشة، ووحدة الوقود، والإمدادات العامة. وبارتداد الأنشطة التشغيلية في ميناكا التي أصبحت الآن مركزاً إقليمياً، يُقترح تعزيز وحدة الوقود في ذلك الموقع عن طريق

إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون القوود (فئة الخدمات العامة الوطنية) ووظيفة مؤقتة واحدة لمساعد لشؤون القوود (فئة متطوعي الأمم المتحدة). وفي الوقت الراهن، لا يوجد في ميناكا أي موظفين لشؤون القوود ويقوم موظفون في غاو بالإشراف على العقود. وبشكل ذلك خطراً على المنظمة لأنه من اللازم القيام برصد متواصل ولا يمكن تحقيق ذلك عن طريق موظفين غير متفرغين. ومن ثم، تحتاج البعثة إلى الوظيفة الثابتة والوظيفة المؤقتة المقترحتين من أجل القيام بالرصد المتواصل لعمليات القوود. وتجدر الإشارة إلى أن ميناكا ستوفر الدعم لقوات إضافية متمركزة في تلك المنطقة.

### وحدة الحجز المركزية للمسافرين

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٤ وظائف (نقل ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة (نقل وظيفة مؤقتة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٩٣ - تقدم وحدة الحجز المركزية للمسافرين، بملاك موظفيها المدنيين الحالي الذي يتألف من سبع وظائف ثابتة ومؤقتة (٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و ١ لمتطوعي الأمم المتحدة) الدعم لأولويات البعثة بإقامة نظام فعال قادر على استخدام جميع أصول النقل الجوي المتاحة لإجراء عمليات الحجز لأفراد البعثة العسكريين وموظفيها المدنيين. وتقوم الوحدة بالتخطيط لتحركات جميع المسافرين داخل منطقة عمليات البعثة وتسييرها، بما في ذلك استقبال المسافرين المنتشرين بصورة استراتيجية ومن خلال ترتيبات مشتركة بين البعثات، وإدارة شؤونهم وانتقالهم في المستقبل. وأجرت البعثة، بمساعدة من شعبة الموظفين الميدانيين، استعراضاً لملاك الموظفين المدنيين في عام ٢٠١٦، استُرشد به في وضع ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأوصى الاستعراض بنقل وحدة الحجز المركزية للمسافرين من قسم مراقبة الحركة المدرج في إطار ركيزة إدارة سلسلة الإمداد إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات لأن طابع الوحدة موجّه نحو الخدمات. ومن ثم، نقلت الوحدة إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات وهي مسؤولة مباشرة أمام رئيس إدارة تقديم الخدمات. ويتولى رئاسة الوحدة موظف لمراقبة الحركة من فئة الخدمة الميدانية، وتستلزم الوحدة رقابة إدارية وتوجيهها بشكل يومي يتعذر على رئيس إدارة تقديم الخدمات توفيرها بسبب مقتضيات التعيينات والالتزامات. ولذلك، يُقترح نقل وحدة الحجز المركزية للمسافرين، بما يشمل وظائفها الثابتة والمؤقتة السبع التي تتألف من وظيفتين لموظف لمراقبة الحركة (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة واحدة لمساعد لمراقبة الحركة (من فئة الخدمة الميدانية)، وأربع وظائف لمساعدين لمراقبة الحركة (وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، ووظيفة مؤقتة واحدة لمساعد لمراقبة الحركة (من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، إلى قسم مراقبة الحركة المدرج في إطار ركيزة إدارة سلسلة الإمداد.

## إدارة سلسلة الإمداد

الموظفون الدوليون: زيادة صافية من ٥ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية من ٦ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية من وظيفتين مؤقتتين

## قسم أداء سلسلة الإمداد

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)

٩٤ - يتولى قسم أداء سلسلة الإمداد بملاك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً الذي يتألف من ٢٠ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٦ من فئة الخدمة الميدانية، و ٩ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و ١ لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة) مسؤولية تحليل أداء عملية سلسلة الإمداد من البداية إلى النهاية فيما يتعلق بإنجاز الولاية الشاملة للبعثة، والإبلاغ عنه. ويتولى القسم أيضاً المسؤولية الرئيسية عن ضمان الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والسياسات والإجراءات الأخرى المتعلقة بإدارة الممتلكات والأصول الثابتة. ويجب أن يكفل القسم الامتثال العملي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المحاسبة والإبلاغ في ما يتعلق بالممتلكات والمعدات والمخزونات. وعلى الرغم من أن القسم مكلف بتقديم تقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لدعم أداء سائر أقسام سلسلة الإمداد، واجهت البعثة صعوبات في إنشاء هذه الوظيفة وفقاً للتوجيهات الشاملة بشأن هياكل دعم البعثة بسبب الافتقار إلى الموظفين والتصنيفات المناسبة للمجموعات الوظيفية الجديدة. وفي ذلك السياق، يُقترح إنشاء وحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال ضمن قسم أداء سلسلة الإمداد. ويُقترح أيضاً إنشاء وظيفة واحدة لموظف تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال (ف-٣)، ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة. ومن خلال إنشاء وحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال مع موظفين مخصصين لها، ستمتكن البعثة من تحسين المساءلة والإدارة للممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المملوكة للأمم المتحدة، وستتمتع، في المقام الأول، بالقدرة على تلبية المتطلبات الواردة في ولايتها والمتزايدة فيما يتعلق بتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال وإدارة أداء سلسلة الإمداد، وهي قدرة اعتبرها مجلس مراجعي الحسابات أساسية في آب/أغسطس ٢٠١٨. ويتمشى ذلك مع سياسات النظام المالي والقواعد المالية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستؤدي هذه الوحدة أيضاً دور وحدة رصد أداء مختلف المؤشرات وتبلغ الإدارة عن أي مجالات تشهد تقصيراً في الأداء وتستدعي الانتباه في الوقت الحقيقي. ولذلك سيؤدي إنشاء هذه الوحدة إلى تحسين إدارة معدات الأمم المتحدة مع تحسين استجابة ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وزيادة مرونتها. وسيشكل إنشاء هذه الوحدة أيضاً جزءاً من الإطار الموصى به لأداء إدارة سلسلة الإمداد. وستجري وحدة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال تحليلاً لطرق أداء العمل المتكاملة لسلسلة الإمداد من البداية إلى النهاية بغية تحديد الأسباب الجذرية للثغرات في الأداء، لكي تتخذ الإدارة إجراءات تصحيحية.

٩٥ - وتكفل وحدة إدارة الممتلكات التابعة لقسم أداء سلسلة الإمداد الامتثال للمحاسبة والإبلاغ بشأن الممارسات المتعلقة بالممتلكات والمعدات والمخزونات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام،

وتشرف على تنفيذ تفويض السلطة في مجال إدارة الممتلكات. وتتألف وحدة إدارة الممتلكات من موظفين لإدارة الممتلكات ومن مساعدين لشؤون المطالبات ومساعدين لشؤون إدارة والممتلكات. ولم يتم إيفاد أي موظف من الموظفين العشرين الحاليين في قسم أداء سلسلة الإمداد إلى مواقع في شمال وغرب مالي. ففي هذا السياق، ستنقل البعثة وظيفة واحدة لموظف إدارة الممتلكات (ف-٣) من باماكو إلى غاو، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (من فئة الخدمة الميدانية) من باماكو إلى تمبكتو، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (من فئة الخدمة الميدانية) من باماكو إلى موبتي، وثلاث وظائف لمساعدين لمراقبة الممتلكات والمخزون (وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) من باماكو إلى تمبكتو وغاو وموبتي، على التوالي. وسيتم نقل موظفين من باماكو إلى مواقع ميدانية إقليمية أخرى القسم من تغطية جميع مواقع البعثة لإجراء عملية التحقق المادي من ممتلكات الأمم المتحدة ومنشأتها ومعداتها ومخزونها وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### قسم إدارة الاقتناء

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)  
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة مؤقتة واحدة (إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٩٦ - يركز الدور الرئيسي والمسؤوليات الرئيسية لقسم إدارة الاقتناء بملاك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً الذي يتألف من ١٥ وظيفة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان لموظفين فنيين وطنيين، و ٤ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) على ولاية ركيزة إدارة سلسلة الإمداد في ما يتعلق بتقديم دعم من الطراز العالمي في جميع الجوانب المتعددة من عمليات سلسلة الإمداد، كما يستندان إلى النموذج المرجعي لـ "التخطيط والتزود والتسليم والتسهيل والإعادة" المتبع في عمليات سلسلة الإمداد وهي مبادئ يلتزم بها القسم. ويتألف قسم إدارة الاقتناء من وحدتين رئيسيتين هما وحدة تقييم أداء إدارة العقود، ووحدة التخطيط للاقتناء وتقديم طلبات الشراء، إضافة إلى وحدات فرعية عديدة.

٩٧ - وتجري وحدة تقييم أداء إدارة العقود رسداً للعقود وتقيماً لأداء تلك العقود وتساعد الوحدات التقنية المسؤولة وموظفي الشراء على إدارة العقود وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، لكي يتمكن الهيكل من الاستجابة ويوفر الإمكانيات اللازمة للتنفيذ المقرر لنظام أوموجا الموسع ٢ وتكنولوجيا التخطيط المتكامل للأعمال الخاص به. وتشكل هذه الوحدة حالياً جزءاً لا يتجزأ من قسم إدارة الاقتناء وفقاً للتوجيهات الصادرة عن الإدارة بشأن هياكل دعم البعثات. والوحدة مكلفة بالرصد وتقديم المشورة إلى الإدارة بشأن أداء جميع العقود، بما في ذلك في الأنشطة التمهيديّة أو الأنشطة السابقة لمنح العقود مثل إعداد دراسات الجدوى وتأمين موافقة الإدارة، وتشكيل أفرقة المشاريع، ووضع استراتيجيات العقود، وتقييم المخاطر التعاقدية، ووضع استراتيجيات الحل من العقود، ووضع خطط لإدارة العقود، والمساعدة على صياغة المواصفات والشروط وأنشطة المرحلة النهائية أو أنشطة ما بعد منح العقود مثل إدارة العقود وتقييم المتعاقدين.

٩٨ - وتتولى وحدة التخطيط للاقتناء وتقديم طلبات الشراء مسؤولية التخطيط للمشتريات فيما يتعلق بالتخطيط لعملية الاقتناء وصياغتها وإدارتها لاقتناء خدمات و سلع أساسية مختلفة بقيمة تقريبية تبلغ ١٠٠ مليون دولار، وإعداد التوقعات، وإدارة قوائم المخزون في الموقع، ووضع الجداول الزمنية للإمداد، والتقييم المستمر وتحديد الأولويات للمتطلبات التشغيلية لسلسلة الإمداد. وتضع الوحدة في اعتبارها في الوقت نفسه خيارات التزود غير التجارية، بينها مخزون النشر الاستراتيجي، و/أو المخزون الاحتياطي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، و/أو المخزون الاحتياطي للأمم المتحدة و/أو خيارات التزود من مواقع خاضعة لإشراف الإدارة (المخزونات الفائضة من بعثات أخرى و/أو من البعثات التي تتم تصفيتهما)، والتزود التجاري من خلال عقود إطارية عالمية وإقليمية، وطلب تقديم عطاءات تنافسية محلية ودولية مستندة إلى ظروف السوق، والخدمات اللوجستية. ويشمل جانب التخطيط كفاءة الامتثال الصارم لنظام إدارة المخزونات/المعدات في نظام أوموجا. وتنفذ عمليات تقديم طلبات الشراء الهادفة إلى الحصول على مشاريع مختلفة مرتبطة بشراء خدمات و سلع أساسية مختلفة، وفقاً لخطة الشراء التي وضعتها البعثة. ويشمل تقديم طلبات الشراء إعداد أكثر من ٢٧٥٠ "عربة تسوق" و طلبات نقل مخزون ٢٠٠٠٠٠ صنف متسلسل بقيمة تبلغ تقريباً ١٠٠ مليون دولار في السنة في نظام أوموجا، ومتابعتها مع الوحدات التقنية فيما يتعلق بالتوزيع والمواصفات التقنية للاحتياجات (بيانات الأعمال والاختصاصات) من الخدمات لكفاءة استخدام الموارد بغية تلبية احتياجات العملاء بطريقة مثلى. وتنفذ أيضاً عمليات التسليم للحصول على خدمات مختلفة متعلقة بخدمات متنوعة وفقاً لخطة الاقتناء التي وضعتها البعثة. ويشمل التسليم تقديم (نحو ٥٠٠) طلبات شراء لعملية اقتناء منخفضة القيمة و (نحو ٦٠٠) من نماذج إدخال الخدمات ومتابعة عملية الدفع مع قسم الشؤون المالية والميزانية ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، بأوغندا.

٩٩ - وتتركز الجهود الرئيسية التي يبذلها قسم إدارة الاقتناء فيما يتعلق بسلسلة الإمداد للبعثة على عمليات تقديم طلبات الشراء والتخطيط، ولا سيما طلب السلع والخدمات وتوريدها وتسليمها على نطاق البعثة. وتؤدي إدارة الاقتناء دوراً داعماً لعملية الاقتناء من حيث التخطيط للطلبات ولعمليات الاقتناء المتداولة وتقديم طلبات الشراء (أي إعداد عريبات التسوق) والتسليم والتمكين وتقييم أداء العقود. ويشكل قسم إدارة المشتريات أيضاً، بالنظر إلى دوره الرئيسي في البعثة، جهة تنسيق مركزية للتخطيط للشراء وتقديم طلبات الشراء والتسليم والتمكين وتقييم أداء العقود، تيسر الاتصال بين البعثة ومركز الخدمات العالمي ومقر الأمم المتحدة. والقسم هو أحد الجهات المحاورة الرئيسية في وحدة التخطيط الاستراتيجي في البعثة. ويقترح تعزيز قسم إدارة الاقتناء عن طريق إنشاء وظيفة لموظف تخطيط للاقتناء وتقديم طلبات الشراء (من فئة الخدمة الميدانية)، من أجل سد الفجوة في الإشراف بين رئيس قسم إدارة الاقتناء ورؤساء الأفرقة الثلاثة في الوحدات الفرعية. ومن شأن وجود موظف تخطيط للاقتناء وتقديم طلبات الشراء يتمتع بما يلزم من المهارات والمعارف والخبرة للإشراف بصورة مباشرة على عمل الوحدات/الوحدات الفرعية التي تقوم بعمليات التخطيط للاقتناء وتقديم طلبات الشراء، أن يوفر مستوى مناسباً من الرصد الإداري العملي والرقابة على أنشطة حالات الاقتناء في جميع وحدات قسم إدارة الاقتناء، مما سيؤدي إلى توفير وقت كبير موظفي إدارة الاقتناء ليركز بقدر أكبر من الفعالية على الأدوار والمسؤوليات الرئيسية. وسيتولى شاغل هذه الوظيفة الإشراف على موظفين آخرين، الأمر الذي ينطوي على جميع الأنشطة من دعم العمليات اليومية إلى كفاءة التزام أعضاء الفريق من المبتدئين بأفضل الممارسات في كيفية خدمة العملاء وتوجيهات رئيس إدارة سلسلة الإمداد وكبير موظفي إدارة الاقتناء. ويقترح أيضاً إنشاء وظيفة مؤقتة لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة في باماكو

لتمكين القسم من الاستجابة للتنفيذ المقرر لنظام أوموجا الموسع ٢ وتكنولوجيا التخطيط المتكامل للأعمال الخاص به، مما سيستلزم مزيداً من الموظفين.

### قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف (إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ونقلوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٥ وظائف (إنشاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة ونقل ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة مؤقتة واحدة (نقل وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

١٠٠ - يوفر قسم مراقبة الحركة بملاك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً الذي يتألف من ٧٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١٨ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ١٢ لمتطوعي الأمم المتحدة) خدمات التخطيط والحركة للبضائع والموظفين، بما في ذلك عمليات تناوب الأفراد النظاميين. ويقدم قسم مراقبة الحركة الدعم لأنشطة البعثة بتوفير الاستخدام المتسم بالكفاءة والفعال من حيث التكاليف لموارد النقل، وتطوير النظم والبنية التحتية لتيسير حركة أفراد البعثة والمعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات وغير ذلك من المواد والبضائع على النحو المكلف به. ويقترح تعزيز قسم مراقبة الحركة من خلال إنشاء وظيفة واحدة لموظف لمراقبة اللوجستيات والتحرك (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة واحدة لموظف مساعد لمراقبة اللوجستيات والتحرك (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، وستكون مهام هاتينوظيفتين التنسيق الداخلي على النحو المطلوب في استراتيجية إدارة سلسلة الإمداد والتخليص الجمركي. ومن الضروري أن يؤدي هذه المهام موظفون بالرتب الضرورية التي يقتضيها البروتوكول، وذلك للعمل مع المسؤولين الحكوميين والوزارات، من مالي والبلدان المجاورة، وكفالة مجمل التنسيق الداخلي بين الموظفين المعنيين بالافتناء والبائعين والموظفين العاملين في مرافق التخزين المركزي ووكلاء الشحن. وعلى وجه الخصوص، تشمل المهام الأكثر تحديداً المرتبطة بالتنسيق الداخلي الاتصال ببائعي السلع وطلب الحصول على تفاصيل أولية بشأن شحنات السلع وتحديث هذه التفاصيل في وثيقة تسليم الشحنات الواردة في نظام أوموجا وتحميل الوثيقة؛ والقيام، بعد التشاور مع كبير مستخدمي المخزون المعني، بتقديم بيان الاحتياجات إلى البائع من أجل طلب الشحن، عند الطلب؛ وتعريف بائعي السلع بوكيل شحن عند إصدار أمر الشراء؛ وتلقي الأنواع العديدة من وثائق الشحن من بائعي السلع و/أو وكيل الشحن، وتحميلها إلى وثيقة تسليم الشحنات الواردة في نظام أوموجا، عندما يسلم البائع السلع إلى وكيل الشحن؛ وتولي المراقبة المادية للسلع الواردة من وكيل الشحن، عند التسليم في الوجهة النهائية، على النحو المحدد في أمر الشراء؛ وإخطار المتلقي بتاريخ التسليم إلى البعثة؛ وتسليم الشحنة إلى المتلقي في الموقع المتفق عليه.

١٠١ - ويقترح أيضاً نقل وحدة الحجز المركزية للمسافرين، بما يشمل وظائفها الثابتة والمؤقتة السبع التي تتألف من وظيفتين لموظف مراقبة الحركة (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة واحدة لمساعد مراقبة الحركة (من فئة الخدمة الميدانية)، وأربع وظائف لمساعدين لمراقبة الحركة (وظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة)، ووظيفة مؤقتة واحدة لمساعد مراقبة الحركة (من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، إلى قسم مراقبة الحركة في إطار ركيزة إدارة سلسلة الإمداد (انظر الفقرة ٩٣ أعلاه).

## ثانياً - الموارد المالية

### ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020)

الفرق		النفقات			الفئة
النسبة المئوية	المبلغ	التكاليف المقدرة	المخصصات	(2018/2017)	
		(2020/2019)	(2019/2018)	(2018/2017)	
(2)÷(4)=(5)	(2)-(3)=(4)	(3)	(2)	(1)	
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>					
20,3	368,6	2 186,6	1 818,0	1 090,0	المراقبون العسكريون
11,0	42 246,2	427 173,7	384 927,0	416 748,3	الوحدات العسكرية
10,3	1 620,1	17 274,4	10 604,3	10 740,3	شرطة الأمم المتحدة
1,0	474,0	48 678,3	48 204,3	48 699,0	وحدات الشرطة المشكّلة
9,9	44 708,9	490 313,0	450 604,1	482 778,1	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>الموظفون المدنيون</b>					
8,9	12 290,6	149 707,7	137 412,1	130 323,8	الموظفون الدوليون
10,0	2 279,1	24 042,3	21 763,2	22 829,4	الموظفون الوطنيون
14,9	1 127,0	8 716,1	7 089,1	8 744,7	متطوعو الأمم المتحدة
70,4,4	1 204,6	1 370,6	171,0	1 071,3	المساعدة المؤقتة العامة
14,9	03,4	412,3	308,9	326,0	الأفراد المقدمون من الحكومات
10,1	16 909,7	184 204,0	167 294,3	168 290,2	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>التكاليف التشغيلية</b>					
-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(20,9)	(169,7)	640,9	810,6	379,0	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
3,6	142,0	4 088,0	3 946,0	0 089,8	السفر في مهام رسمية
8,3	7 604,7	99 087,3	91 482,6	110 089,8 <sup>(د)</sup>	المرافق والبنية التحتية
32,2	3 810,0	10 649,7	11 839,7	17 060,3	النقل البري
(7,8)	(12 903,8)	102 468,3	160 422,1	136 826,3	العمليات الجوية
(27,9)	(474,6)	1 224,8	1 699,4	1 062,8	العمليات البحرية
17,7	14 142,4	93 860,8	79 718,4	60 097,8 <sup>(ب)</sup>	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
(0,8)	(077,4)	9 301,6	9 929,0	6 028,8	الشؤون الطبية
-	-	-	-	-	المعدات الخاصة
2,1	1 867,7	89 839,9	87 972,2	88 723,10	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
-	-	4 000,0	4 000,0	3 982,3	المشاريع السريعة الأثر
2,9	13 391,3	470 211,8	406 820,0	430 340,0	<b>المجموع الفرعي</b>
7,0	70 009,9	1 149 778,8	1 074 718,9	1 086 418,8	<b>إجمالي الاحتياجات</b>

الفرق		النفقات			النفقات (٢٠١٨/٢٠١٧)	المخصصات (٢٠١٩/٢٠١٨)	التكاليف المقدرة (٢٠٢٠/٢٠١٩)	المبلغ	النسبة المئوية (٢)÷(٤)=(٥)
(٢)÷(٤)=(٥)	(٢)-(٣)=(٤)	(٣)	(٢)	(١)					
١٠,٩	١٦٠٤,٣	١٦٢٩٨,٣	١٤٦٩٤,٠	١٤٥٢٥,٨	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين				
٦,٩	٧٣٤٥٥,٦	١١٣٣٤٨٠,٥	١٠٦٠٠٢٤,٩	١٠٧١٨٩٣,٠	صافي الاحتياجات				
-	-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)				
٧,٠	٧٥٠٥٩,٩	١١٤٩٧٧٨,٨	١٠٧٤٧١٨,٩	١٠٨٦٤١٨,٨	مجموع الاحتياجات				

- (أ) بلغت النفقات المبلغ عنها للمرافق والبنية التحتية ١١٤٧٤٧٩٠٠ دولار. ويشمل هذا الرقم مبلغ ٨٤١٩٠٠ دولار لتشكيل أساس للمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- (ب) يمثل النفقات الإجمالية المبلغ عنها للاتصالات (١٩٢١٧٥٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٨٨٠٣٠٠ دولار) لإيجاد أساس للمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- (ج) بلغت النفقات المبلغ عنها للوظائف والخدمات والمعدات الأخرى ٨٩٥٦٥٠٠٠ دولار. ويستثنى هذا الرقم مبلغ ٨٤١٩٠٠ دولار لإيجاد أساس للمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩.

### باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

- ١٠٢ - ترد فيما يلي القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠:
- (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية	الفئة
٢٥٣٩٩,٠	اتفاق مركز القوات <sup>(أ)</sup>
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٢٥٣٩٩,٠	المجموع

- (أ) يشمل قيمة إيجار الأراضي والمباني المقدمة من الحكومة، إضافة إلى رسوم ومصاريف المطارات ورسوم استخدام الاتصالات اللاسلكية.

## جيم - المكاسب في الكفاءة

١٠٣ - تُراعى مبادرات تحقيق الكفاءة التالية عند حساب تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
العمليات الجوية	١٠٧٤٩,٦	تحقيق الاستفادة المثلى من تكوين الأسطول عن طريق الحد من استخدام الطائرات اللوجستية الثابتة الجناحين. تتوقع البعثة تقديم خدمات إلى عدد متزايد من الأفراد مع النشر الكامل للقوات المزودة بقدر أقل من الأصول الجوية.
<b>المجموع</b>	<b>١٠٧٤٩,٦</b>	

## دال - عوامل الشغور

١٠٤ - تُراعى عوامل الشغور التالية عند حساب تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠:

(النسبة المئوية)

الفئة	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>			
المراقبون العسكريون	١٢,٥	٢٠,٠	٣,٠
الوحدات العسكرية	١١,٨	١١,٩	٣,٠
شرطة الأمم المتحدة	١٢,٦	١٦,٦	٨,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	٩,٣	٨,٧	٨,٠
<b>الموظفون المدنيون</b>			
الموظفون الدوليون	١٧,٥	١٧,٤	١٠,٣
الموظفون الوطنيون	١٧,٧	١٧,٧	١٦,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٢٠,١	١٩,٨	١٦,٠
متطوعو الأمم المتحدة	١٨,٥	١٧,٥	١٧,٨
الدوليون	-	-	١٠,٠
الوطنيون	-	-	-
الوظائف المؤقتة <sup>(أ)</sup>	-	-	١٤,٠
الموظفون الدوليون	-	-	-
الموظفون الوطنيون	-	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦٣,٢	٦٣,٢	٥٨,٠

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٠٥ - يستند تطبيق عوامل تأخير نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ومعدلات الشغور المقترحة للموظفين المدنيين إلى النشر الفعلي للأفراد في الفترة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والنصف الأول من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ فضلاً عن الأنماط التاريخية والنشر المتوقع على أساس التخطيط للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

## هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

١٠٦ - تستند الاحتياجات المتعلقة بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (في إطار ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ مجموعه ٦٠٠ ٦٢٦ ١٥٥ دولار موزعاً على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري			الفئة
المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الوحدات العسكرية	
٩٨ ٦٤٩,٩	١٣ ٢٠٤,٣	٨٥ ٤٤٥,٦	المعدات الرئيسية
٥٦ ٩٧٦,٧	٤ ٦٤٤,٣	٥٢ ٣٣٢,٤	الاكتفاء الذاتي
<b>١٥٥ ٦٢٦,٦</b>	<b>١٧ ٨٤٨,٦</b>	<b>١٣٧ ٧٧٨,٠</b>	<b>المجموع</b>
العوامل المتعلقة بالبعثة			النسبة المئوية
التاريخ الفعلي			
تاريخ آخر استعراض			
<b>ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة</b>			
٢٠١٦	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ أيار/مايو ٢٠١٦	عامل الظروف البيئية البالغة القسوة
٢,٤	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ أيار/مايو ٢٠١٦	عامل ظروف التشغيل المكثف
٣,٣	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ أيار/مايو ٢٠١٦	عامل العمل العدائي/التخلي القسري
٥,٤	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ أيار/مايو ٢٠١٦	عامل النقل الإضافي
صفر-٥,٠			عامل النقل الإضافي

## واو - التدريب

١٠٧ - ترد فيما يلي القيمة التقديرية للاحتياجات من الموارد اللازمة للتدريب للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري		الفئة
-		
-		الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب
-		السفر في مهام رسمية
١ ٢٤٥,٧		السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب
-		اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
١ ٠٤٣,٦		رسوم وولوازم وخدمات التدريب
<b>٢ ٢٨٩,٣</b>		<b>المجموع</b>

١٠٨ - وفيما يلي العدد المقرر من المشاركين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ مقارنة بالفتريات السابقة:

(عدد المشاركين)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون		
العدد المقترح للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	العدد المقترح للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	العدد المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	العدد المقترح للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	العدد المقترح للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	العدد المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	العدد المقترح للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	العدد المقترح للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	العدد المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
٣٠٠٥	٢٦٥١	١٨١٠	١٨١٢	٣٩٧٠	١٤٥٥	٢٠٤٠	٥٠٨٢	١٨٤٦
٢٩	٤٤	٣١	٢٤	٥٨	٣٢	١٨٠	٢٥٤	١٢١
٣٠٣٤	٢٦٩٥	١٨٤١	١٨٣٦	٤٠٢٨	١٤٨٧	٢٢٢٠	٥٣٣٦	١٩٦٧

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديسي، إيطاليا وخارج منطقة البعثة.

١٠٩ - ويهدف البرنامج التدريبي الذي وضعت البعثة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى تنمية المهارات القيادية والإدارية والتنظيمية والمتعلقة بالتطوير المؤسسي لدى أفراد البعثة من خلال تقديم ٣٧١ دورة تدريبية يشارك فيها ٧٠٩٠ شخصاً. وينصب التركيز الرئيسي للبرنامج التدريبي للبعثة على تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في مجالات العمليات الجوية، والاتصالات، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وإعادة التوطين وإعادة الاستيعاب، ودعم الانتخابات، والهندسة، والنقل البري، وإدارة الموارد البشرية وتطويرها، والميزانية والشؤون المالية، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتكنولوجيا المعلومات، والمسائل الإنسانية، والسلوك والانضباط، والوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسين، والخدمات الطبية، والعمليات السلمية، والشؤون السياسية والمدنية، وحماية المدنيين، وإدارة المشتريات والعقود، والسلامة والأمن، وسيادة القانون، وإدارة اللوازم والممتلكات، والتوعية البيئية.

## زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١١٠ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية	الفئة
٧٠٢٩,٠	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٧٠٢٩,٠	الشركاء المنفذون والمنح
٧٠٢٩,٠	المجموع

١١١ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ستواصل البعثة دعم تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما التقدم المحرز في عمليات تجميع العناصر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في إجراء عملية

جامعة وتوافقية لإصلاح قطاع الأمن، من أجل إعادة نشر قوات الدفاع والأمن تدريجياً في مالي بعد إعادة تشكيلها وإصلاحها، من خلال تسجيل جميع المقاتلين المؤهلين للانخراط في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، والشروع فعلياً في عملية تجميع مسرّعة، وإتمام عملية إعادة استيعاب/إعادة إدماج عدد يصل إلى ٧ ٠٠٠ من أفراد الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في قوات الدفاع والأمن المالية، وبدء إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق غير المدججين بدعم من الشركاء الدوليين، بمن فيهم البنك الدولي. وتعتزم البعثة أيضاً تنفيذ ٣٠ مشروعاً للحد من العنف المجتمعي وإعادة الاستيعاب في المجتمعات المحلية تشمل ٢٦ ٠٠٠ مستفيد بينهم ما يصل إلى ١٠ ٠٠٠ شخص من المقاتلين السابقين والأعضاء المرتبطين بهم و ١٦ ٠٠٠ من أفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب المعرضون للخطر والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وتستخدم مشاريع الحد من العنف المجتمعي للتخفيف من آثار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك تعزيز وتشجيع الحوار والثقة والمصالحة بين المحاربين السابقين العائدين وأفراد المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، ستواصل مشاريع الحد من العنف المجتمعي تيسير منع تجنيد الشباب المعرضين للخطر من جانب الجماعات الإرهابية والجماعات الجهادية. وستنفذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من الهياكل/ المنظمات المجتمعية، مما سيؤدي إلى التمكين المالي للمجتمعات المحلية وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في مجال إدارة المشاريع.

## حاء - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

١١٢ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدّرة من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية	الفئة
	المعدات الخاصة
-	معدات الكشف عن الألغام وإزالتها
	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٤٧٥٠٠,٠	خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها
-	لوازم الكشف عن الألغام وإزالتها

١١٣ - يستهدف برنامج البعثة للكشف عن الألغام وإزالتها توفير التدريب الأساسي في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لجميع العناصر العسكرية والشرطية والمدنية بالبعثة فيما يتعلق بالعمل في بيئة أمنية معقدة وكذلك تنفيذ استجابة نوعية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي لحماية السكان المدنيين من أخطار المتفجرات من خلال تنسيق الفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام وتقديم المشورة والدعم في المجال التقني إلى المؤسسات في مالي في إحراز تقدم صوب تفعيل هيكل الإدارة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وستحصل جميع البلدان المساهمة بقوات من المشاة والقادرة على تقديم التدريب في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية لإدراك خطورة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتفاديها)، على المساعدة في مجال التوجيه والتدريب عند الطلب، في مرحلتي

ما قبل النشر وفور الالتحاق بالبعثة. وستكون الشركات المتخصصة في التخلص من الذخائر المتفجرة مؤهلة للقيام بمهام التصدي للأجهزة المتفجرة قبل نشرها، وسيتم تعزيز مهاراتها فور التحاقها بالبعثة من خلال أنشطة التدريب والتوجيه المحددة السياق وفقا لمعايير الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ستحصل كل كتيبة مشاة وسرية قتالية ووحدة شرطة مشكّلة منتشرة في وسط وشمال مالي على تدريب متخصص في مجال تحديد أخطار المتفجرات وكشفها، وسيخضع القادة التكتيكيون لتدريب مخصص في مجالي التخطيط والاستجابة، إلا إذا تم إعفاؤهم منه. وسيتم تعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن المالية على تقديم التدريب في مجال التخفيف من أخطار المتفجرات، وكذلك قدرتها على التصدي لأخطار المتفجرات في جميع أنحاء البلد، واستدامة هذه القدرات من خلال تقديم التدريب في مجال التخفيف من أخطار المتفجرات اليدوية الصنع إلى أربعة أفرقة إضافية متخصصة في التصدي لهذه الأخطار، وتقديم دورات تدريبية متقدمة ودورات تدريبية لتحديد المعلومات والتوجيه في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة إلى الأفرقة التي سبق تدريبها. وعلاوة على ذلك، سيتم تعزيز ما تتمتع به السلطات المالية من قدرات في مجال التدريب ومن قدرات تقنية على تخزين وإدارة الأسلحة والذخائر المملوكة للدولة بأمان وكفاءة، بما في ذلك المخزونات الوطنية، من خلال تأمين مستودع واحد استراتيجي للذخيرة و ١٠ مناطق تخزين إضافية في وسط وشمال مالي وكذلك عن طريق تقديم المساعدة على تدمير المخزونات.

## طاء - المشاريع السريعة الأثر

١١٤ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (الاحتياجات الفعلية)	٣ ٩٨٢,٣	٩٥
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (الاحتياجات المعتمدة)	٤ ٠٠٠,٠	٨٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (الاحتياجات المقترحة)		
إعادة تأهيل/تشديد البنية التحتية/المعدات الضيقة النطاق والموجودة بالمجتمعات المحلية لدعم الاستفادة من الخدمات الأساسية في وسط وشمال مالي	٢ ٥٠٠,٠	٦٠
مشاريع دعم سبل العيش وإدارة الدخل في وسط وشمال مالي بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري	١ ٠٠٠,٠	٣٥
تنظيم حلقات عمل للتدريب/التوعية وبناء القدرات تهدف إلى تعزيز المؤسسات التقنية الحكومية المحلية والإقليمية (على مستوى المناطق والدوائر والبلديات)	٥٠٠,٠	١٥
<b>المجموع</b>	<b>٤ ٠٠٠,٠</b>	<b>١١٠</b>

١١٥ - وستواصل البعثة استخدام المشاريع السريعة الأثر باعتبارها أداة استراتيجية لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في المنطقتين الوسطى والشمالية من مالي من أجل الترويج للقبول بولاية البعثة وتهيئة مناخ من الثقة في العملية السلمية واتفق السلام والفوائد المترتبة عليه. وستستخدم المشاريع السريعة الأثر أيضا بوصفها آلية للاستجابة الفعالة لاحتياجات السكان، ولدعم المشاريع المجتمعية الضرورية لضمان القبول بالبعثة من جانب المجتمعات المحلية. وستواصل البعثة، بالتنسيق الوثيق مع الفريق القطري للعمل الإنساني،

وفي شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، حيثما أمكن ذلك، استخدام المشاريع السريعة الأثر لتعزيز ثقة السكان في عملية تحقيق الاستقرار وجهود الإنعاش التي تبذلها الجهات الفاعلة المحلية ودعم استعادة سلطة الدولة في الشمال، بما في ذلك الأداء الفعال للسلطات المؤقتة ووكالات التنمية الإقليمية. وتنقسم المشاريع إلى ثلاث فئات وأولويات عامة تشمل ٦٠ مشروعاً لإعادة تأهيل/تشديد البنية التحتية/المعدات الضيقة النطاق والموجودة في المجتمعات المحلية لدعم الاستفادة من الخدمات الأساسية في وسط وشمال مالي؛ و ٣٥ مشروعاً لدعم سبل العيش وإدارة الدخل في وسط وشمال مالي بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ و ١٥ مشروعاً في مجال تنظيم حلقات العمل المعنية بالتدريب/التوعية وبناء القدرات تهدف إلى تعزيز المؤسسات التقنية الحكومية المحلية والإقليمية (على مستوى المناطق والدوائر والبلديات).

## ياء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

١١٦ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقترح	البيان
٧٩٦,٦	إصلاح قطاع الأمن
٢٥٠,٠	دعم الانتخابات
٩٩٥,٢	تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على الدعوة
١٥٨,٤	الشؤون الجنسانية والوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له
٤٥٠,٠	تحقيق الاستقرار والإنعاش
٩٠٠,٠	حقوق الإنسان والحماية
١٢٦٩,١	العدالة وشؤون السجون
<b>٤٨١٩,٣</b>	<b>المجموع</b>

١١٧ - للأنشطة البرنامجية للبعثة دور أساسي في تنفيذ ولاية البعثة. فهي تدعم المهام ذات الأولوية التي أبرزها مجلس الأمن في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، بغرض تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز الوجود في وسط البلد، بوسائل منها تقديم الدعم لزيادة الطابع الجامع للعملية السلمية، ولا سيما في ما يتعلق بالمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب. واعتمدت البعثة المبادئ التوجيهية الصادرة عن الإدارة بشأن الأنشطة البرنامجية المأذون بها، لتقديم التوجيه بشأن التخطيط والتنفيذ والإدارة والرصد والتقييم كأداة لتنفيذ الولاية. وحسّنت البعثة تحليلها للتخطيط القائم على النتائج، مع التركيز على مجموعة مختارة من الأنشطة البرنامجية المتصلة بولاية البعثة. وتستعين البعثة بجهات شريكة منفذة في الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية وكذلك بالقدرات الداخلية للاضطلاع بالأنشطة البرنامجية التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وفقاً للإطار الاستراتيجي المتكامل. ونفذت البعثة مذكرات تفاهم مع الجهات الشريكة المنفذة تشكل أساساً للالتزام التعاقدية لكل طرف من الأطراف. والجهود جارية لتعزيز مهام الرقابة والإدارة والإبلاغ من جانب الجهات الشريكة المنفذة. وفيما يلي الجوانب البالغة الأهمية من الأنشطة البرنامجية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩:

(أ) مشاريع إصلاح قطاع الأمن، وهي تهدف إلى دعم اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية للدفاع والأمن، فضلا عن تنفيذ خطة العمل المنبثقة من الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، ودعم تنمية المجتمع المدني الفعال والرقابة البرلمانية على إصلاح قطاع الأمن. وهي ستدعم أيضا تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن التدابير العملية لضبط الأمن عند الحدود ومكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ب) دعم الانتخابات بما يشمل الدعم التقني واللوجستي والأمني إلى العملية الانتخابية في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ في مالي من خلال نقل ٢٠٠ طن من المواد الانتخابية و ٥٠٠ من المسؤولين والموظفين الوطنيين المعنيين بالانتخابات؛ وتعيين ٧٣ من المتعاقدين الأفراد المحليين وتدريبهم ونشرهم؛ والتعاقد على توفير ٦٠ مركبة وتزويدها بالوقود؛ ودعم تنفيذ برامجيات لإدارة نتائج الانتخابات؛ وإنتاج ٨٠ مجموعة من الأدوات المكتبية. وبناء على الدروس المستفادة من التحضير للانتخابات البرلمانية وتنفيذها، ستواصل البعثة استخدام آليات التنسيق القائمة بالفعل مع الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الوطنيين لضمان التنسيق ورصد الأنشطة والنفقات والرقابة؛

(ج) مشاريع لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على الدعوة وقدرة مراصد المجتمع المدني، وهي تهدف إلى تمكين تلك الهيئات من الاضطلاع بدور فعال في تنفيذ اتفاق السلام. وستدعم هذه المشاريع أيضا وزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية وأفرقتها المعنية بدعم المصالحة الإقليمية في جهودها الرامية إلى الحد من النزاعات بين المجتمعات وداخلها في المناطق المحددة ذات الأولوية في وسط وشمال مالي من خلال إنشاء لجان بلدية للمصالحة وتنظيم الحوارات المجتمعية ودعم السلطات المؤقتة على مستوى البلديات؛

(د) المشاريع المتعلقة بالشؤون الجنسانية وبالوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له، وهي تهدف إلى دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والتي تشمل حملة للتوعية بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وهي تهدف أيضا إلى إقامة حوار مع الأطراف في النزاع من أجل تحقيق التزام بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له، والتوعية بالعنف الجنساني، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وتعزيز قانون التصدي للعنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في مالي. وتهدف هذه المشاريع إلى الترويج للاحتفال بالفعاليات الرئيسية المتعلقة بالعنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وأنشطة الدعوة والأنشطة المتعلقة باعتماد القانون المتعلق بالعنف الجنساني ونشر معلومات عنه وإنتاج مواد توعية به؛

(هـ) مشاريع تحقيق الاستقرار والإنعاش، وهي تهدف إلى تعزيز الإدارة اللامركزية من خلال تقديم الدعم إلى السلطات الإقليمية في تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج، وتحديد إجراءات التدخل الإنمائية.

(و) مشاريع حقوق الإنسان والحماية، وهي تهدف إلى تقديم الدعم إلى السلطات الحكومية والمجتمع المدني في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف من خلال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن دعم الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول في تعزيز الحيز الديمقراطي وفي تمهيد الطريق أمام الشعور بالمسؤولية الوطنية من خلال تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ز) مشاريع العدالة وشؤون السجون؛ وهي تهدف إلى دعم تفعيل الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمكاتب الإقليمية التابعة لها في غاو وموتبي وتمبكتو، وتوطيد أمن منشآت السجون فيما يتعلق بدعم التفعيل الكامل لتسعة سجون في الشمال وتعزيز استعادة وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون. وهي تهدف أيضا إلى دعم تنفيذ المادة ٤٦ من اتفاق السلام المتعلقة بتدريب جميع الجهات الفاعلة (التقليدية والرسمية) في مجال العدالة من أجل تفعيل التكامل الجديد بين العدالة التقليدية والعدالة الرسمية.

### ثالثا - تحليل الفروق<sup>(١)</sup>

١١٨ - ترد المصطلحات الموحدة المطبقة على تحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع في المرفق الأول، الفرع باء لهذا التقرير. والمصطلحات المستخدمة هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

#### الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٣٦٨,٦	٢٠,٣

المراقبون العسكريون

#### • الإدارة: التغييرات في النشر

١١٩ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو تطبيق عامل أقل لتأخير النشر يبلغ ٣,٠ في المائة في حساب تكاليف المراقبين العسكريين مقارنة بالمعدل البالغ ٢٠,٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

#### الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٤٢٢٤٦,٢	١١,٠

الوحدات العسكرية

#### • الإدارة: التغييرات في النشر

١٢٠ - العوامل الرئيسية التي أسهمت في حدوث الفرق تحت هذا البند هي: (أ) تطبيق عامل أقل لتأخير النشر يبلغ ٣,٠ في المائة في حساب تكاليف المراقبين العسكريين مقارنة بالمعدل البالغ ١١,٩ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (ب) ارتفاع معدل السداد إلى ١٤٢٨ دولارا (من ١٤١٠ دولارا) للشخص الواحد في الشهر الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٨٥/٧٢. وتم استيعاب التأثير على الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في حدود الميزانية الإجمالية المعتمدة لهذه الفترة. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، فتزد الاحتياجات من الموارد ذات الصلة على نحو مناسب في إطار التكاليف القياسية للقوات.

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة والتحليل المقدم هو للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن ٥ في المائة أو ١٠٠.٠٠٠ دولار.

١٢١ - ويقابل هذه الزيادة الإجمالية في الاحتياجات جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بتعويض الوفاة والعجز بسبب الانخفاض الكبير في المطالبات خلال السنوات الثلاث الماضية في سياق تعزيز التدابير الأمنية التي تنفذها البعثة، وانخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بشحن المعدات المملوكة للوحدات ونشرها في سياق النشر المتوقع لمعظم الوحدات العسكرية وما يتصل بها من معدات مملوكة للوحدات بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
١٠,٣	١ ٦٢٠,١

شرطة الأمم المتحدة

## • الإدارة: التغييرات في النشر

١٢٢ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو تطبيق عامل أقل لتأخير النشر يبلغ ٨,٠ في المائة في حساب تكاليف أفراد شرطة الأمم المتحدة مقارنة بالمعدل البالغ ١٦,٦ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
١,٠	٤٧٤,٠

وحدات الشرطة المشكّلة

## • معايير التكاليف: الزيادة في معدل سداد التكاليف

١٢٣ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو ارتفاع معدل السداد إلى ٤٢٨ ١ دولاراً (من ٤١٠ دولاراً) الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٨٥/٧٢. وتم استيعاب التأثير على الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في حدود الميزانية الإجمالية المعتمدة لهذه الفترة. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، فتزد الاحتياجات من الموارد ذات الصلة على نحو مناسب في إطار التكاليف القياسية لقوات الشرطة المشكّلة.

١٢٤ - ويقابل هذه الزيادة الإجمالية في الاحتياجات جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بمخصص الإعاشة بسبب الانخفاض في تكاليف التخزين ونقل المعدات المملوكة للوحدات ونشرها في سياق النشر المتوقع لجميع وحدات الشرطة المشكّلة بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٨,٩	١٢ ٢٩٥,٦

الموظفون الدوليون

• الإدارة: التغييرات في معدلات الشغور

١٢٥ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو تطبيق عامل الشغور الأقل البالغ ١٠,٣ في المائة في حساب تكاليف الموظفين الدوليين مقارنة بالمعدل البالغ ١٧,٤ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، المقترن بالزيادة المقترحة في استحداث وظائف المدنيين في البعثة بمعدل تسع وظائف دولية، من ٨١٠ إلى ٨١٩ موظفاً.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٢ ٢٧٩,١	١٠,٥

الموظفون الوطنيون

• الإدارة: التغييرات في معدلات الشغور

١٢٦ - العوامل الرئيسية التي أسهمت في حدوث الفرق تحت هذا البند هي تطبيق عامل الشغور الأقل البالغ ١٦,٠ في المائة في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين فيما يتعلق بالموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، مقارنة بالمعدل البالغ ١٧,٧ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين والمعدل البالغ ١٩,٨ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة المطبقين في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بالاقتران مع جداول المرتبات المحلية الجديدة المعمول بها اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ فضلاً عن الزيادة المقترحة في استحداث وظائف المدنيين في البعثة بمعدل ثلاث وظائف من الفئة الفنية الوطنية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١ ١٢٧,٠	١٤,٩

متطوعو الأمم المتحدة

• معايير التكاليف: التغيير في معدلات البدلات

١٢٧ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو الاعتماد الكامل المخصص لبدل الرفاه للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ وليس الأساس التناسبي تمشياً مع الوجود الفعلي للموظف في مركز العمل في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بالاقتران مع الزيادة المقترحة في استحداث وظائف المدنيين في البعثة بمعدل وظيفتين دوليتين وستة وظائف مؤقتة لمتطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١ ٢٠٤,٦	٧٠٤,٤

المساعدة المؤقتة العامة

• الإدارة: التغييرات في معدلات الشغور

١٢٨ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو تطبيق عامل الشغور الأدنى البالغ ١٤,٠ في المائة في حساب تكاليف المساعدة المؤقتة العامة مقارنة بالمعدل البالغ ٥٠,٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ فضلا عن الاعتماد المخصص لحصة البعثة من المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بأنشطة الدعم الرامية إلى تطبيق التوسعة ٢ لنظام أوموجا وغير ذلك من المبادرات الشاملة.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٥٣,٤	١٤,٩

أفراد مقدمون من الحكومات

• الإدارة: التغييرات في معدلات الشغور

١٢٩ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو تطبيق معدل الشغور الأقل البالغ ٥٨,٤ في المائة في حساب تكاليف الأفراد المقدمين من الحكومات مقارنة بالمعدل البالغ ٦٣,٢ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١٦٩,٧)	(٢٠,٩)

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

١٣٠ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو أن الاحتياجات اللازمة لمرافق المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ المدار على الصعيد العالمي باتت تُدرج حاليا تحت فئة الإنفاق في ميزانية المرافق والبنية التحتية.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١٤٢,٠	٣,٦

السفر في مهام رسمية

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

١٣١ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو حصة البعثة المحسوبة على أساس تناسبي من تكاليف المبادرات الشاملة.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية

## المرافق والبنية التحتية

٧ ٦٠٤,٧

٨,٣

## • الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

١٣٢ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو زيادة الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) الوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب الزيادة في متوسط أسعار الوقود ومعدلات استهلاك الوقود المتوقعة؛ و (ب) خدمات الصيانة بسبب تقديم خدمة صيانة المطارات في إطار ترتيبات طلبات التوريد؛ و (ج) صيانة المعدات والبنية التحتية المتقدمة ولا سيما ضرورة قيام البعثة بالحفاظ على مستويات مقبولة من قطع الغيار المتخصصة اللازمة لمحطات معالجة المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي؛ و (د) أعمال الإنشاء في المعسكرين الجديدين في ديابالي/دويتزا وموتبي لاستيعاب القوات الإضافية، ومساهمة البعثة في إنشاء مدرج كيدال، وتشبيد أماكن الإقامة وتقديم الطعام وبرك إدارة الحمأة في المخيمات الستة الرئيسية التابعة للبعثة؛ و (هـ) اقتناء مصابيح لإضاءة الشوارع تعمل بالطاقة الشمسية من أجل الحد من البصمة الكربونية للبعثة، فضلا عن استبدال مولدات الكهرباء التي وصلت إلى نهاية دورة عمرها النافع؛ و (و) اقتناء معدات معالجة المياه وتوزيع الوقود اللازمة للمياه وإدارة المياه المعالجة؛ و (ز) اقتناء لوازم هندسية لتعزيز الأمن المادي في المخيمات للتأكد من أن المباني مستوفية لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع الأوقات إذ أن معسكرات البعثة وغيرها من المنشآت هي عرضة لهجوم مستمر.

١٣٣ - ويقابل هذه الزيادة الإجمالية في الاحتياجات من الموارد جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة باستئجار الأماكن إذ إن البعثة ستنقل معظم موظفيها إلى معسكرات البعثة المشيدة والقاعدة العملية للبعثة في باماكو؛ ومواد البناء ولوازم الدفاع الميداني إذ إن البعثة لديها بالفعل الميائل الأمنية المادية الرئيسية، وستحتاج إلى المواد فقط لتجديدها وإصلاح البنية التحتية المتضررة والهيكلي الوقائي اللازم لأي عمليات توسيع بسيطة قد يلزم إجراؤها مستقبلاً؛ والخدمات الأمنية، بسبب الانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بتأمين أماكن إقامة الأفراد النظاميين نتيجة لإنجاز معظم المعسكرات في الشمال حيث يقيم جميع الأفراد في مجمعات سكنية تابعة للأمم المتحدة تتمتع بالحماية من خلال الخدمات المشتركة.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٣٢,٢	٣ ٨١٠,٠

النقل البري

## • الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

١٣٤ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو: الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب الزيادة في أسطول المركبات التابع للبعثة، ولا سيما المركبات المملوكة للوحدات المنصوص عليها في مذكرات التفاهم، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في مستويات استهلاك الوقود فضلاً عن ارتفاع أسعار الوقود؛ واستئجار المركبات في إطار دعم البعثة للعملية الانتخابية في مالي؛ واقتناء المعدات اللازمة لورش المركبات بغية التأكد من أن ورش البعثة مجهزة بما فيه الكفاية لأن معظم أعمال الصيانة الخاصة بالبعثة تجري داخل البعثة؛ وقطع الغيار اللازمة لصيانة أسطول مركبات

البعثة بسبب حالة البلى والاستعمال غير المسبوق الناجمة عن وعورة الطرق في منطقة عمليات البعثة ولا سيما في شمال البلد.

١٣٥ - ويقابل هذه الزيادة الإجمالية في الاحتياجات من الموارد جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة باقتناء المركبات إذ تعتمد البعثة استبدال شاحنة واحدة لنقل الوقود ضمن أسطول مركباتها.

#### الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٧,٨)	(١٢ ٩٥٣,٨)	العمليات الجوية

#### • معايير التكاليف: انخفاض تكاليف الأسطول المضمونة

١٣٦ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو انخفاض تكاليف الأسطول المضمونة فيما يتعلق باستئجار وتشغيل أسطول البعثة المكون من ٤٢ طائرة تتألف من ٧ طائرات ثابتة الجناحين و ٦ منصات مأهولة لجمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع و ٢٩ طائرة مروحية حيث تم التعاقد على بعض الطائرات الثابتة الجناحين دون تكاليف الأسطول المضمونة بموجب ترتيبات طلبات التوريد، بالاقتران مع تغييرات في تشكيلة أسطول البعثة من الطائرات التي تتضمن استخدام طائرات هليكوبتر مجهزة بأسلحة خفيفة بتكلفة أقل بالنظر إلى عدم توفر طائرات الهليكوبتر التكتيكية من الدول الأعضاء.

١٣٧ - وتقابل هذا الانخفاض الإجمالي في تكاليف العمليات الجوية جزئياً زيادةً في الاحتياجات من الموارد اللازمة لخدمات العمليات الجوية فيما يتعلق بأسطول البعثة الذي يضم ١٠ منظومات جوية غير مأهولة، في أعقاب عقد الترتيبات المجانية.

#### الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٧,٩)	(٤٧٤,٦)	العمليات البحرية

#### • معايير التكاليف: انخفاض تكاليف الاقتناء

١٣٨ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو اقتناء حاويات بحرية بأسعار أقل مما كانت عليه في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

#### الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٧,٧	١٤ ١٤٢,٤	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

١٣٩ - العوامل الرئيسية التي أسهمت في حدوث الفرق تحت هذا البند هي: (أ) الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بزيادة سعة نطاق الإنترنت اللازم للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي البعثة من أجل دعم نشر التكنولوجيات الجديدة المرتبطة بأمن المعسكرات في شتى المواقع في مالي، ونظم الدارات التلفزيونية المغلقة، والبث الحي بالفيديو من المنظومات الجوية المسيّرة، ونظام التشغيل البيئي الراديوي، ومنظومات الاتصالات المركزية أرض - جو؛ و (ب) صيانة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم فيما يتعلق بنشر منظومات الحماية الإضافية في تمبكتو وميناكا وتيساليت، فضلاً عن توسيع نطاق الشبكة الآمنة للبعثة من أجل دعم دوائرها العاملة في المجال الاستخباري المنتشرة في شتى المواقع في جميع أنحاء منطقة عملياتها؛ و (ج) البرامجيات والتراخيص والرسوم المتعلقة بالتراخيص الجديدة لدعم الشبكة الآمنة للبعثة التي تحمي البيانات والمعلومات العسكرية؛ و (د) قطع غيار العتاد العسكري الموحد المتخصص.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٥٧٧,٤)	(٥,٨)

الخدمات الطبية

• معايير التكاليف: انخفاض التكاليف التعاقدية

١٤٠ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو الانخفاض في الاحتياجات الناتج عن انخفاض التكاليف التعاقدية للبعثة مع فريقين طبيين جويين ومع المستشفى في موبتي، وتقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة باستبدال المعدات المتقادمة والمعدات المستهلكة من المخزون.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١ ٨٦٧,٧	٢,١

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

١٤١ - العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند هو الزيادة في الاحتياجات إلى فرادى المتعاقدين المحليين الذين تستعين بهم البعثة لبناء وصيانة المعسكرات، وللقيام بأعمال مثل السباكة وإدارة مياه الصرف الصحي وخدمات التخزين، وإلى فرادى المتعاقدين الدوليين لدعم القوافل والمشاريع الهندسية وسلسلة الإمداد؛ وغير ذلك من تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة المرتبطة باقتناء المرافق والبنية التحتية المتعلقة بالمعدات واللوازم وقطع الغيار لدعم عمليات البعثة.

١٤٢ - ويقابل هذا الزيادة الإجمالية في الاحتياجات من الموارد جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بالجهات الشريكة المنفذة والمنح، بسبب انخفاض الاحتياجات المتعلقة بدعم الانتخابات؛ والرعاية، بسبب إتمام المرافق الاجتماعية بحلول بداية الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ وخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، بسبب إغلاق أماكن العمل المستأجرة من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي

نُقلت الآن إلى القاعدة العملية للبعثة؛ ورسوم التدريب والوظائف والخدمات، بسبب انخفاض تكاليف عدد من برامج التدريب.

#### رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٤٣ - يرد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:

(أ) اعتماد مبلغ ٨٠٠ ٧٧٨ ١٤٩ ١ دولار للإنفاق على البعثة لمدة ١٢ شهراً تمتد من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه إلى أنصبة مقررة بمعدل شهري قدره ٩٥ ٨١٤ ٩٠٠ دولار إذا قرّر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلته في قراراتها ٢٨٦/٧٠ و ٢٩٠/٧٢ و ٢٩٧/٧٢، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار ٢٨٦/٧٠)

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/التلبية الطلب

القرار/الطلب

قامت البعثة باستعراض إطار الميزانية القائمة على النتائج، مع إيلاء اهتمام خاص لما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ولا سيما فيما يتعلق بالمهام ذات الأولوية. وتم أيضا توضيح بعض العناصر مثل الإنجازات المتوقعة والمؤشرات والنواتج وإعادة مواءمتها وفقا لذلك.

تطلب إلى الأمين العام أن يحرص على أن يتيح إطار الميزانية القائمة على النتائج بالقدر الكافي إمكانية النظر في التقدم المحرز في كل بعثة صوب تحقيق المهام المنوطة بها واستخدامها للموارد بفعالية، مع المراعاة الكاملة للمساءلة والطابع المتغير لولاية البعثة (الفقرة ١٥).

يستند إنشاء الوظائف بالبعثة إلى استعراض ملاك الموظفين الذي أجري في عام ٢٠١٦ مع بعض التغييرات الطفيفة التي أُدخلت على أساس الاحتياجات. ويحتاج تقديم الخدمات المطلوبة في البيئة المعادية التي تعمل فيها البعثة إلى عدد كاف من الموظفين في دعم البعثة.

تطلب إلى الأمين العام تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، لا سيما وظائف الخدمة الميدانية، لضمان ملائمة هيكل الموظفين المدنيين لتنفيذ الولاية الحالية للبعثة بفعالية، وتجسيد هذا الهيكل لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في جميع البعثات الأخرى (الفقرة ٢٠).

٢:١ هي نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم فيما يتعلق بالوظائف المستحدثة المعتمدة والمقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ والفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، على التوالي. وفي سياق عمليات السلام والاحتفاظ بطابع دولي، الأمر الذي يستلزم تحقيق توازن بين الموظفين الدوليين والوطنيين، واستنادا إلى السياق المحلي والاحتياجات التشغيلية للبعثة، كان يعمل بالبعثة ٧٥٢ موظفا وطنيا، منهم ١٢٢ موظفا فنيا وطنيا في مقابل ٧٤٤ موظفا دوليا، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتبذل البعثة جهودا كبيرة في مجال بناء وتعزيز مهارات وقدرات الموظفين الوطنيين، مما يرسخ بدوره الشعور بالمسؤولية. ويجري تدريب الموظفين الوطنيين من خلال المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات، وقد استفاد بعضهم من التدريب الخارجي الذي تكفلت المنظمة بنفقاته.

تبذل البعثة تبذل كل الجهود من أجل تقليص الوقت السابق للاستخدام من خلال المتابعة الدقيقة مع مديري البرامج. وتتضمن البوابة الإلكترونية الوظيفية (إنسبيرا) خاصية الرصد التلقائي لعملية التوظيف، وتُرسل الإخطارات بانتظام إلى مديري البرامج. ويصدر فريق الموارد البشرية التابع للبعثة تقارير نصف شهرية عن حالة التوظيف، ويقدم المشورة إلى المديرين بشأن إجراءات التوظيف العالقة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر موظفو الموارد البشرية بالبعثة تدريباً لتحديد المعلومات للمديرين بشأن سياسات اختيار الموظفين وما يتصل بذلك من أدوات في نظام إنسبيرا.

يقدم كبير مستشاري الشؤون الجنسانية بالبعثة تقارير إلى الإدارة العليا للبعثة مباشرة، وهو مسؤول مباشرة أمام مكتب الممثل الخاص للأمين العام اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويكفل هذا الترتيب مراعاة المنظورات الجنسانية والتخطيط لها وتنفيذها على نحو استراتيجي بدءاً من أعلى مستوى في البعثة وتشكيل قيادة البعثة مثلاً لجميع الأجزاء الأخرى في البعثة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

على الرغم من أن البعثة بذلت جهوداً كبيرة سعيًا إلى سد الفجوة بين الجنسين في جميع فئات موظفيها، فإن عوامل من قبيل النقص في ملء قوائم المرشحين المقبولين لبعض فئات الوظائف وقساوة الظروف المعيشية والأمنية في المناطق تعوق الجهود المبذولة في هذا الصدد.

إن البعثة، إذ تعي جهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، تبذل كل الجهود الرامية إلى استبقاء المرشحات، كما أن رئيس البعثة يعزز هذا الجهد مع جميع رؤساء الأقسام. وفي ما يتعلق بتزكيات التعيين بالرتب العليا، تُبذل كل الجهود لإدراج مرشحة واحدة على الأقل. وقد أصدرت البعثة تعليمات إلى جميع المديرين المكلفين بالتعيين ونماذج منقحة لمذكرات الترقية لضمان مراعاة المرشحات ذوات المؤهلات المناسبة في جميع الوظائف الشاغرة.

وتعمل البعثة عن قرب مع جميع أصحاب المصلحة لمواصلة سد الفجوة بين الجنسين، وتواصل دعوها لدى مديري البرامج لاختيار مرشحات. وتتضمن تقارير البعثات دائماً آخر المعلومات عما تحرزه من تقدم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

تعمل البعثة على تنفيذ الإجراءات البيئية المقررة تمسحاً مع الاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية التي وضعتها إدارة الدعم العملي. وتُبذل

تحت الأمين العام على بذل قصارى جهده من أجل تقليص المدة التي تستغرقها عمليات استخدام موظفي البعثات الميدانية، آخذاً في اعتباره الأحكام ذات الصلة باستخدام موظفي الأمم المتحدة، وعلى تعزيز الشفافية في عملية التوظيف في جميع المراحل، وعلى تقديم تقرير عن الخطوات المتخذة والنتائج المنجزة في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل (الفقرة ٢٢).

ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام من أجل تعميم مراعاة أوجه المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على أن يكون كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسؤولين مباشرة أمام قيادة البعثة (الفقرة ٢٤).

تسلم بدور المرأة في جميع جوانب قضايا السلام والأمن، وتعرب عن القلق إزاء اختلال التوازن بين الجنسين في تكوين ملاك موظفي عمليات حفظ السلام، ولا سيما في المستويات العليا، وتطلب إلى الأمين العام أن يكثف الجهود الرامية إلى تعيين النساء واستبقائهن في عمليات حفظ السلام، وأن يعين على الخصوص نساء في مناصب القيادة العليا للأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقاً للمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار، على وجه الخصوص، للنساء من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وتشجع بقوة الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، على تحديد المزيد من المرشحات وتقديم ترشيحاتهن بانتظام لغرض التعيين في وظائف في منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ٢٥).

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده للحد من الآثار البيئية العامة لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق تنفيذ نظم مراعية للبيئة لإدارة النفايات وتوليد الطاقة، مع

الجهود حاليا للجوانب المبينة أدناه التي تؤثر في المقام الأول على الأثر البيئي العام للبعثة.

#### إنتاج الطاقة

في البعثة ألواح شمسية لتوفير الطاقة الاحتياطية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تتوقع أن تبدأ الاستعاضة عن المولدات القديمة بمولدات هجينة تستخدم الطاقة النظيفة. وبدعم من خبراء مرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ، صممت البعثة مشروعاً تجريبياً للقياس الذكي للطاقة في قاعدتها العملية في باماكو لجمع المعلومات عن استهلاك الوقود والانبعاثات حتى يتسنى للبعثة وضع خطة لإدارة الطاقة. وسيتم تكرار هذه الخطوة على نطاق البعثة لتحسين الرصد. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع خطة لإدارة الطاقة لتحسين الكفاءة العملية في إنتاج الطاقة مع العمل بنظم توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الهجينة. وسيؤدي ذلك إلى الحد تدريجياً من استخدام المولدات التي تعمل بالديزل.

#### إدارة النفايات

يتم حالياً التخلص من النفايات الصلبة والنفايات الطبية الحيوية عن طريق مقاول باستخدام إعادة التدوير والحرق.

ويستخدم التسميد كعلاج إضافي لتحسين النظام الحالي لإدارة النفايات الصلبة، مما سيقصص حجم النفايات المقرر حرقها ويعزز مشروع "خضرة" المعسكرات.

والبعثة أيضاً بصدد التعاقد مع جهات خارجية لجمع النفايات الخطرة والتخلص الآمن منها.

#### تشغيل وتحسين خدمة المياه/الصرف الصحي

تتولى البعثة رصد استهلاك المياه لكفالة الامتثال للسياسة البيئية. ويتم جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها إما كيميائياً أو باستخدام محطات معالجة مياه الصرف الصحي لتجنب تصريفها إلى البيئة دون معالجة سابقة بما يخالف السياسات البيئية وسياسات إدارة النفايات. ويعد تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة في الأماكن التي تعمل فيها محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتستخدم في تطهير المراحيض وري الأشجار وغسل السيارات. وتعتزم البعثة تعزيز تدابير التخفيف البيئية عن طريق تشييد برك حمأة في كل معسكر من المعسكرات الستة أو بالقرب منها، وأيضاً بتشديد أيضاً مرافق للنفايات في باماكو وتمبكتو.

الامتثال التام للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات (الفقرة ٣١).

لدى البعثة هيكل فعال للاستجابة لحالات الإصابة. ولدى البعثة ٣٧ عيادة تديرها وحدات مختلفة، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني في القطاعات، ومرفق تعاقدى تجاري واحد لجراحات السيطرة على الضرر، و ٤ عيادات من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة. ولدى البعثة أيضا أفرقة طبية جوية وطائرتا هليكوبتر مخصصتان لعمليات الإجراء الطبي الجوي. ولدى البعثة كذلك اتفاقات تعاقدية مع مستشفيات خارج منطقة عملياتها لأغراض الإجراء، عند الضرورة. وابتغاء لتحسين المبدأ ١٠-١-٢ المتعلق بالاستجابة لحالات الإصابة، تعكف البعثة حاليا على إبرام عقد مع مستشفى في نيامي لكفالة تقصير الرحلات لجميع عمليات الإجراء من منطقتي غاو وميناكا.

وتعمل البعثة حاليا على تنفيذ تحسينات أخرى تشمل تحقيق اللامركزية في عملية إجلاء المصابين بخصوص الأنشطة العسكرية المقررة مسبقا؛ وبناء القدرات والتدريب في مجال إجراء الجراحة المنقذة للحياة قبل النقل إلى المستشفى، وتوفير الدعم المتطور المنقذ للحياة في مجال إنعاش القلب؛ والتدريب الطبي السابق للنشر للأفراد العسكريين العاملين في الخدمات الطبية.

تقوم البعثة بتنسيق إجراءات/قواعد التحكم بالطيران، وكفالة التقيد الصارم بما للتخفيف من المخاطر التي ينطوي عليها تسيير منظومات جوية غير مأهولة. ولتلك المسألة أهمية حاسمة خصوصا لمعالجة الدينامية التي تتصف بها عملية إعادة تحديد مهام المركبات الجوية غير المأهولة في البعثات من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من تمديد مدة التحويم.

كما أن الترتيبات/الإدارة الحالية للمجال الجوي والارتفاع الشديد في مستوى التهديد، وكذلك عدم امتلاك المركبات الجوية غير المأهولة ذات التحليق المتوسط الارتفاع التابعة للبعثة، القدرات اللازمة في مجال "الرؤية والتجنب" أو "الاستشعار والتجنب" أو "الكشف والتجنب"، تشكّل جميعها مخاطر عالية/جديدة في مجالي التشغيل والسلامة على أطراف ثالثة. وفي ضوء ذلك، سيكون لدى البعثة مزيج من منصات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المأهولة وغير المأهولة، على حد سواء، على النحو الملحوظ في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وفي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

لدى البعثة منهجية أمنية معمقة مؤلفة من ضوابط أمنية إدارية ومادية وتقنية من أجل حماية البنى التحتية والبيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل الضوابط الإدارية خطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث تُحدّث باستمرار، وخطة للاستجابة للحوادث الأمنية، وتدريبات تقنية في مجالي التوعية والأمن، وعناصر تحكم في

تسلم بتزايد متطلبات وتحديات بيئة العمل المتقلبة التي تواجهها عمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام تعزيز القدرات والمعايير فيما يتعلق بمعايير ١٠-١-٢ للاستجابة لحالات الإصابة، بما في ذلك بناء القدرات، والتدريب والتثقيف، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل وضع حلول مبتكرة في هذا الصدد (الفقرة ٣٢).

تسلم بإسهام المنظومات الجوية الذاتية التشغيل في تنفيذ الولايات، بما في ذلك تقدير الحالة العسكرية، وتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم، وتؤكد الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجه نشر تلك المنظومات واستخدامها في فرادى بعثات حفظ السلام (الفقرة ٣٤).

تطلب إلى الأمين العام ضمان أمن المعلومات والاتصالات في البعثات، بما في ذلك تلك المستقاة من استخدام المنظومات الجوية الذاتية التشغيل، على سبيل الأولوية (الفقرة ٣٥).

التغيير والتشكيلة، وسياسات (سياسة للاستخدام المقبول، وسياسة إحضار الأجهزة الشخصية)، كما تشمل إجراءات التشغيل الموحدة، وإجراء تقييمات ومراجعات أمنية، ومعالجة مكامن الضعف، ووثائق للتوجيه التقني. أما الضوابط التقنية فتشمل مجالات أمان تستخدم حواجز واقية، وشبكات محلية افتراضية، وأجهزة أمان تكيفية، ونقل عناوين الشبكة، والترشيح، ونظم حماية من الاختراق، وحجب الخدمة الموزَّع، وبرمجيات إزالة الفيروسات الحاسوبية، وتطبيقات إزالة البرمجيات الخبيثة، وكذلك التيقن والتحويل والحاسبة، ومراقبة الدخول. ويوجد أيضا العديد من الهياكل المادية التي تحمي التجهيزات والمعدات. ويتم نقل وتجهيز المنتجات الرقمية الحساسة المستقاة من مجسات المنظومات الجوية غير المأهولة من خلال الشبكة الآمنة للبعثة، والتي تتوافق مع تصنيف "سري للغاية" المعمول به في الأمم المتحدة.

قدم الأمين العام في الفقرتين ٧٥ و ١١٥ من تقريره المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/72/770) معلومات شاملة عن المنظومات الجوية غير المأهولة. وإضافة إلى ذلك، أُدرج إطار عمل لتصنيف المنظومات الجوية غير المأهولة المقدمة من البلدان المساهمة بقوات في دليل المعدات المملوكة للوحدات (انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٧١). وتشمل ميزانية البعثة ناتجا يتعلق بالمنظومات الجوية غير المأهولة مدرجا تحت خدمات الطيران.

لم تقترح البعثة أي استبدال للمركبات الرباعية الدفع الحالية بسيارات ركاب لأن المركبات الموجودة جديدة نسبيا. غير أن البعثة ستدرج سيارات الركاب في أي عملية استبدال للمركبات في المستقبل.

بذلت البعثة كل جهد ممكن لضمان تزويد نسبة عالية من القوات المنشورة بأماكن إقامة نموذجية مستوفية لمعايير الأمم المتحدة. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تم إيواء ما نسبته ٩١ في المائة من القوات في مبانٍ نموذجية مستوفية لمعايير الأمم المتحدة. وتتوقع البعثة أن توفر أماكن إقامة ماثلة في ديابالي ودويتزا خلال السنة المالية الحالية. وأماكن إقامة الموظفين المدنيين تلك مستوفية للمعايير الموصى بها من الأمم المتحدة.

تشير إلى الفقرة ٣٩ من قرارها ٣٠٧/٦٩ والفقرات ١٣٦ إلى ١٣٨ من تقرير اللجنة الاستشارية، وتعيد تأكيد طلبها إلى الأمين العام بأن يكفل الاتساق والشفافية وفعالية التكلفة في إعداد الميزانية المتعلقة بالمنظومات الجوية الذاتية التشغيل في الميزانيات المقترحة لفرادى عمليات حفظ السلام في هذا الصدد، بوسائل منها عرض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالنواتج، عند الاقتضاء، في سياق إطار الميزانية القائمة على النتائج، وتعيد أيضا تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يُضْمَنَ تقريره الاستعراضي العام المقبل معلومات شاملة، بما في ذلك الدروس المستفادة من استخدام المنظومات الجوية الذاتية التشغيل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ٣٦).

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل استعراض وتحسين تشكيلة أساطيل مركبات البعثات، وأن يحرص على أن تكون المركبات وافية بالغرض، وأن يقدم تحليلا للتكاليف والفوائد يبيّن جملة أمور منها نوع المركبات وجودتها وكفاءتها وتكاليف صيانتها، والأثر البيئي للتسويات المتعلقة بها، في سياق التقرير الاستعراضي العام المقبل (الفقرة ٤٠).

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى كفاءة استيفاء أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين في عمليات حفظ السلام لمعايير الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في الجزء الثاني من دورتها الحادية والسبعين المستأنفة (الفقرة ٤١).

تعكس الميزانية المقترحة للبعثة مشاريع التشييد المقررة والمواقع وكذلك أسباب التشييد المقترح. وعلى الرغم من أنه كانت للبعثة مشاريع متعددة السنوات، ولا سيما خلال مرحلة بدء عمل البعثة ومرحلة زيادة حجم البعثة خلال العاميين الماضيين، فلا يوجد أي مشروع متعدد السنوات متوقع في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. ومع ذلك، من المقرر القيام بأعمال إنشاء وتجديد للبنية التحتية الداعمة للقدرات تشمل مدارج ومطارات وعنابر ومن المقرر توظيف لاستثمارات لتعميم الإدارة البيئية.

وعلاوة على ذلك، لدى البعثة فريق لرصد المشاريع يجتمع شهريا من أجل استعراض التقدم المحرز والاحتياجات الناشئة وتحديد أولويات المشاريع. ويستعرض الفريق أيضا التحديات التي ظهرت ويجد لها حلا في الوقت الحقيقي، مما يضمن تجنب تأخير المشاريع، إلا في الحالات التي تكون فيها أسباب ذلك التأخير خارجة عن سيطرة البعثة.

لدى البعثة نظم مختلفة لكفالة وجود ضوابط رقابية كافية في مجالي المشتريات وإدارة الأصول. وقد أدى إنشاء دائرة إدارة سلسلة الإمداد خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى دمج جميع مهام سلسلة الإمداد تحت مظلة واحدة، كما أدى التنفيذ اللاحق لوحدة سلسلة الإمداد بنظام أوموجا إلى تحويلها إلى نظم مراقبة داخلية.

وتقارير أوموجا عن توفر المخزون قبل الشراء متاحة، وفيها تسجيل للمخزونات في أوائها وإثبات للأصول عند حيازتها. وتجري البعثة أيضا عملية التحقق المادي من الأصول بنسبة ١٠٠ في المائة مع ضمان تسجيل أي استهلاك أو اضمحلال للقيمة حسب الاقتضاء.

تقتني البعثة مواد البناء محليا، كلما أمكن. فقد أبرمت العديد من العقود مع جهات محلية مقدّمة للخدمات، سواء في باماكو أو في المناطق الأخرى، لا سيما للإمداد بالأخشاب والحصى وركام الأحجار والمواد الكهربائية ومواد السباكة.

تستخدم البعثة العقود الإطارية، في حال توفرها، وهي عقود أعدها قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي (المعروف سابقا بمكتب المشتريات الإقليمي) من أجل تلبية احتياجات خاصة مثل الأدوات الهندسية، ومعدات صالات الألعاب الرياضية واللياقة البدنية، وأغطية الأسرة. غير أن البعثة تضطلع بعملية الشراء الخاصة بها في الحالات التي لا يوجد فيها عقود إطارية للسلع الأساسية و/أو الخدمات اللازمة للبعثة، حيث

تطلب إلى الأمين العام أن يعرض في الميزانيات المقترحة لكل بعثة على حدة رؤية واضحة للاحتياجات السنوية في مجال أعمال البناء، بأن يكفل، عند الاقتضاء، وضع خطط متعددة السنوات، وأن يواصل بذل جهوده الرامية إلى تحسين دقة الميزنة، من خلال تحسين جوانب تخطيط المشاريع وإدارتها والإشراف عليها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لظروف العمليات على أرض الواقع، وأن يرصد عن كثب تنفيذ الأعمال من أجل كفالة إنجازها في الوقت المناسب (الفقرة ٤٢).

تطلب إلى الأمين العام أن يعزز الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية في مجالي المشتريات وإدارة الأصول في جميع بعثات حفظ السلام، بطرق منها مساءلة موظف مسمى في إدارة البعثات عن التحقق من مستويات المخزون قبل القيام بأي عملية شراء من أجل ضمان التقيد بالسياسات المعمول بها في إدارة الأصول، مع مراعاة الاحتياجات الحالية والمقبلة للبعثة وأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيقا تاما (الفقرة ٤٣).

تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالا للدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة ٤٥).

تطلب إلى الأمين العام أن يستعين على نحو كامل بمكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، لأغراض المشتريات في الميدان (الفقرة ٤٦).

تستفيد البعثة خلال قيامها بمشترياتها من معرفتها الممتازة بالسوق المحلية ومن استخدام اللغات المحلية.

تكفل البعثة تزويد موظفي جميع شركات الطيران التجاري ووحدة الطيران العسكري، عند وصولهم إلى باماكو، بإحاطة أمنية إلزامية. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً للإجراءات التشغيلية الموحدة للطيران، تتلقى جميع الأطقم الجوية إحاطات وافية قبل أن تتولى مهامها. وعلاوة على ذلك، فعند نشر الأطقم الجوية في قاعدة العمليات الرئيسية في الميدان، تُقدّم لها المناطق الجوية إحاطة إضافية حول مواضيع أخرى، منها المسائل الأمنية المتعلقة بالمنطقة.

تُمنح جميع الجهات المتعاقدة مع البعثة نفس مستوى الأمن الممنوح لأفراد البعثة الآخرين، وتراعى في ذلك البيئة الخطيرة التي تعمل فيها البعثة.

ترى البعثة أن المشاريع السريعة الأثر هي أداة أساسية لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة، لا سيما للفئات السكانية الفتية والنساء، في المناطق التي لا يزال فيه من الصعب الحصول على الخدمات الأساسية. وتتواصل البعثة، من خلال لجنة استعراض المشاريع المحلية التابعة لها، فحص ورصد المشاريع للتأكد من أن تنفيذها يلي الاحتياجات الفورية للسكان، ويؤدي في الوقت نفسه، إلى بناء الثقة في العملية السلمية وولاية البعثة. وستكفل أيضاً تتبع تنفيذ المشاريع والنفقات المالية من أجل ضمان الرقابة على التمويل وإدارته على نحو رشيد.

تعكف البعثة حالياً، تمثيلاً مع الفقرتين ٢٩ و ٧١ من ولايتها الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، على وضع إطار استراتيجي متكامل يتضمن خطة انتقالية تطرح القيام بنقل تدريجي للأدوار والمسؤوليات إلى حكومة مالي وفريق الأمم المتحدة القطري وأطراف شريكة أخرى. وسيضمن الإطار الاستراتيجي المتكامل أيضاً إطاراً للرصد. ومن المهم الإشارة إلى أن البعثة هي على تنسيق وتواصل مستمرين مع تلك الأطراف من أجل تعزيز تنفيذ الولاية استناداً إلى ميزات نسبية.

طرحت البعثة الاضطلاع بأنشطة برنامجية محددة للمساعدة في دعم تنفيذ ولايتها. وترد تكلفة كل نشاط من الأنشطة في ميزانية البعثة، ويُدرج كل مشروع من المشاريع في الميزانية ويتمّ تتبعه بصورة منفصلة من قبل البعثة أثناء التنفيذ. وسيتم تنفيذ تلك الأنشطة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للإدارة في ما يتعلق بالأنشطة البرنامجية المقررة، فضلاً عن المبادئ التوجيهية المحددة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة

تشير إلى الفقرة ٣٨ من قرارها ٣٠٧/٦٩، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل النظر في التدابير الواجب تنفيذها من أجل تعزيز أمن الأطقم الجوية العاملة بموجب عقود مع الأمم المتحدة، بما في ذلك تأكيد وجود خطوط المسؤولية الملائمة للتعامل مع الجوانب الأمنية ذات الصلة، وأن يقدم معلومات عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل (الفقرة ٤٧).

تسلم بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في دعم تنفيذ ولايات البعثات، وتؤكد ضرورة تنفيذ جميع المشاريع المقررة في الوقت المناسب وروح من المسؤولية والمساءلة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز أثر هذه المشاريع مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية (الفقرة ٥٥).

تشدد أيضاً على أهمية التخطيط المسبق والمتجاوب والدقيق لأي عملية انتقال بعثة من البعثات بالتنسيق الكامل مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والحكومة المضيفة، لضمان الالتزام بدقة المواعيد والكفاءة والفعالية في نقل الأدوار والمسؤوليات الأساسية عند الاستجابة للتغيرات في الولاية (الفقرة ٥٩).

تسلم بأن إدراج الأموال البرنامجية في ميزانيات البعثات على أساس كل حالة على حدة يرمي إلى دعم تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف تنفيذها فعلاً، وتطلب إلى الأمين العام، توجيهاً أكبر قدر من الشفافية، أن يعرض تكلفة هذه الأنشطة بوضوح واتساق عندما تُدرج في ميزانيات البعثات المقبلة (الفقرة ٦٨).

الإدماج، والمشاريع الهادفة إلى الحد من العنف المجتمعي، والإجراءات المتعلقة بالألغام.

سُدرج ردود جميع بعثات حفظ السلام، بما فيها البعثة، فيما يتعلق بمعالجة المسائل التي أثيرت في الفقرات ٧٠ و ٧١ و ٧٦ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ من قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٧٠ في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

تشير إلى الموقف الجماعي المتخذ بالإجماع بأن وجود حالة واحدة مثبتة بأدلة من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين أمر غير مقبول على الإطلاق، وتطلب إلى الأمين العام أن يتأكد من أن جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تنفذ سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (الفقرة ٧٠).

القضايا الشاملة المتضمنة في القرارات المتعلقة بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

(القرار ٢٩٠/٧٢)

لدى البعثة مذكرة تفاهم مع الجهات الشريكة المنفذة تحدد المهام التي يتعين الاضطلاع بها، وهي تشكل أساساً للالتزامات كل طرف من الأطراف عند استخدام موارد البعثة. والجهود جارية لتعزيز مهام الرقابة والحوكمة والإبلاغ من جانب الجهات الشريكة المنفذة.

للأنشطة البرنامجية للبعثة دور أساسي في تنفيذ ولاية البعثة. فهي تدعم المهام ذات الأولوية المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، بغرض تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز وجودها في وسط البلد، وذلك بوسائل منها دعم زيادة الطابع الجامع للعملية السلمية، ولا سيما المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب. وتُنقذ الأنشطة الأخرى من خلال تدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومشاريع الحد من العنف المجتمعي، وإصلاح قطاع الأمن وتوفير الدعم للانتخابات، وبسط سلطة الدولة، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وتسوية النزاعات.

تشجع الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى وضع إطار للمساءلة عن أداء الكيانات التي ليست جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة عندما تؤدي أنشطة ممولة من موارد البعثة، باستثناء تقديم السلع والخدمات من خلال الترتيبات التعاقدية (الفقرة ١١).

تشدد على المساهمة الحيوية التي تقدمها الأنشطة البرنامجية في تنفيذ ولايات البعثة وعلى أن جميع هذه الأنشطة يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بولايات البعثة (الفقرة ١٢).

(القرار ٢٩٧/٧٢)

تعمل البعثة على زيادة جهودها الرامية إلى ضمان سلامة وأمن أفراد البعثة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير كروز المتعلق بتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من خلال جملة أمور، منها تعزيز هيكل الاستخبارات من أجل إذكاء الوعي بالأوضاع السائدة وتنسيق عملية صنع القرار والتدابير المتخذة، مع التصدي في الوقت نفسه للتهديدات

تقر بضرورة تحسين الوعي بالأوضاع السائدة، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان سلامة وأمن موظفي البعثة، ولا سيما الأفراد النظاميين، وحماية المدنيين على النحو الصادر به تكليف (الفقرة ١٠).

التي تشكلها المتفجرات. وستواصل جهود حماية المدنيين، ولا سيما عن طريق بذل جهود لمنع نشوب النزاعات المحلية وبناء قدرات الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية.

ترد، في الفقرات من ٤٠ إلى ٤٢ من هذا التقرير، المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم من البعثة للعملية الانتخابية في مالي. وستواصل البعثة دعم العملية الانتخابية، بما في ذلك تقديم المشورة والدعم في المجالين اللوجستي والتقني، وتنفيذ مبادرات للدعوة وبناء القدرات (ستشمل أنشطة في مجال التوعية وبناء القدرات)، فضلا عن تعزيز ودعم الحوار وتدابير بناء الثقة.

تؤكد الأهمية البالغة التي يكتسبها توفير الدعم الكافي والمناسب من حيث توقيته للعملية الانتخابية في مالي، وتطلب إلى الأمين العام أن يورد مستجدات هذه المسألة في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة ١١).

### باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة، على نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠

(A/70/742)

طبقت البعثة عمليات إعادة توزيع للمخصصات بين التكاليف التشغيلية ومجموعات الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو أمر كان لا مفر منه. وتأثرت تكاليف الموظفين المدنيين تأثرا شديدا من جراء التغييرات في مجموعة عناصر الأجر للموظفين الدوليين، والزيادات في المرتبات والاستحقاقات للموظفين الوطنيين. وفي الوقت نفسه، طرأت تغييرات على التكاليف التشغيلية اقتضت إجراء عمليات إعادة توزيع بين الفئات ناجمة أساسا عن مشاريع تعزيز الأمن في كل من المرافق والبنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات. وتم الحصول على الأموال، في المقام الأول، من تكاليف الطيران المخصصة لاستئجار الطائرات نتيجة للتغييرات في تكوين الأسطول ونتيجة لعدم توفير بعض قطع العتاد الجوي العسكري.

تشاطر اللجنة الاستشارية مجلس مراجعي الحسابات قلقه بشأن استمرار مستوى وتواتر عمليات إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق في جميع عمليات حفظ السلام (الفقرة ٣١).

تقدم البعثة، في إطار مجموعة أدوات إعداد الميزانية، معلومات عن جميع الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة، وتبرر تمديد تلك الوظائف. وترد أيضا معلومات عن إجراءات التوظيف المتخذة بمرور الوقت. وقد واجهت البعثة صعوبات في ملء الوظائف ولا سيما في شمال مالي بسبب ظروف العمل القاسية.

تلاحظ اللجنة مع الأسف أن الميزانيات المقترحة للبعثات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لا تمثل دائما لشرط مراجعة استمرار الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، واقترح استبقائها أو إلغاؤها (الفقرة ٤٦).

وضعت البعثة ترتيبات تعاقدية لإدارة النفقات السائلة والصلبة، والنفقات الطبية الحيوية، وهي حاليا بصدد إنشاء عقد لجمع النفقات

تُدكر اللجنة الاستشارية بطلب الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٧/٦٩، بأن يعمل الأمين العام على الحد من الأثر البيئي الإجمالي لكل بعثة

الخطرة والتخلص الآمن منها. وإضافة إلى ذلك، لدى البعثة ٤٢ محطة عاملة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وهي تقترح تعزيز تدابير التخفيف من خلال تشييد مرافق لجمع النفايات ومعالجتها في بامكو وتمبكتو، فضلا عن أحواض لتجميع الحمأة ومعالجتها في المعسكرات الستة المتكاملة. وستواصل البعثة البحث عن مزيد من الفرص للحد من البصمة البيئية للبعثة.

أجرت الأمم المتحدة استعراضا شاملا لخدمات الطيران في البعثات الميدانية من أجل تحسين فعالية تكاليف العمليات الجوية وكفاءتها، على نحو ما ورد في الفقرة ١١١ من تقرير الأمين العام المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/72/770). وبناء على استعراض نفقات البعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أمكن تحقيق انخفاض في الاحتياجات قدره ٤٧,١ مليون دولار، وتوقع البعثة تحقيق مزيد من المكاسب في الفترتين ٢٠١٨/٢٠١٩ و ٢٠١٩/٢٠٢٠.

شكل قسم النقل الجوي في مقر الأمم المتحدة فريقا عاما لوضع منهجية متسقة لقياس استخدام الأصول الجوية. ويُتوقع أن تُعرض النتائج التي يتوصل إليها في تقرير الأمين العام المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠١٩.

قدم الأمين العام في الفترتين ٧٥ و ١١٥ من تقريره المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/72/770) معلومات شاملة عن المنظومات الجوية غير المأهولة. وإضافة إلى ذلك، أُدرج إطار عمل لتصنيف المنظومات الجوية غير المأهولة المقدمة من البلدان المساهمة بقوات في دليل المعدات المملوكة للوحدات (انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٧١). وتستند ميزانية البعثة إلى العقود الحالية الفعلية والاحتياجات المتوقعة، وإذا لم يكن ذلك ممكنا، فإن التكاليف اللازمة للمنظومات الجوية غير المأهولة تستند إلى العقود الموجودة في البعثات الأخرى.

من بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تعيد اللجنة تأكيد أهمية مواصلة منح الأولوية للتدابير التي تبين أنها الأكثر فعالية، وتكثيف تلك التدابير، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتصرف في أصول ومواد البعثات وإزالتها وإعادة تدويرها (انظر A/68/782، الفقرة ١٢٠). وتتطلع اللجنة أيضا إلى إتمام تحديث سياسات الإدارة البيئية وإدارة النفايات، وتأمل في أن تُدرج الآثار المحددة المتعلقة بأثر هذه السياسات في البعثات الميدانية في تقرير الاستعراض العام المقبل، مصحوبة بمعلومات محدّثة عن تنفيذ مشروع مرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجال البيئة والمناخ والجهود المستمرة المبذولة لإدخال تكنولوجيات الطاقة المتجددة البديلة في عمليات حفظ السلام (الفقرة ٩٤).

في ضوء ضخامة الموارد المخصصة للعمليات الجوية في جميع عمليات حفظ السلام ونتائج مراجعة الحسابات المذكورة أعلاه، إلى جانب الملاحظات والتوصيات الإضافية الواردة في الفقرات ١١٩ إلى ١٣٨ أدناه، تكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن هناك فرصة هامة لتحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية عموما، بما في ذلك إمكانية تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف في الميزانيات المقبلة (الفقرة ١١٦).

تؤكد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إنجاز تحليل الاتجاهات السائدة في استخدام الأصول الجوية دون مزيد من الإبطاء، وأن تُدرج النتائج والآثار في تقرير الاستعراض العام المقبل. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه يلزم اتباع منهجية متسقة لقياس استخدام الأصول الجوية بحيث يمكن إجراء مقارنات مفيدة مع مرور الوقت، كما يمكن النظر في إجراء استعراض شامل لتركيبية الأسطول الشاملة على أساس بيانات واضحة يمكن التحقق منها (الفقرة ١٢٢).

تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة توخي مزيد من الاتساق والشفافية في عمليات الميزنة الخاصة بالمنظومات الجوية غير المأهولة (الفقرة ١٣٨).

لدى البعثة هيكل الرصد اللازمة لضمان تنفيذ كل مشروع يضطلع به على أكمل وجه، وتسجيل جميع مراحل التنفيذ. وابتداء من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، خصصت البعثة موارد للمشاريع المرتبطة مباشرة بنظام أوموجا الأساسي، مما سيسر تتبع جميع المشاريع والإبلاغ عنها.

لم تقتنِ البعثة مركبات ركاب خفيفة في السنوات الأخيرة. وبما أن أسطول المركبات الحالي يبلغ عمر الاستبدال الخاص به، فإن البعثة ستعطي الأولوية لتبديله بمركبات من نوع مركبات الركاب الصغيرة وغيرها من المركبات البديلة.

تسعى البعثة جاهدة دائما إلى تحسين المعايير والقدرات الطبية، وفي هذا الصدد، نفذت البعثة بناء قدرات الموظفين الطبيين باستخدام تقييمات "جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى" للمستشفيات من المستوى الأول الممتاز والمستوى الثاني والمستوى الثالث، فضلا عن بناء القدرات والتدريب في مجال إجراء الجراحة المنقذة للحياة قبل النقل إلى المستشفى، وتوفير الدعم المتطور المنقذ للحياة في مجال إنعاش القلب. وتعتمد البعثة أيضا إجراء تدريب سابق للنشر للأفراد العسكريين العاملين في القطاع الطبي وضمان الامتثال لشرط الموافقة على الموظفين الطبيين من البلدان المساهمة بقوات للعمل في مستشفى من المستوى الثاني. وجرى بيان بعض من هذا التحسين بالتعاون مع مستشفى/مرفق للحد من الضرر يمتلك قدرات جراحية في موبتي في النصف الأخير من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

تشدد اللجنة على ضرورة توخي الواقعية في التخطيط والميزنة وتعزيز رصد المشاريع والرقابة عليها، بما في ذلك من قِبَل المكاتب المناسبة داخل إدارة الدعم الميداني في المقر وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التي تمتد على أكثر من دورة واحدة من دورات الميزانية. وينبغي أن تُدرج تفاصيل عن المشاريع المتعددة السنوات في الميزانيات المقترحة المحددة، تشمل الحالة العامة للتنفيذ حين إعداد الطلبات المتعلقة بكل ميزانية، وينبغي أيضا أن يكون بالإمكان التعرف بيسر على المشاريع التي تبلغ قيمتها مليون دولار أو أكثر في الطلبات المتعلقة بالميزانية (الفقرة ١٥٧).

تتطلع اللجنة لاستعراض نتائج التحليل الجاري حاليا لإمكانية الاستعاضة عن جزء من أسطول مركبات الركاب الخفيفة بسيارات ركاب صغيرة ومركبات متعددة الأغراض وبديلة (الفقرة ١٦٠).

تؤيد اللجنة الاستشارية الجهود الجارية لتحسين المعايير والقدرات الطبية في الميدان وهي واثقة، فضلا عن ذلك، من أن هذه الجهود ستساعد على معالجة أوجه القصور التي حددها مجلس مراجعي الحسابات. وتعتمد اللجنة إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض عند نظرها في تقارير الاستعراض المقبلة وفي الميزانيات المقترحة لمختلف البعثات (الفقرة ١٦٧).

(A/72/789/Add.14)

بذلت البعثة كل جهد ممكن لضمان تزويد نسبة عالية من القوات المنشورة بأماكن إقامة نموذجية تابعة للأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تم إيواء ما نسبته ٩١ في المائة من القوات في أماكن إقامة مستوفية لشروط الأمم المتحدة. وتتوقع البعثة أن توفر أماكن إقامة مماثلة في ديابالي ودويتزا خلال الفترة المالية الحالية.

اللجنة الاستشارية على ثقة من أن البعثة ستعزز جهودها لكفالة توفير أماكن إقامة للقوات تفي بمعايير الأمم المتحدة، وأنها ستقدم معلومات مستكملة في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة ١٥).

لم تكن متاحة في البعثة في وقت الإبلاغ سوى بيانات الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وبلغ معدل الامتثال لتلك الفترة ٤١,٢٤ في المائة. وفي الغالب، فإن التأخر في التخطيط للمناسبات، والتأخر في ترشيح المسافرين، وتأخر تثبيت المسافرين لموعد السفر، وتأخر الموافقة ضمن البعثة، كلها تتسبب في جزء كبير من ذلك المعدل المنخفض للامتثال. وتقوم البعثة باستعراض إجراءات السفر الداخلي الخاصة بها، واعتماد التدابير الرامية إلى تحسين معدل الامتثال.

تعمل البعثة على زيادة جهودها الرامية إلى ضمان سلامة وأمن أفراد البعثة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير كروز وذلك من خلال جملة أمور منها تعزيز هيكل الاستخبارات من أجل إذكاء الوعي بالأوضاع السائدة، وتنسيق عملية صنع القرار والتدابير المتخذة، مع التصدي في الوقت نفسه نفسه للتهديدات التي تشكلها المتفجرات. وستواصل جهود حماية المدنيين، لا سيما عن طريق بذل الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات المحلية وبناء قدرات الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية.

يركز اقتراح البعثة للتدريب على الدورات التدريبية الإلزامية التي تتطلب حصول الموظفين على شهادة قبل أن يكون بإمكانهم الاضطلاع بأنشطة محددة وذلك بشكل رئيسي في مجالات التكنولوجيا والأمن والعمليات الجوية. ويجرى النظر في كل الأوقات في تنظيم دورات التدريبية عبر الإنترنت، وفي الاستفادة من أي فرص متاحة.

تقوم البعثة حالياً بمراقبة الإدارة البيئية عن كثب في كافة المواقع وفي تنفيذ مختلف العقود البيئية عن طريق إجراء عمليات تفتيش منتظمة وعقد اجتماعات لبحث الأداء. وأنشئت لجان بيئية إقليمية على المستويات الإقليمية لتنسيق ورصد المسائل البيئية، كما نُشر موظفون وطنيون لشؤون البيئة في بعض المناطق المحددة (غاو، وتمبكتو، وموتبي، وباماكو).

وتدلل إعادة تدوير بعض النفايات الصلبة، مثل اللدائن والمعلبات وتوفير "تغطية أرضية" (منصات من الإسمنت مرتفعة الأطراف) في مواقع عمل الجهات المتعاقدة بالوقود، على الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة لإدارة مواقع عملها، من أجل الحد من مخاطر تلوث التربة.

وتُقدّم تقارير الأنشطة البيئية التي تغطي خطة العمل على نطاق البعثة إلى الإدارة مرتين في الشهر.

تكرر اللجنة تأكيد الحاجة إلى الامتثال للتوجيهات المتعلقة بسياسة الشراء المسبق والاستخدام الحصري لموارد السفر في مهام رسمية (انظر A/72/7/Add.44، الفقرتان ٤ و ٧) (الفقرة ٢٨).

تشجع اللجنة البعثة على مواصلة بذل الجهود من أجل ضمان سلامة وأمن الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة (الفقرة ٣١).

ترى اللجنة أن الزيادة المقترحة كبيرة بشكل مفرط مقارنة بالزيادة المقترحة في عنصر ملاك الموظفين، وترى أيضاً أنه يمكن الاستفادة بدرجة أكبر من الدورات التدريبية على الإنترنت (الفقرة ٣٤).

تشجع اللجنة الاستشارية البعثة على مواصلة رصد المسائل البيئية عن كثب، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة التدوير وتلوث التربة، وعلى ضمان تنفيذ خطة العمل البيئية، تمسها مع الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني (الفقرة ٣٦).

اعتمدت البعثة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنشطة البرنامجية الممولة من خلال الميزانيات المقررة لحفظ السلام، التي توفر التوجيه بشأن التخطيط والتنفيذ والإدارة والرصد والتقييم كأداة لتنفيذ الولاية. وإضافة إلى ذلك، عززت البعثة من استعراض الميزنة القائمة على النتائج لإنشاء روابط معقولة بين أنشطة برنامجية مختارة وولاية البعثة. وتستفيد البعثة من الاستعانة بجهات شريكة منفذة في الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية، وتستخدم قدرات داخلية لتنفيذ الأنشطة البرنامجية حيث يكون لديها ميزة نسبية استنادا إلى الإطار الاستراتيجي المتكامل. ولدى البعثة مذكرة تفاهم مع الجهات الشريكة المنفذة تشكل أساسا للالتزام التعاقدية لكل طرف من الأطراف. والجهود جارية لتعزيز مهام الرقابة والحوكمة والإبلاغ من جانب الجهات الشريكة المنفذة.

تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الحاجة إلى توجيهات شاملة بشأن: (أ) إيضاحات بشأن أنواع النشاط البرنامجي المقرر أن تمّوله بعثات حفظ السلام؛ (ب) معلومات تبرر أن الأنشطة تدعم تنفيذ المهام الصادر بها تكليف في كل بعثة؛ (ج) والميزة النسبية للبعثة في تنفيذ هذه الأنشطة وكذلك أنشطة الشركاء المنفذين؛ (د) والترتيبات التعاقدية القائمة مع الشركاء المنفذين؛ (هـ) والآليات المناسبة للرقابة والحوكمة والإبلاغ. ولئن كانت اللجنة الاستشارية تلاحظ أن تقرير الأمين العام لا يقدم معلومات وافية بشأن النطاق والمعايير والحوكمة والإجراءات المحاسبية للأنشطة البرنامجية الممولة من عمليات حفظ السلام، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠، فهي لا تعترض على الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية الأخرى في هذه المرحلة (الفقرة ٤٠).

## المرفق الأول

### التعاريف

#### ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استُخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول):

- **إنشاء وظيفة:** يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية، ويتعدى نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة ندب وظيفة:** يقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة القيام بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد تنطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير المكان أو المكتب الذي تؤدي فيه، إلا أنه لا يُغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو تخفيضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المرتبطة بتلك الوظيفة تغيراً كبيراً.
- **إلغاء وظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة:** ترد فيما يلي ثلاثة خيارات محتملة لتحويل الوظيفة:
  - **تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة:** يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة تُؤل من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
  - **تحويل عقود الأفراد المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء إلى وظائف وطنية:** نظراً إلى الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يُقترح تحويل مهام الأفراد المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف وطنية.
  - **تحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية:** يُقترح تحويل الوظائف الدولية المعتمدة إلى وظائف وطنية.

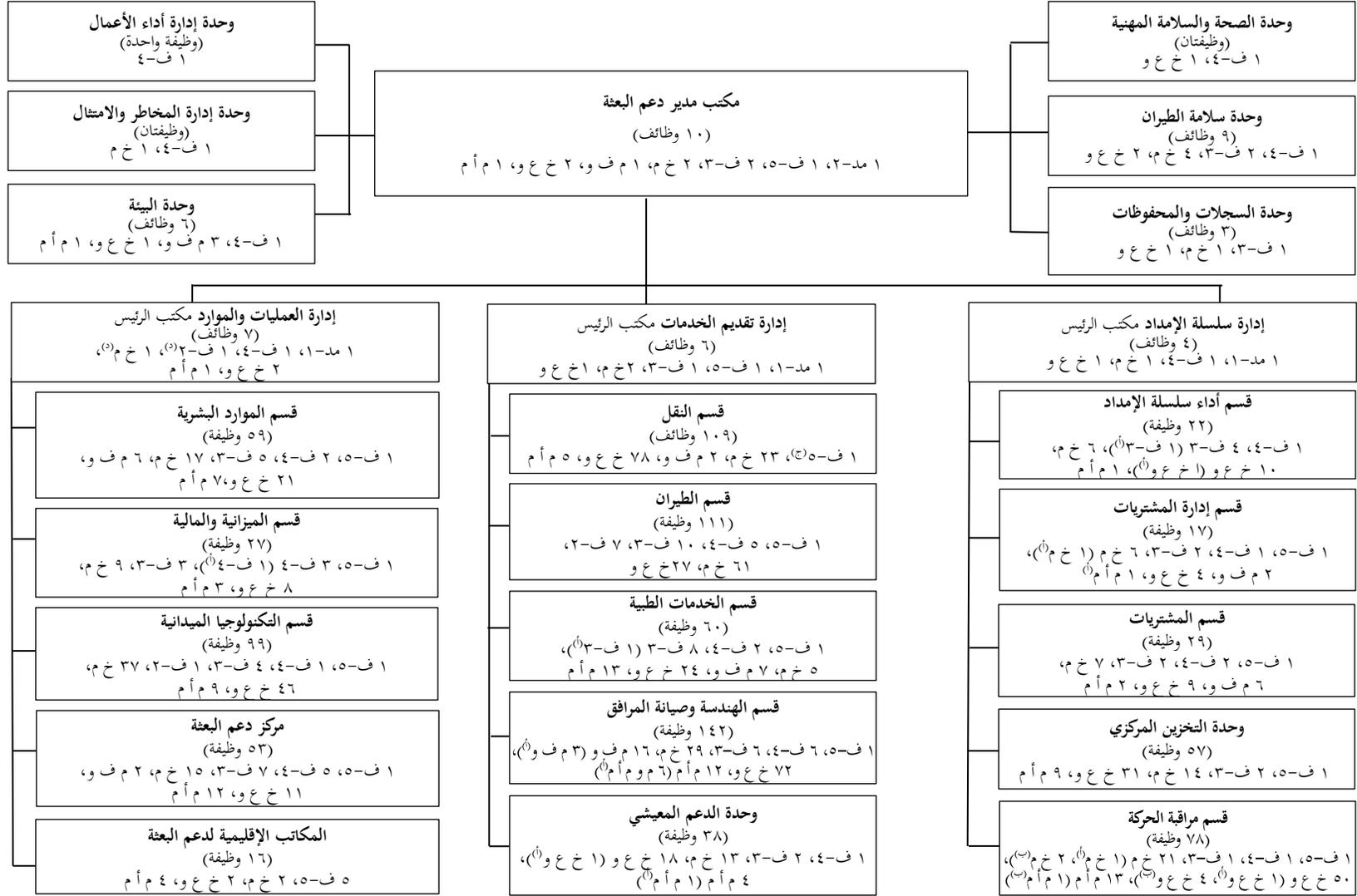
#### باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

يبيّن الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تندرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة
- **بارامترات التكاليف:** الفروق المترتبة على أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- **الإدارة:** الفروق المترتبة على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بفعالية أكبر (كإعادة ترتيب الأولويات مثلا أو إضافة بعض النواتج) أو بكفاءة أكبر (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الإبقاء في الوقت ذاته على نفس المستوى من النواتج) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل متصلة بالأداء (مثلا عن طريق وضع تقدير منقوص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو التأخر في استقدام الموظفين)



## باء - شعبة دعم البعثة



المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = خدمة ميدانية؛ خ ع و = وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة؛ م ف و = موظف فني وطني؛ م و م أم = متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة؛ م أم: متطوعو الأمم المتحدة؛ و أ ع = وكيل الأمين العام.

(أ) وظيفة جديدة.

(ب) نقل.

(ج) إعادة تصنيف.

(د) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

## معلومات بشأن اعتمادات التمويل والأنشطة الخاصة بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والجهات الشريكة والآلية
السلام والأمن والمصالحة الوطنية	١ - ضمان السلام والاستقرار بالحوار السياسي الشامل للجميع، وإصلاح المؤسسات المعنية وتعزيز التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان	١-١ الحد من مخاطر المتفجرات من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمجتمعية	• الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
برنامج الأغذية العالمي: ٨١٦ ٣٦٤ ٥ دولارا (سنويا في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩)؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف): ٥٦٠ ٠٠٠ دولار (في عام ٢٠١٨)؛ و ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (في عام ٢٠١٩)؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة): ٧ ١٦٣ ٧٦٤ دولارا (في عام ٢٠١٩)؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين): ٤ ٠٢١ ٢٢٧ دولارا (في عام ٢٠١٩)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي): ٩٨٨ ٦٠٠ دولار (في عام ٢٠١٩)	١-٢ تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات التي تتولى عملية المصالحة والعدالة الانتقالية، وللمجتمع المدني لتعزيز المصالحة، وحق الضحايا، بما في ذلك النساء، في معرفة الحقيقة، والعدالة، وجبر ضرر	١-٢ تعزيز قطاع الأمن من خلال تنفيذ السياسة الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن، بما يشمل الجماعات المسلحة	• الجهات الشريكة لمنظومة الأمم المتحدة: اليونيسف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)
٢ - تيسير التماسك الاجتماعي بإقامة العدالة الانتقالية وبالحوار المجتمعي الشامل للجميع ونشر ثقافة السلام والتعليم من أجل السلام	٢-٢ اكتساب المجتمعات القدرة التقنية على منع نشوب النزاعات المجتمعية وعلى إدارتها، وتعزيز التماسك الاجتماعي وهيئة الظروف لعودة اللاجئين والمشردين داخليا	٣-١ تعزيز القدرات التقنية واللوجستية والمؤسسية للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز الجهات المعنية لتنفيذ عمليات التسريح وإعادة الإدماج الشامل (المقاتلون السابقون والمليشيات وجماعات الدفاع الذاتي والمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال)	
	٢-٢ إعادة تأهيل التراث الثقافي المادي والمعنوي المتضرر واستحداث أدوات لتعزيز التنوع ومظاهر التعبير الثقافي الحوكمة السليمة		

- الحكومة الرشيدة  
برنامج الأغذية العالمي: ٩٠٢ ٨٧٩ ٦ دولار (سنويا في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩)؛ واليونيسف: ٢٢٩ ٦٥٠ ١ دولار (سنويا في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة: ٧٩٢ ٠٠٠ دولار (في عام ٢٠١٨)؛ و ٥٣٧ ٥٥٩ دولار (في عام ٢٠١٩)؛ والبرنامج الإنمائي: ٤٠٠ ٠٠٠ ١٢ دولار (في عام ٢٠١٩)
- ٣ - اضطلاع المؤسسات الحكومية والوطنية والمحلية بولايتها العامة بمزيد من الفعالية، ومشاركة الجهات الفاعلة غير الرسمية وكفالة امتلاك المواطنين زمام الأمور وفقا لمبادئ الحكومة الرشيدة وسيادة القانون
- ٣-٣ تعزيز قدرات المجلس الوطني وغيره من هيئات مراقبة المالية العامة (قسم الحسابات التابع للمحكمة العليا) لتحسين المساءلة في مجال إدارة السياسات العامة
- ٣-٢ تعزيز قدرات الدولة وهيئة إدارة الانتخابات والمنظمات المجتمعية لتحسين مصداقية العمليات الانتخابية وتشجيع زيادة المشاركة فيها، ولا سيما مشاركة النساء والشرائح الشبابية
- ٣-٣ تفعيل الاستراتيجيات وخطط العمل المتاحة من أجل تعزيز اللامركزية وتوطيد الحكم المحلي
- ٣-٤ تعزيز قدرات المؤسسات العامة (على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والقطاعي) على التخطيط القائم على الأدلة والبرمجة والرصد والتقييم وإنتاج بيانات إحصائية مصنفة وقابلة للمقارنة
- ٣-٥ تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام لتحسين الرقابة المدنية ومساءلة المؤسسات ومشاركة المرأة والشرائح السكانية الشبابية في الحياة العامة
- ٣-٦ تحسين أداء الهيئات القضائية ومؤسسات الاعتقال وهيئات مكافحة الإفلات من العقاب في جميع الأراضي الوطنية في إطار قانوني يتم إصلاحه وفقا لمبادئ سيادة القانون
- ٣-٧ اكتساب الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان القدرة المؤسسية والتقنية على الاضطلاع بمهامها بشكل أفضل وفقا للمعايير الدولية
- ٤ - زيادة حصول الفئات الأضعف، لا سيما النساء والأطفال، والفئات المتضررة من الأزمات، على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية والاستفادة منها على نحو أكثر إنصافا
- ٤-١ تمكين النساء والأطفال والشباب، وبخاصة منهم الأكثر ضعفا، من الاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات الصحية الجيدة
- ٤-٢ حصول السكان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، على خدمات جيدة النوعية في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ورعاية المصابين بهما
- ٤-٣ استفادة الأمهات والأطفال، وبخاصة منهم الأكثر ضعفا والمتضررون من أزمات الغذاء والتغذية، من مجموعة متكاملة من التدخلات التغذوية على الصعيدين المجتمعي والخدمي
- الحصول على الخدمات الاجتماعية  
برنامج الأغذية العالمي: ٧٥٧ ٢٤٠ ٥٨ دولار (سنويا في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩)؛ واليونيسف: ٥٠٦ ٢٨٨ ٥٥ دولارات (في عام ٢٠١٨)؛ و ٦١٨ ٥٥٤ ٥٧ دولار (في عام ٢٠١٩)؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: ١٧٠ ٠٠٠ دولار (في عام ٢٠١٩)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة: ٢١٥ ٠٠٠ دولار (سنويا في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩)؛ ومفوضية شؤون اللاجئين: ٢٣٣
- الجهة الرائدة: اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- الجهات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة: منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والفاو، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والجهات الشريكة والآلية
٢١٩٥ دولار (في عام ٢٠١٩)؛ والبرنامج الإنمائي: ٦٠٠٠٠٠٠ دولار (في عام ٢٠١٩)		٤-٤ • حصول الأطفال الذين هم دون سن الدراسة والذين بلغوا ذلك السن ومن هم في مرحلة الشباب، وبخاصة منهم الأكثر ضعفاً، على تعليم أساسي جيد النوعية	الإنسانية، والبرنامج الإنمائي، والبنك الدولي
		٤-٥ • حصول الفئات الضعيفة (الفتيات والفتيان والنساء) على الحماية من العنف والاعتداء والاستغلال وعلى الرعاية المناسبة	
		٤-٦ • استفادة الفئات الضعيفة من خدمات الحماية الاجتماعية الكافية	
النمو المستدام	٥ - استفادة الفئات المحرومة، ولا سيما النساء والشباب، من زيادة القدرات والفرص الإنتاجية في بيئة صحية ومستدامة تؤدي إلى الحد من الفقر	٥-١ • استفادة السكان المحرومين ومزارع الأسر من المهارات التقنية والقدرات والأنشطة المدرة للدخل لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي	• الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي والفاو • الجهات الشريكة للأمم المتحدة: الفاو، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبرنامج الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسكو، واليونسيف
		٥-٢ • اكتساب هياكل الدولة والقطاع الخاص والشركات والمجتمع المدني للمهارات والوسائل التقنية اللازمة لتحسين القدرات الإنتاجية والتجارية بهدف تحقيق نمو أخضر وشامل للجميع	
		٥-٣ • تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بإيجاد فرص العمل وريادة النساء للأعمال يؤدي إلى تحسين الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء	
		٥-٤ • تمتع الفئات الضعيفة من الناس بالعيش في بيئة أفضل بحصولها على المياه واستخدامها مرافق الصرف الصحي الملائمة بشكل مستدام	
		٥-٥ • ازدياد قدرة السكان على التكيف مع تغير المناخ عبر تنفيذ سياسات تعزز استهلاك أنواع الطاقة الجديدة والمتجددة وفعالية استخدام الطاقة من خلال التكيف مع تغير المناخ والحد من الكوارث الإيكولوجية	
		٥-٦ • ازدياد قدرة السكان والجهات الفاعلة الأخرى المتضررة من التصحر وإزالة الغابات على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	

